

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة حمه لخضر بالوادي

قسم العلوم الاقتصادية

محاضرات في مادة:

السياسات الاقتصادية

موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر علوم اقتصادية تخصص اقتصاد

وتسيير المؤسسة

إعداد الدكتورة: نيس سعيدة

السنة الجامعية : 2022/2021

محتويات المطبوعة

الصفحة	العنوان
2	تقديم
3	الفصل الأول : السياسة الاقتصادية
12	الفصل الثاني : السياسة المالية
19	الفصل الثالث : السياسة النقدية
25	الفصل الرابع : السياسة التجارية
32	الفصل الخامس : السياسة الصناعية
39	الفصل السادس : السياسة الزراعية
46	الفصل السابع : سياسة الإصلاح الضريبي
53	الفصل الثامن : السياسات التنموية
66	الفصل التاسع : أهداف السياسة الاقتصادية
96	قائمة المراجع

تقديم

تتناول هذه المطبوعة موضوع السياسات الاقتصادية، وهي موجهة لطلبة العلوم الاقتصادية عموماً وبالتحديد لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة.

لم ندرس ونحلل محتويات هذا العمل بشكل معمق ومفصل ومتخصص لأن هذه مهمة الدراسات والأبحاث العلمية المتخصصة، كما أنها تمثل دعماً بيداغوجياً للطلبة حيث تحتوي على المواضيع التي يحتاجها الطالب في هذه المرحلة، وهي دراسة شاملة ومبسطة وملخصة تمكنهم من اكتساب معارف علمية في السياسات الاقتصادية المناسبة لتحقيق التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي.

نلفت انتباه القارئ أن استيعاب محتوى هذه المطبوعة يعتمد على معارف علمية سبق تحصيلها من خلال المقاييس التي تم تدريسها خلال الطور الأول من الدراسات الجامعية (ليسانس).

تحتوي هذه المطبوعة على تسع فصول، يغطي الفصل الأول مفهوم السياسة الاقتصادية عبر تاريخ الفكر الاقتصادي، أنواعها وأدواتها وأهدافها والمؤسسات الفاعلة. أما الفصل الثاني فإنه يتناول السياسة المالية من خلال التطرق لمفهومها ونشأتها وأدواتها وأهدافها واتجاهاتها. الفصل الثالث يعرض السياسة النقدية من خلال التطرق لمفهومها عبر الفكر الاقتصادي وأهدافها وأدواتها واتجاهاتها. الفصل الرابع يحتوي على السياسة التجارية من خلال عرض مفهومها عبر الفكر الاقتصادي وأهدافها وأدواتها واتجاهاتها ومبررات كل اتجاه. الفصل الخامس يتناول السياسة الصناعية من خلال التطرق لمفهومها وأهدافها وأدواتها ومبرراتها. ويتناول الفصل السادس السياسة الزراعية، ماهيتها وأدواتها. الفصل السابع يغطي موضوع سياسات الإصلاح الضريبي من خلال التطرق لمفهومها وأسبابها وأدواتها. الفصل الثامن يتناول السياسات التنموية من خلال شرح مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية وعرض النظريات الاقتصادية التي تناولت المفهومين، كما تناول هذا الفصل الاستراتيجيات التنموية مع أمثلة لبعض التجارب التنموية لبلدان شرق آسيا. أما الفصل التاسع والأخير فقد تطرق بشكل مفصل ومعمق لأهداف السياسة الاقتصادية وكيفية تحقيقها باستخدام أدوات السياسة الاقتصادية المناسبة.

الفصل الأول : السياسة الاقتصادية

منذ حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929 وبروز أفكار الاقتصادي ج. م. كينز الذي انتقد أفكار الاقتصاديين الكلاسيك التي استبعدت دور الدولة في النشاط الاقتصادي وحصرته في الحماية والعدالة والأمن والدفاع عن الدولة وذلك لأن للنشاط الاقتصادي -حسب اعتقادهم- آلية ذاتية لإعادة توازنه (اليد الخفية لأدم سميث وقانون المنافذ لساي)، وبعد عجز الاقتصاديات التي كانت تتبنى الفكر الاقتصادي الكلاسيكي عن تحقيق التوازن الاقتصادي بشكل آلي ظهرت أفكار الاقتصادي كينز التي تنادي بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لإعادة توازنه والمحافظة عليه وذلك من خلال تطبيق سياسات معينة لتجاوز الأزمة.

ومن ثم ارتبط دور الدولة بالنشاط الاقتصادي وانتشر مفهوم التخطيط، وهكذا برزت أهمية السياسة الاقتصادية باعتبارها الوسيلة التي تمكن الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي من أجل تصحيح الإختلالات التي تواجهه والمحافظة على توازنه.

المبحث الأول : السياسة الاقتصادية من خلال تاريخ الفكر الاقتصادي

يمكن تقسيم الإيديولوجيات الاقتصادية لدور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى قسمين الإيديولوجيات الداعمة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتلك التي استبعدت هذا الدور، مع العلم أننا أهملنا الفكر الاقتصادي الماركسي حيث لا مجال لمناقشة دور الدولة في الشؤون الاقتصادية لأنها هي التي تملك وسائل الإنتاج وبالتالي هي التي تنظم كل شيء.

المطلب الأول : الفكر الاقتصادي الطبيعي

ظهر الفكر الاقتصادي الطبيعي (الفيزوقراطي) في فرنسا في القرن الثامن عشر بريادة فرنسوا كيني، يستند هذا الفكر على مبادئ ترفض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي نلخصها فيما يلي :

- النظام الطبيعي : من أبرز معتقداتهم أن للمجتمع البشري نظام طبيعي يحكمه من خلال القوانين الطبيعية الإلهية التي لا يمكن تغييرها لأن الله قدرها للبشر من أجل إسعادهم وأن أي تدخل فيها يسبب خلا، هذه القوانين تحكم جميع نواحي الحياة بما فيها الحياة الاقتصادية.
- الحرية الاقتصادية : يحق لكل فرد من أفراد المجتمع ممارسة أي نشاط اقتصادي.
- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: يعتبر الفكر الطبيعي أن ثروة المجتمع تتكون من الإنتاج الزراعي لذا أعطى لهذا القطاع أهمية كبيرة واعتبره أساس النظام الاقتصادي ودعا لحمايته من خلال سن قوانين، لكن دون تدخل الدولة إلا في حدود ضيقة كقيام الدولة بالأشغال العامة أو توفير الحماية والأمن.

المطلب الثاني : الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

استبعد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي دور الدولة في النشاط الاقتصادي حيث اعتبر أن الظواهر الاقتصادية تحكمها قوانين موضوعية حقيقية، وأن التوازن الاقتصادي يحدث بشكل تلقائي وبدون حاجة لتدخل الدولة وذلك من خلال "اليد الخفية" التي أشار إليها الاقتصادي آدم سميث والتي تنظم النشاط الاقتصادي بشكل آلي، وقانون المنافذ للاقتصادي ج. ب. ساي الذي بموجبه العرض يخلق الطلب بحيث كل زيادة في الإنتاج سوف تخلق زيادة مساوية لها في الدخل النقدي وبالتالي يحدث التوازن على مستوى الاقتصاد ككل بشكل آلي ومنه عدم إمكانية حدوث الخلل على المستوى الكلي.

بالنسبة للفكر الاقتصادي الكلاسيكي فإن دور الدولة يقتصر على الدولة الحارسة من خلال الوظائف

التالية :

- الدفاع عن الدولة من الأخطار الخارجية وتحقيق الأمن الداخلي.

- تحقيق العدالة.

- التكفل بالأنشطة ذات المصلحة العامة والتي لا يمكن للأفراد القيام بها مثل التعليم والتدريب والصحة.

المطلب الثالث : الفكر الاقتصادي التجاري

ساد الفكر الاقتصادي التجاري بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر وقد نادى في البداية بمبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لكن مع مطلع القرن السابع عشر وظهور النزاعات التجارية وانتشار الفوضى تغيرت الإيديولوجية السائدة وأصبح التجاريون ينادون بضرورة تدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية من أجل تعظيم الثروة التي تتكون من المعدن النفيس (الذهب والفضة) من خلال تشجيع الصادرات وتقليل الواردات، والاستغلال الأمثل لمناجم الذهب والفضة، واللجوء إلى استعمار الدول التي تملك مناجم الفضة والذهب، ووضع قيود على التجارة الخارجية.

وهكذا أصبح للدولة دور في النشاط الاقتصادي من خلال العمل على زيادة قوة الدولة ورفع ثروتها

المتكونة من المعدن النفيس.

المطلب الرابع : الفكر الاقتصادي الكنزي

بعد حدوث أزمة الكساد الكبرى لسنة 1929 وانتشار البطالة بشكل كبير تأكد قصور الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الذي ادعى أن توازن النشاط الاقتصادي يحدث بشكل تلقائي وبالتالي استبعد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. هذه الوقائع جعلت ج. م. كينز ينتقد الفكر السائد ويعارضه وينادي بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل إعادة توازنه في مؤلفه "النظرية العامة" حيث قدم تفسيراً للتوازن والاختلال، وأعطى وصفا للسياسة الاقتصادية لمواجهة هذه الإختلالات وقد ركز على التشغيل الكامل من خلال إتباع سياسات معينة للخروج من الأزمة، مثل إقامة مشاريع كبرى عامة لتحريك النشاط

الاقتصادي وتخليصه من الركود وذلك عن طريق الإنفاق العام باعتباره الآلية التي تنشط الدورة الاقتصادية.

وهكذا تزايد دور الدولة وأصبح لها وظائف أخرى مرتبطة بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي.

المبحث الثاني : مفهوم السياسة الاقتصادية

تعتبر السياسة الاقتصادية أداة من أدوات السياسة العامة للدولة تنتهجها بغية الحفاظ على استقرار النشاط الاقتصادي وتوازنه، وتحقيق التنمية الاقتصادية التي تعتبر هدف كل المجتمعات مهما اختلفت الأنظمة الاقتصادية والإيديولوجيات والحقب الزمنية.

لذلك أصبحت الحكومات على وعي تام بمسئولياتها في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي وذلك بالتدخل في النشاط الاقتصادي بشتى أدوات السياسة الاقتصادية خاصة بعد التقلبات الاقتصادية التي أصبحت تميز الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول : نشأة السياسة الاقتصادية

بعد حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929 وعجز اقتصاديات البلدان التي كانت تتبنى الإيديولوجية الاقتصادية الكلاسيكية التي كانت تستبعد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وترى أنه يقتصر على حماية الحدود والأمن الداخلي والعدالة والدفاع عن الدولة وأن للنشاط الاقتصادي آلية ذاتية تجعله متوازنا، اتضح ضرورة التخلي على مفهوم الدولة الحارسة وانتشار مفهوم الدولة المتدخلة، خاصة بعد بروز أفكار عالم الاقتصاد كينز في ثلاثينات القرن العشرين التي كانت تتادي بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي باستخدام سياسات معينة لإعادة توازنه. وهكذا ارتبط دور الدولة بالنشاط الاقتصادي وبرز مفهوم السياسة الاقتصادية.

المطلب الثاني : تعريف السياسة الاقتصادية

السياسة الاقتصادية هي الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية، كما تعرف بأنها كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، والبحث عن أفضل الطرق التي تساعد على تحقيق هذه الأهداف.

ويعرفها آخرون بأنها عبارة على مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما بحيث الدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ هذه السياسة.

كما يعتبرها البعض الآخر بأنها تصرف عام للسلطة العمومية واع ومنسجم وهاذف يتم القيام به في مجال اقتصادي يتعلق بإنتاج أو تبادل أو استهلاك السلع والخدمات وتكوين رأس المال.

تعرف كذلك بأنها إحدى مكونات السياسة العامة التي تتكون من جزئيات متكاملة من أجل تحقيق أهداف معينة اقتصادية واجتماعية.

من خلال هذه التعريفات يمكن استنتاج التعريف التالي : السياسة الاقتصادية هي إحدى مكونات السياسة العامة، تتكون من مجموعة من الإجراءات والقرارات والتدابير التي تتخذها الدولة من خلال السلطات العمومية المالية والنقدية والتجارية في ميدان اقتصادي معين، من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة باستخدام الأدوات والوسائل المناسبة خلال فترة زمنية معينة طويلة أو قصيرة الأجل.

المطلب الثالث : تصنيف السياسات الاقتصادية

يمكن تصنيف السياسات الاقتصادية حسب عدة معايير :

الهدف : سياسة ظرفية وسياسة هيكلية.

الوسائل : سياسة موازنية (سياسة مالية) وسياسة نقدية وسياسة تجارية.

الاستراتيجيات : سياسة تركز على الطلب وسياسة تركز على العرض.

المذاهب الاقتصادية : سياسة لبرالية لامركزية تدخلية بشكل غير مباشر وسياسة تدخلية مركزية بشكل مباشر.

أولا : السياسة الاقتصادية الظرفية

لاسترجاع التوازنات الاقتصادية الجزئية في الأجل القريب تستخدم الدولة السياسة الاقتصادية الظرفية من خلال مجموعة من الأدوات التي لا تخرج عن دائرة السياسات النقدية والمالية والتجارية. يمكن تلخيص هذه الأدوات في العناصر التالية :

- سياسة الضبط : تتمثل هذه الأداة في المحافظة على التوازن العام للنشاط الاقتصادي، وذلك بخفض معدلات التضخم والعمل على استقرار العملة والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات وتحقيق التشغيل الكامل.

- سياسة الإنعاش : إعادة إطلاق الآلية الاقتصادية باستخدام العجز الموازني وذلك برفع النشاط الاقتصادي عن طريق تحفيز الاستثمارات، وتقديم تسهيلات القروض، ورفع الأجور والاستهلاك.

- سياسة الانكماش : تستخدم هذه السياسة لتقليص النشاط الاقتصادي من خلال تخفيض الأسعار عن طريق الاقتطاعات الإجبارية من الدخل وتجميد الأجور وتقليص الكتلة النقدية.

- سياسة التوقف ثم الذهاب : هذه السياسة اعتمدت في بريطانيا، تتميز بالتناوب المتسلسل بين سياسي الإنعاش والانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي.

ثانيا : السياسة الاقتصادية الهيكلية

السياسة الاقتصادية الهيكلية تتشكل أساسا من السياسات الصناعية والزراعية والاجتماعية، وتتمثل في تغيير هيكل وبنية الاقتصاد ككل في الأجل البعيد، أي تغيير جميع هيكل المجتمع وإحداث تحولات

عميقة وجذرية فيه من حيث أحجامها ومهامها وأنشطتها، وجعل كافة الهياكل الاجتماعية والاقتصادية تنمو بشكل تدريجي من أجل تحسين الفعالية والأداء المستمر للجهاز الإنتاجي بغية رفع الأداء الاقتصادي الكلي.

في البلدان المتقدمة يتم هذا قبلًا من خلال تأطير آلية السوق والخصوصية وسيادة قانون المنافسة، وبعديًا من خلال دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين.

أما في البلدان النامية فإن السياسات الاقتصادية الهيكلية لديها تنقسم إلى قسمين : سياسات التثبيت وسياسات التصحيح الهيكلي.

يمكن تلخيص مبررات السياسة الاقتصادية الهيكلية في العناصر التالية :

- انهيار المجتمعات الاشتراكية وتراجع الإيديولوجية المتدخلة أدى إلى انتشار الإيديولوجيا التي تعتمد على اقتصاد السوق مما أدى إلى ضرورة تعديل هيكل اقتصاديات هذه البلدان.
- تراكم مشاكل البلدان النامية وتفاقم المديونية ألزم البلدان النامية بإجراء تعديلات هيكلية.
- أما مجالات تطبيق السياسة الاقتصادية الهيكلية نلخصها في العناصر التالية :
- الخصوصية وإعادة هيكلة القطاع العام.
- الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال فرض نوع جديد من المشاريع يؤدي إلى تغيير الهياكل الاقتصادية.
- تحرير الأسعار من خلال إلغاء الدعم.
- تحرير التجارة الخارجية من خلال عدم وضع قيود على الصادرات والواردات.
- إصلاح القطاع المالي من خلال تعديل الآليات التي تسمح بتحصيل الإيرادات.
- عموماً يمكن تلخيص أهم الفروقات بين السياستين الظرفية والهيكلية في الجدول التالي.

جدول رقم 1 : أهم الفروقات بين السياستين الظرفية والهيكلية

معايير التفرقة	السياسة الظرفية	السياسة الهيكلية
المدة	أجل قصير	أجل بعيد
الهدف	توازنات جزئية	تغيير جذري للاقتصاد الوطني
الآثار	كمية	نوعية

المصدر : إعداد الأستاذة

المبحث الثالث : أهداف السياسة الاقتصادية والمؤسسات الفاعلة

الهدف الأساسي لأي سياسة اقتصادية هو تحقيق الرفاهية العامة لأفراد المجتمع غير أن هذا يختلف من بلد إلى آخر لاختلاف طبيعة البلدان واختلاف النظم والإيديولوجيات ومرحلة التنمية التي وصل إليها البلد، لكن يوجد أهداف مشتركة بين غالبية السياسات الاقتصادية يتم تحقيقها من طرف مختلف السلطات العمومية والمهنية تصب كلها في تحقيق التوازن الكلي للنشاط الاقتصادي.

المطلب الأول : أهداف السياسة الاقتصادية

يمكن تلخيص أهم أهداف السياسة الاقتصادية فيما يسمى "بأهداف المربع السحري للدور" وتتمثل فيما يلي :

- تحقيق النمو الاقتصادي : النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة لمتوسط الناتج الداخلي الحقيقي الفردي والذي يقاس بقسمة الناتج الداخلي الحقيقي الوطني على عدد السكان، لتحقيق ذلك ينبغي أن يكون معدل نمو الناتج الحقيقي الداخلي أكبر من معدل النمو الديموغرافي. حسب كالدور يجب أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي بين 5% و6%.

يعتبر هذا الهدف من أهم أهداف السياسة الاقتصادية، لا يتحقق إلا إذا كان البلد يملك إمكانيات متزايدة لإنتاج السلع والخدمات.

- الاستخدام الكامل : التشغيل الكامل لكل الطاقات الإنتاجية والتي تعتبر العمالة أهم عنصرا فيها وذلك من خلال توفير فرص عمل لكل فرد راغب وقادر عن العمل، أي تحقيق أقصى ما يمكن من التوظيف والعمل عند أدنى مستوى من البطالة (0%). برفع مستوى العمالة يرتفع الإنتاج ومن ثم يرتفع معدل النمو الاقتصادي، لأن تزايد معدلات البطالة يعني تزايد الطاقات الإنتاجية العاطلة وبالتالي التأثير السلبي على النمو الاقتصادي، ناهيك عن الآثار السلبية الاجتماعية والنفسية للبطالة.

- التوازن الخارجي : من الأهداف التي تسعى السياسة الاقتصادية تحقيقها هي العمل على تحقيق توازن في العلاقات الدولية الاقتصادية مع العالم الخارجي والتي يعبر عليها بتوازن ميزان المدفوعات الذي يتكون من الصادرات والواردات وتدفقات رؤوس الأموال. يتمثل هدف السياسة الاقتصادية في هذا المجال في تعظيم الصادرات والعائد منها لتفادي المشاكل الاقتصادية مثل المديونية وتخفيض قيمة العملة، وقد عبر كالدور عن التوازن الخارجي بفائض ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج الداخلي الخام الذي يجب أن يكون في حدود 2%.

- استقرار المستوى العام للأسعار : إن الارتفاع الدائم في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى تدهور قيمة العملة (التضخم) وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية ومن ثم انخفاض الاستهلاك وحدث حالة من الكساد حيث ينخفض الاستثمار والإنتاج وتنتشر البطالة، ويصاب الاقتصاد بأضرار جسيمة تؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي، لذا فإن التحكم في التضخم يعتبر أولوية حتى وإن كان يتعارض مع أهداف أخرى

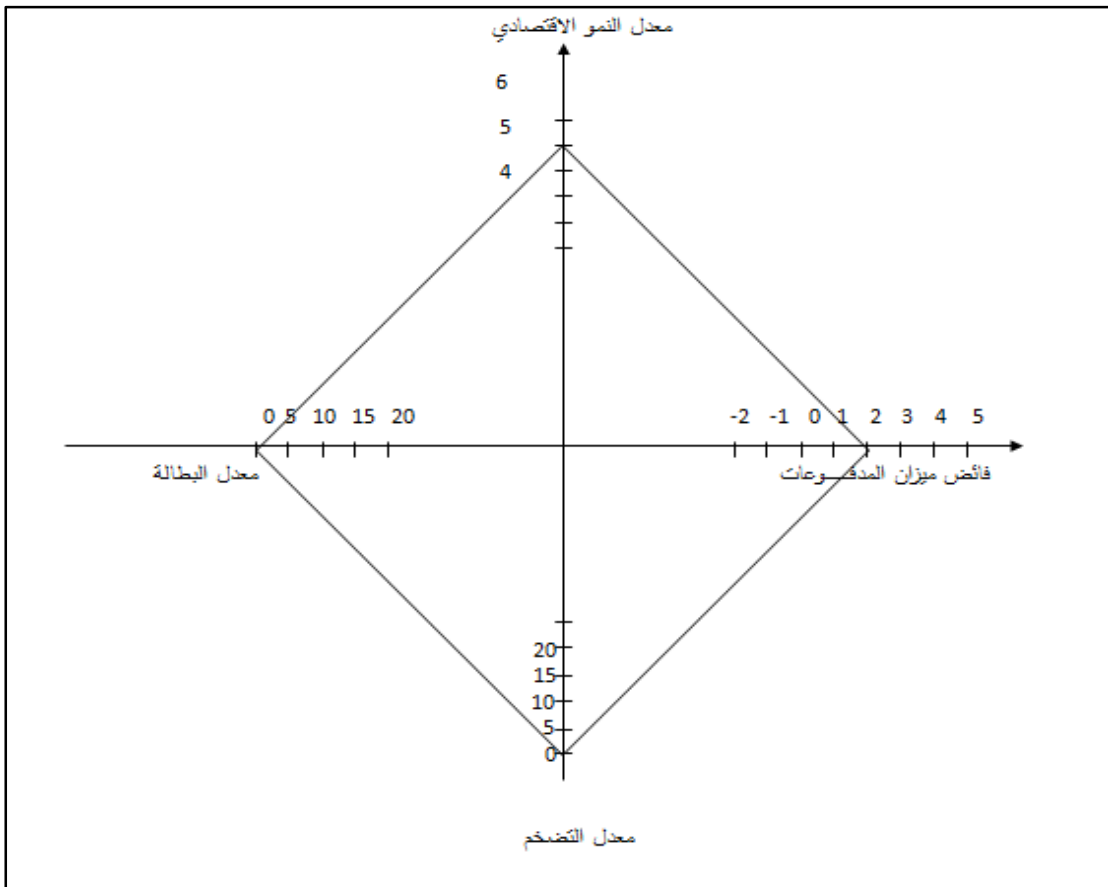
مثل التشغيل الكامل (منطق منحني فيليبس). وهكذا فإن الاقتصادي كالدور يعتقد أن النسبة المثلى للتضخم ينبغي أن تكون معدومة.

يلخص عالم الاقتصاد كالدور الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية في شكل بياني رباعي الرؤوس حيث كل رأس يمثل هدفا من الأهداف الأربعة.

يمكن قياس أثر السياسة الاقتصادية لأي بلد بربط مختلف المحاور المكونة للمربع، حيث كلما كانت مساحته أكبر كلما دل ذلك على فعالية السياسة الاقتصادية المنتهجة، وكلما اتجهت رؤوس المربع إلى الداخل كلما كان الوضع الاقتصادي صعب.

والشكل التالي يعبر على أهداف المربع السحري لكالدور.

الشكل رقم 1 : أهداف المربع السحري لكالدور



المصدر : إعداد الأستاذة

المطلب الثاني : المؤسسات الفاعلة

كما ورد سابقا فإن السياسة الاقتصادية إجراءات وقرارات وتدابير في المجال الاقتصادي يخطط لها وتنفذ وتتابع من طرف الدولة ممثلة بمختلف السلطات العمومية المركزية وغير المركزية النقدية والمالية، والمؤسسات المهنية، لذا فإننا نميز بين مجموعة من المؤسسات التي يقع على عاتقها مسؤولية إعداد وتنفيذ ومتابعة السياسة الاقتصادية نلخصها فيما يلي :

- السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي الذي يعتبر بنك الدولة وبنك البنوك، يتخذ الإجراءات المتعلقة بالمجال النقدي من خلال تأثيره على الكتلة النقدية المتداولة في السوق حسب ما تقتضيه وضعية النشاط الاقتصادي.

- السلطة المالية ممثلة بالإدارة الجبائية المركزية وغير المركزية التي تتخذ الإجراءات المتعلقة بالمجال المالي (الإيرادات والنفقات) من خلال تأثيرها على الطلب الكلي والعرض الكلي.

- الجمعيات المهنية المنظمة ممثلة بنقابات أرباب العمل التي قد تضغط على السلطات العمومية وتجعلها تعيد النظر في بعض القرارات، والغرف التجارية والصناعية.

- الحكومة المركزية وغير المركزية من خلال وظائفها التقليدية كإقامة العدالة وتحقيق الأمن الداخلي وحماية الحدود، وسلطاتها التشريعية والقضائية والتنفيذية التي بدونها لا يمكن إعداد وتطبيق السياسة الاقتصادية.

المبحث الرابع : أساليب إعداد السياسة الاقتصادية وأدواتها

لا يمكن تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية بكفاءة إلا بعد تنظيم وتخطيط مسبق بإتباع خطوات معينة، وباستعمال الأدوات المناسبة في الوقت المناسب.

المطلب الأول : أساليب إعداد السياسة الاقتصادية

لنجاح عملية إعداد وتنفيذ السياسة الاقتصادية لابد من إتباع أسلوب معين يتكون من الخطوات التالية :

- تحديد الأهداف : لابد من تحديد وتعريف المشكلة التي تريد الدولة إيجاد حل لها وذلك بالتعرف على كل الظروف المحيطة بها وتحليلها. مثلا لمواجهة مشكلة التضخم ينبغي تحديد نوع التضخم وتحليله ومعرفة أسبابه ومن ثم تحديد الهدف من وراء معالجة مشكلة التضخم.

- وضع ترتيب تدرجي للأهداف : في بعض الأحيان تكون الأهداف غير منسجمة يصعب ترجمتها إلى سياسة واضحة، وأحيانا أخرى فإن الهدف المحدد يستلزم أهداف أخرى أولية لتحقيقه. على سبيل المثال فإن تخفيض معدل الربح قد يساعد في تقليص الفوارق لكنه يمكن أن يؤدي في نفس الوقت إلى إحداث أزمة في النظام الذي يعتبر الربح أساس الاستثمار.

- تحديد السياسات البديلة : من أجل ضمان تحقيق الهدف المحدد يجب إعداد أكثر من سياسة، على سبيل المثال إذا كان الهدف هو معالجة التضخم يمكن إيجاد عدة أساليب لتحقيق ذلك، فقد نستخدم السياسة المالية من خلال فرض ضرائب معينة لامتناس الكتلة النقدية الفائضة أو تخفيض الإنفاق العام أو الاثنين معاً، أو السياسة النقدية من خلال أدواتها لتخفيض العرض النقدي.

- تحليل السياسات البديلة : دراسة وتحليل دقيق لكل البدائل المقترحة وتحديد الآثار التي سوف تترتب على ذلك، كما ينبغي دراسة وتحليل الخلفية التاريخية للحل المقترح بغية معرفة الآثار السلبية والإيجابية للحل المطبق في الماضي، وعند التأكد من ملائمة السياسة المختارة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحالية يتخذ قرار بتبني هذه السياسة.

المطلب الثاني : أدوات السياسة الاقتصادية

من خلال التعريف الذي ورد سابقاً نستنتج أن الأدوات التي تستخدمها الدولة لإعداد السياسة الاقتصادية وتنفيذها تتشكل من مجموعة من السياسات الفرعية التي تتكفل بها السلطات العمومية النقدية والمالية والتجارية، لذا فقد أجمع علماء الاقتصاد على وجود ثلاث سياسات رئيسية تستخدمها الدولة من أجل تصحيح مسار النشاط الاقتصادي : السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة التجارية.

كما يمكن إيجاد سياسات اقتصادية أخرى فرعية مرتبطة بقطاعات معينة وتستخدم إحدى السياسات الرئيسية، مثل السياسة الصناعية والسياسة الزراعية.

- السياسة المالية : ترتبط السياسة المالية ارتباطاً وثيقاً بالتصرفات الاقتصادية اليومية للأفراد وذلك من خلال الضرائب التي يدفعونها ومجالات الإنفاق العام الذي يستفيدون منه، لذلك تعتبر أداة هامة تستخدمها الدولة من أجل إدارة النشاط المالي بالطريقة التي يتطلبها وضع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية لفترة معينة.

- السياسة النقدية : ترتبط السياسة النقدية بالمعطيات النقدية التي تمكن السلطة النقدية (البنك المركزي) من التأثير على الكتلة النقدية من خلال مجموعة من الإجراءات والتدابير والقرارات بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية لفترة زمنية محددة.

- السياسة التجارية : ترتبط السياسة التجارية بمعطيات العلاقات التجارية للدولة مع البلدان الأخرى، وتتمثل في مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة بغرض التأثير على الصادرات والواردات بغية معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

الفصل الثاني : السياسة المالية

مع مجيء كينز والانقلاب الذي حدث في النظرية الاقتصادية الكلية التي أسست دعائم جديدة في علم الاقتصاد، زادت أهمية استخدام السياسة المالية في صنع القرارات الاقتصادية في كل الدول. بعدما كانت السياسة المالية محايدة في ظل الاقتصاد الكلاسيكي، وبعد التحول الذي طرأ على دور الدولة في النشاط الاقتصادي جراء الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي حدثت في ثلاثينيات القرن العشرين وبرز أفكار كينز التدخلية أصبح للسياسة المالية دورا ايجابيا في تحقيق التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي.

المبحث الأول : مفهوم السياسة المالية

السياسة المالية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية الظرفية تستخدمها الدولة من خلال السلطات المالية من أجل تصحيح الخلل في النشاط الاقتصادي مستخدمة العناصر المكونة للموازنة العامة للدولة.

المطلب الأول : نشأة السياسة المالية

بالنسبة للفكر الاقتصادي والمالي فقد ظهر مصطلح السياسة المالية مع ظهور الفكر الاقتصادي التقليدي في أوروبا حيث تم اشتقاقه من الكلمة الفرنسية "Le fisc" التي تعني حافظة النقود أو بيت المال، لهذا فإن هذا المصطلح كان مرادفا لمصطلح المالية العامة المحايدة التي تهتم بدراسة النفقات العامة والإيرادات العامة وسياسة الدين العام.

هذا المفهوم ينصب على كيفية إشباع الحاجات العامة للدولة التي تتطلب إنفاقا عاما وكيفية الحصول على الموارد التي تمول هذا الإنفاق، ومن ثم ركز علماء الاقتصاد الغربيين آنذاك على مبادئ الموازنة العامة وضمن توازنها (تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة). لكن بعد حدوث أزمة الكساد العالمي سنة 1929 وانتشار أفكار عالمي الاقتصاد ج. م. كينز والفن هانس تغيير مفهوم مصطلح السياسة المالية وأصبح مرتبط بمجهودات الحكومة لتحقيق الاستقرار وضمن توازن النشاط الاقتصادي باستخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة.

ولكن الفكر العربي الإسلامي سبق الفكر الاقتصادي الغربي بقرون حيث تعتبر الدولة الإسلامية أول من استخدم الموازنة العامة بجميع مكوناتها -الإيرادات والنفقات- كوسيلة اقتصادية فعالة تستخدم بغية زيادة الإنتاج ونمو الاقتصاد نموا حقيقيا متوازنا في كل قطاعات النشاط الاقتصادي.

لقد حث عالم الاجتماع العربي العلامة ابن خلدون على ترشيد الإنفاق العام كي لا يؤدي إلى زيادة في الضرائب لتغطية الإنفاق المتزايد لأن هذا الأخير يغري الدولة لزيادة الإنفاق الجاري مما يؤدي من جهة إلى حدوث التضخم، ومن جهة أخرى لا يمكن للدولة بعد ذلك التراجع بخفض الإنفاق لاعتبارات اجتماعية وسياسية.

المطلب الثاني : تعريف السياسة المالية

لقد عرفت السياسة المالية بأنها مجموعة القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة. أي الأسلوب الذي تنتهجه الحكومة في التخطيط العام للإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة.

كما عرفت بأنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة من أجل تحقيق أهداف محددة.

من خلال ما سبق يمكن استنتاج التعريف التالي : السياسة المالية هي مجموعة من القواعد والإجراءات المتعلقة باستخدام الأدوات المالية (الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة) للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي كالأستثمار والإنتاج والاستهلاك والادخار بغية تجنب الآثار غير المرغوب فيها على هذه المتغيرات، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بما يتلاءم مع وضعية النشاط الاقتصادي خلال فترة معينة.

المطلب الثالث : أهداف السياسة المالية

يمكن تلخيص أهداف السياسة المالية في العناصر التالية :

- التوازن العام : تحقيق التوازن بين مجموع الإنفاق الوطني (إنفاق الأفراد على الاستهلاك والأستثمار والإنفاق العام) وبين مجموع الناتج الوطني بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بالتشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج.

- التوازن الاقتصادي : إحداث توازن بين القطاعين العام والخاص للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، يتحقق ذلك عندما تتعادل المنافع الحدية الناتجة عن النشاط الاقتصادي للقطاع العام مع المنافع الحدية التي تقتطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها من الأفراد، أي استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه لتحقيق أقصى حد من الدخل الوطني.

- التوازن الاجتماعي : تتدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل الوطني باستعمال أدوات السياسة المالية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وأحسن مستوى من الرفاهية لأفراد المجتمع في حدود إمكانياته.

- التوازن المالي : الاستخدام الأمثل لموارد الخزينة العامة بحيث يجب أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلبي احتياجات الخزينة العامة من جهة، ويلاءم مصلحة المكلف بالضريبة من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية من جهة أخرى. كما أن القروض لا تستخدم إلا لأغراض استثمارية. تجدر الإشارة أنه قد تتعارض هذه الأهداف مع بعضها البعض ولا يمكن تحقيقها في الوقت ذاته، لكن هناك ترتيب منطقي ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار (الترتيب أعلاه) .

المبحث الثاني : أدوات السياسة المالية

تتكون أدوات السياسة المالية من العناصر المكونة للموازنة العامة للدولة، النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة. تستخدم هذه الأدوات من خلال زيادة أو تقليص النفقات، زيادة أو تخفيض الضرائب، استحداث فائض أو عجز في الموازنة العامة (الدين العمومي).

المطلب الأول : مفهوم النفقات العامة وآثارها الاقتصادية على متغيرات الاقتصاد الكلي
أولا : مفهوم النفقة العامة

النفقة العامة هي مجموع الأموال التي تقوم الدولة بصرفها خلال فترة زمنية معينة (سنة) بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه، يمكن التمييز بين عدة أنواع للنفقات العامة وهذا تبعا لعدة معايير.

1- معيار أثر النفقات على الدخل الوطني

استنادا إلى هذا المعيار نميز بين النفقات العامة الحقيقية والنفقات العامة التحويلية.

أ- **النفقات العامة الحقيقية** : تتكون هذه النفقات من الأموال التي تصرفها الدولة مقابل الحصول سلع وخدمات ورؤوس أموال، هذا النوع يؤثر بشكل مباشر على الدخل الوطني حيث يؤدي إلى زيادته.

تقسم هذه النفقات بدورها إلى نفقات عامة جارية ونفقات عامة استثمارية أو نفقات التجهيز ، النفقات الجارية تساعد على ضمان سير الإدارات العامة مثل الأجور والرواتب ومشتريات السلع الاستهلاكية. أما النفقات الاستثمارية تتكون من الأموال التي تصرفها الدولة من أجل الحصول على السلع الرأسمالية كتوفير المعدات والتجهيزات والإنفاق على مشروعات رأس المال الاجتماعي لإقامة المستشفيات والمؤسسات التعليمية وشبكة الطرقات.....الخ.

ب- **النفقات العامة التحويلية** : هذا النوع من الإنفاق لا يترتب عليه شراء سلع أو خدمات أو رؤوس أموال لذا لا يؤثر على الدخل الوطني فهو عبارة على عملية تحويل جزء من هذا الأخير من بعض الفئات الاجتماعية ذات الدخل المرتفع إلى فئات اجتماعية أخرى محدودة الدخل، أي تحويل القدرة الشرائية من فئة اجتماعية إلى أخرى ومن ثم فإن الدخل الوطني يبقى ثابتا، مثل الإعانات والمساعدات الاقتصادية

والاجتماعية التي تقدم للإفراد والمؤسسات. وهكذا فإن هذا النوع لا يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني وإنما إلى إعادة توزيعه.

نميز بين النفقات العامة التحويلية الاقتصادية مثل إعانات تدعيم أسعار السلع الضرورية، والنفقات العامة التحويلية الاجتماعية مثل تعويضات البطالة والضمان الاجتماعي.

2- معيار الدورية

استنادا إلى هذا المعيار نميز بين النفقات العامة العادية والنفقات العامة غير العادية.

أ- **النفقات العامة العادية** : تتكون من النفقات التي تتكرر وتتجدد بشكل دوري كل فترة زمنية معينة، ويمكن التنبؤ بها مثل تسديد مستحقات الأجور والرواتب.

ب- **النفقات العامة غير العادية** : هذا النوع من النفقات ليس له وتيرة تجدد محددة، يحدث بشكل استثنائي ولا يمكن التنبؤ به مثل الإعانات التي تقدمها الدولة في حالة الكوارث الطبيعية.

3- معيار الهدف من النفقة

اعتمادا على هذا المعيار يمكن تصنيف النفقات العامة إلى ثلاثة أنواع : النفقة الإدارية والنفقة الاقتصادية والنفقة الاجتماعية.

أ- **النفقات الإدارية** : يتشكل هذا النوع من الإنفاق الضروري لسير وتشغيل المرافق الحكومية الإدارية والأمنية والدبلوماسية، على سبيل المثال نفقات الجماعات المحلية ونفقات مراكز الشرطة ونفقات السفارات.

ب- **النفقات الاقتصادية** : هذه النفقات تتكون من الإنفاق الذي تجرته الدولة بغية تحقيق أهداف اقتصادية، كتحفيز وتشجيع استثمارات المشاريع الخاصة، أو تدعيم بعض المنتجات.

ج- **النفقات الاجتماعية** : يتكون هذا النوع من النفقات ذات الطابع الاجتماعي مثل نفقات قطاعات التعليم والتكوين والصحة والإسكان والإعانات النقدية الاجتماعية.

ثانيا : الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على متغيرات الاقتصاد الكلي

1- الاستهلاك

تؤدي النفقات العامة إلى زيادة استهلاك المجتمع من خلال تدعيم الدولة للسلع والخدمات، ومن خلال الإنفاق على إنشاء مشاريع البنية التحتية - التي تكوّن رأس المال الاجتماعي - التي تستوعب عمالا يتقاضون أجورا تنفق على الاستهلاك، وكذلك من خلال إعانات البطالة والمعاشات التي توجه بدورها إلى الاستهلاك.

وهكذا فإن النفقات العامة تؤثر على الطلب الكلي وبالتالي على الاستخدام والدخل الوطني ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية.

2- الإنتاج

دراسة تأثير النفقات العامة على الإنتاج ينبغي التمييز بين ثلاث أنواع للنفقات الإنتاجية :

- النفقات العامة الرأسمالية التي تؤدي إلى تكوين رأس المال العيني ومن ثم إحداث زيادة مباشرة في الطاقة الإنتاجية والإنتاج وبالتالي زيادة الناتج الداخلي الخام وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.
- النفقات العامة الاجتماعية التي تتشكل من النفقات المخصصة لإنتاج الخدمات العلمية والطبية والتكوينية والثقافية والتعليمية، والتي تؤدي إلى تكوين رأس المال البشري وبالتالي رفع وتحسين الإنتاجية ومنه زيادة الإنتاج.
- النفقات العامة على الدفاع والأمن والعدالة التي تؤدي إلى تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي وبالتالي توفير المناخ المناسب لجذب الاستثمارات ومن ثم رفع الطاقة الإنتاجية.

3- توزيع الدخل

تساعد النفقات العامة على الخدمات والمشاريع على تحقيق العدالة في توزيع المداخل، حيث تمول هذه النفقات بالضرائب التي يتحملها ذوي المداخل المرتفعة ويستفيد منها ذوو المداخل المنخفضة.

4- البطالة

إن زيادة النفقات في مجال المشاريع العامة الجديدة مثل إنشاء المطارات أو الطرقات يؤدي إلى خلق فرص عمل وبالتالي استيعاب العاطلين عن العمل.

المطلب الثاني : مفهوم الإيرادات العامة وآثارها على متغيرات الاقتصاد الكلي

أولاً : مفهوم الإيرادات العامة

تتكون الإيرادات العامة من مجموع المداخل التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة من أجل تمويل نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، أي الأموال التي تحصل عليها بصفتها السيادية (الضرائب والرسوم) أو من أنشطتها وأملكها الخاصة (الدومين العام والخاص) أو القروض الداخلية والخارجية. تختلف مصادر الإيرادات العامة باختلاف الخدمات العامة التي تقدمها الدولة لأفراد مجتمعها.

نستنتج من هذا التعريف أنه يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع للإيرادات العامة : الضرائب والرسوم ؛ الدومين العام والخاص ؛ القروض الداخلية والخارجية.

1- الضرائب والرسوم

تعرف الضرائب بأنها الأداء النقدي الذي تفرضه السلطة على الأفراد والمؤسسات بطريقة نهائية وإجبارية ودون مقابل بهدف تغطية النفقات العامة للدولة. كما أنها تمثل وسيلة لتوزيع الأعباء العامة بين الأفراد توزيعاً قانونياً وسنوياً حسب قدراتهم التكليفية.

يمكن التمييز بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة (الرسوم) التي تعرف بأنها مبلغ نقدي يسدده الفرد مجبراً إلى إدارة الضرائب مقابل منفعة خاصة يحصل عليها ومنفعة تعود على المجتمع ككل.

2- الدومين العام والخاص

يتكون الدومين من مجموع الأموال المنقولة وغير المنقولة التي تملكها الدولة سواء ملكية عامة أو ملكية خاصة. إذن الدومين هو مجموع الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخصية اعتبارية قانونية تملك ثروة وتقدم خدمات عامة مقابل مبالغ نقدية تحصل عليها، مثل إيرادات خدمات الطرق والمطارات والموانئ والمعسكرات.

الدومين العام يتكون من الأملاك التي لا يمكن للدولة التصرف فيها بما يتعارض مع الغاية التي أنجزت من أجلها.

أما والدومين الخاص يتكون من الأراضي والعقارات التي تملكها الدولة ويجوز لها التصرف فيها.

3- القروض الداخلية والخارجية

في حالة عدم تمكن الدولة من تغطية النفقات العامة من حصيلة الضرائب والرسوم وإيرادات الدومين فإنها تلجأ إلى الاقتراض من أجل تغطية عجز الموازنة العامة (الدين العام). قد تقترض من المواطنين أو المصارف الداخلية وذلك بطرح سندات للاكتتاب العام وفقا لشروط تتعلق بمدّة وكيفية تسديد القرض، وقد تقترض من الخارج لكن في هذه الحالة ليس لها الحق بوضع شروط.

ثانيا : الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة على متغيرات الاقتصاد الكلي

1- الاستهلاك والإنتاج

إن فرض ضريبة مباشرة على المداخل المنخفضة يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك والإنتاج وبالتالي انخفاض الدخل الوطني ومن ثم تقليص إيرادات الدولة. أما في حالة فرض ضريبة غير مباشرة على السلع الكمالية فإن هذا يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك لكن لا يؤثر على قدرة المنتجين على الإنتاج. وهكذا فإن فرض الضرائب المباشرة أو غير المباشرة يسمح للدولة بتوجيه الاستهلاك والإنتاج تبعاً للوضع الاقتصادي السائد.

2- الادخار والاستثمار

فرض الضرائب المباشرة يؤدي إلى انخفاض قدرة الأفراد على الادخار ومن ثم تقليص استعدادهم على الاستثمار. الضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية فإنها تشجع الأفراد على الادخار، أما الضرائب غير المباشرة على السلع الضرورية فإنها تقلل من الادخار.

3- إعادة توزيع المداخل

إن فرض الضرائب المباشرة التصاعدية مع توجيه الضريبة إلى الخدمات العامة يساعد الدولة على إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة.

4- العمالة

إن فرض ضريبة على ذوا المداخيل المنخفضة يؤدي إلى إقبال هؤلاء على العمل من خلال لجوئهم إلى الساعات الإضافية لتعويض ما اقتطع منهم كضريبة. أما فرض ضريبة على أصحاب المداخيل المرتفعة (المهن الحرة) قد يؤدي بهؤلاء إلى التخلي عن العمل أو تقليصه.

المطلب الثالث : الموازنة العامة

تتكون الأداة الثالثة للسياسة المالية من الموازنة العامة التي تعتبر حوصلة للأداتين السابقتين وذلك بمقابلة الإيرادات العامة بالنفقات العامة. تظهر هذه المعطيات في وثيقة رسمية مصادق عليها من طرف السلطة التشريعية تسمى الموازنة العامة للدولة، والتي تعرّف بأنها تقدير مفصل لنفقات الدولة وإيراداتها للسنة القادمة مصادق عليها من طرف السلطة التشريعية.

تستخدم الموازنة العامة كألية لتصحيح الخلل الاقتصادي من خلال ما يسمى بالعجز الموازني المقصود (نظرية كينز) الذي يغطي بالإيرادات الائتمانية والتمثلة في القروض الداخلية أو الخارجية (الدين العام) من أجل زيادة الإنفاق العام خاصة الإنفاق الرأسمالي أو الاستثماري الذي يؤدي إلى تراكم رؤوس الأموال ورفع القدرة الإنتاجية وبالتالي امتصاص البطالة.

المبحث الثالث : اتجاهات السياسة المالية

يتطلب تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية سياسات متعارضة لذا قسمنا السياسة المالية إلى اتجاهين، الاتجاه التوسعي الذي يستخدم لتحقيق النمو الاقتصادي والحد من البطالة ؛ والاتجاه الانكماشى الذي يستخدم للحد من التضخم والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات.

المطلب الأول : الاتجاه التوسعي

تستخدم السياسة المالية التوسعية إذا كان الوضع الاقتصادي يعاني من حالة الكساد (انخفاض مستويات التوظيف وتراجع في معدل النمو الاقتصادي) الناتج عن انخفاض الطلب الكلي. لتجاوز هذا الخلل الاقتصادي نتبع سياسة مالية توسعية بهدف زيادة الطلب الكلي من خلال زيادة النفقات العامة أو تخفيض الضرائب أو الاثنين معا.

المطلب الثاني : الاتجاه الانكماشى

تستخدم السياسة المالية الانكماشية في حالة التضخم (ارتفاع المستوى العام للأسعار) التي تتميز باختلال توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع المختلفة وانخفاض معدلات الاستثمار واختلال معدلات النمو الاقتصادي فيما بين القطاعات. كل هذه الاختلالات ناجمة عن زيادة في الطلب الكلي لذا فإن معالجة هذا الوضع يتم بإتباع سياسة مالية انكماشية للقضاء على فائض الطلب الكلي وذلك بتخفيض الإنفاق العام أو زيادة الضرائب، للحد من التضخم وتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار.

الفصل الثالث : السياسة النقدية

السياسة النقدية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الظرفية تستخدمها الدولة من خلال سلطاتها النقدية للتدخل في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق أهداف معينة.

المبحث الأول : مفهوم السياسة النقدية

يمكن القول أن مفهوم السياسة النقدية مرتبط بظهور البنوك المركزية وتطورها من خلال الإيديولوجيات الاقتصادية التي عرفها الفكر الاقتصادي والتي اهتمت بدراسة النقود باعتبارها محورا للسياسة النقدية.

المطلب الأول : نشأة السياسة النقدية

أولا : الفكر العربي الإسلامي

وفقا للفكر الاقتصادي الغربي فقد ظهر مفهوم السياسة النقدية في الأدبيات الاقتصادية خلال القرن العشرين في كتابات الاقتصاديين الكلاسيك، لكن البداية الحقيقية لبروز هذا المفهوم كانت قبل ذلك بقرون، حيث اهتم الفكر العربي الإسلامي بذلك (المقريري وابن خلدون).

1- المقريري

درس المقريري ظاهرة الغلاء التي حدثت في مصر سنة 395 هـ حيث اعتقد أن سبب ارتفاع الأسعار مرده رواج النقود أي زيادة كمية النقود المتداولة، لأن عملية إصدار النقود والتوسع فيها دون حاجة الاقتصاد لذلك يؤدي إلى انخفاض قيمتها وبالتالي ارتفاع أسعار السلع والخدمات. لهذا اهتمت الدولة الإسلامية بالنقود وثبات قيمتها. وبذلك يكون الفكر العربي الإسلامي قد سبق الفكر الغربي الكلاسيكي بقرون.

2- ابن خلدون

لقد درس عالم الاجتماع العلامة ابن خلدون الآثار والنتائج المترتبة على تغيير الأسعار وركز على تنظيم العرض النقدي وأوصى بأن تكون الدولة هي الجهة الوحيدة التي تختص بعملية الإصدار النقدي.

ثانيا : الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

بالنسبة لعلماء الاقتصاد الكلاسيك فإن موقفهم من السياسة النقدية مرتبط بنظرتهم للنقود ووظائفها (وسيلة للتبادل ومقياس للقيمة) باعتبارها حيادية (قانون المنافذ لساي واليد الخفية لسميث)، وبالتالي فهي مجرد وسيط في عملية التبادل لا تؤثر على النشاط الاقتصادي. لكن مع تطور الفكر الكلاسيكي تزايدت أهمية السياسة النقدية في المحافظة على ثبات المستوى العام للأسعار، من خلال كمية النقود المعروضة

من طرف السلطات النقدية والمطلوبة، ودورها في تنشيط الإنتاج والتأثير في توزيع الدخل. غير أن حدوث أزمة الكساد العالمي لسنة 1929 أثبتت عجز النظرية الاقتصادية الكلاسيكية في معالجة الأزمة الاقتصادية.

ثالثا : الفكر الاقتصادي الكنزري

بعد حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية في ثلاثينات القرن العشرين وفشل الفكر الاقتصادي الكلاسيكي في تفسير ومعالجة هذه الأزمة، ظهرت أفكار الاقتصادي كينز التي انتقدت الفكر السائد آنذاك، حيث جاءت بأفكار اقتصادية معارضة لمعالجة أزمة الكساد الكبير وذلك من خلال الربط بين الإنفاق العام والدخل.

وهكذا فإن الفكر الكنزري اعتبر أن السياسة المالية أكثر فعالية في حل المشاكل الاقتصادية، لكنه أقر بأن السياسة النقدية تؤدي دور المساعد للسياسة المالية. يرجع سبب هذا الاعتقاد كونه يؤمن بأن للنقود وظائف أخرى غير تلك التي يؤمن بها أصحاب الفكر الكلاسيكي (مقياس للقيمة ووسيلة للتبادل) حيث اعتبرها مخزن للقيمة لأنها تطلب لذاتها، لذا فإنها تؤثر على الدخل والإنتاج والاستخدام.

إن الاحتفاظ بالنقود كمخزن للقيمة بالنسبة للأفراد جاء نتيجة للشك الذي يسيطر عليهم، والمخاطر التي يتوقعونها، والآثار التي قد تتجم نتيجة ارتفاع سعر الفائدة حيث ينخفض حجم الاستثمار ومن ثم نقص في الطلب الكلي الفعال الذي ينعكس بدوره على الدخل والإنتاج والاستخدام. لهذا يعتقد هذا الاقتصادي أن الشرط الضروري لتحقيق التوازن في سوق النقود يتحقق بتعادل كمية العرض النقدي والطلب النقدي القائم على أساس التفضيل النقدي الذي يتحدد بدوافع الدخل والاحتياط والمضاربة.

رابعا : الفكر الاقتصادي النقدي

بعد فشل السياسة المالية التي وردت في الفكر الاقتصادي الكنزري في معالجة ظاهرة التضخم، برزت الأفكار الاقتصادية للمدرسة النقدية بزعامة الاقتصادي فريدمان التي انتقدت الكنزريين ووافقت الكلاسيك في مسألة حيادية النقود في الأجل الطويل.

يعتقد أنصار هذا الفكر بأن للنقود دورا كبيرا في النشاط الاقتصادي حيث تقلبات عرضها تؤدي إلى تقلب في النشاط الاقتصادي، من أجل المحافظة على التوازن الذي يظهر من خلال التشغيل الكامل دون تضخم ينبغي أن ينمو الناتج الوطني بنفس وتيرة نمو العرض النقدي، أي ضبط معدل التغير في كمية النقود المعروضة بنسب مستقرة تبعا لمعدل نمو الاقتصاد.

وهكذا فإن للنقود تأثيرا على النشاط الاقتصادي في الأجل القصير تنظمه السياسة النقدية، بالتحكم في عرض النقود وذلك برفع العرض بمعدل يساوي معدل نمو الناتج الوطني.

المطلب الثاني : تعريف السياسة النقدية

لقد تعددت تعريفات السياسة النقدية وفقا للإيديولوجيات الاقتصادية التي توالت عبر تاريخ الفكر الاقتصادي وسنقتصر في هذه الدراسة على البعض منها حيث عرفها البعض بأنها مجموع الإجراءات والأدوات والوسائل التي تتخذها الدولة أو التي يستعملها الجهاز المصرفي أو السلطات النقدية في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد أو التحكم في عرض النقود ومستوى أسعار الفائدة. كما عرفها البعض الآخر بأنها مجموعة القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتحكم في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال لفترة زمنية معينة.

من خلال هذه التعريفات يمكن استنتاج التعريف التالي : السياسة النقدية أداة من أدوات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، تتكون من مجموعة من الإجراءات والتدابير والقرارات التي تقوم بها الدولة من خلال السلطة النقدية (البنك المركزي) للتحكم في الكتلة النقدية المعروضة في السوق بما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي السائد وذلك باستخدام أدواتها الخاصة من أجل تحقيق أهداف محددة خلال فترة زمنية معينة.

المطلب الثالث : أهداف السياسة النقدية

تتمثل أهداف السياسة النقدية في الأهداف النهائية (أهداف المربع السحري لكالدور) والأهداف الوسيطة التي من خلال ضبطها تتمكن السلطة النقدية من تحقيق الأهداف النهائية. الأهداف الوسيطة هي المتغيرات النقدية المراقبة من طرف السلطة النقدية، تتكون من معدلات الفائدة وسعر الصرف والمجمعات النقدية.

- معدل الفائدة : تحديد المستويات المثلى لأسعار الفائدة لتفادي وقوع ضغوط تضخمية أو انكماشية.
- سعر الصرف : تعمل السلطات النقدية على استقرار سعر صرف العملة المحلية لضمان توازن ميزان المدفوعات واستقرار تعاملاتها مع العالم الخارجي.
- المجمعات النقدية : مؤشرات كمية للكتلة النقدية المتداولة في السوق، عددها مرتبط بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطوره، تعتبر كمصدر معلومات لوتيرة نمو الكتلة النقدية.
- من خلال ضبط الأهداف الوسيطة تعمل السلطة النقدية على تحقيق الأهداف الاقتصادية التالية :
 - إحكام الرقابة على التضخم النقدي والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.
 - تحقيق التشغيل الكامل.
 - تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة.
 - المحافظة على توازن ميزان المدفوعات والاستقرار الخارجي للعملة.

مع العلم أنه يوجد أولويات في ترتيب هذه الأهداف، مثلا فإن الولايات الأمريكية المتحدة تركز على استقرار المستوى العام للأسعار، وفي بريطانيا تعطى الأولوية لاستقرار قيمة العملة والمحافظة على استقرار النظام المالي محليا ودوليا، وفي ألمانيا فإن هدف السياسة النقدية هو استقرار الأسعار.

المبحث الثاني : أدوات السياسة النقدية

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السلطة النقدية (البنك المركزي) من أجل تعديل (امتصاص السيولة الفائضة أو توفير أرصدة نقدية) كمية النقود المتداولة في السوق بما يناسب الوضع الاقتصادي السائد، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات نقسمها إلى أدوات كمية وأخرى نوعية.

المطلب الأول : الأدوات الكمية أو الأدوات غير المباشرة

يطلق على هذه المجموعة بالأدوات التقليدية لأنها تطورت مع تطور البنوك المركزية، تتكون من الوسائل التي تؤثر في حجم الائتمان وفي تكلفته (معدل الفائدة) وبالتالي تمكّن من التأثير على العرض النقدي في الاقتصاد.

- سياسة سعر إعادة الخصم : سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير خصمه لأذونات الخزانة والأوراق المالية والتجارية التي تملكها البنوك التجارية، من أجل تزويدها بالسيولة النقدية ورفع قدرتها على منح الائتمان.

عن طريق إجراء تغييرات في سعر إعادة الخصم يستطيع البنك المركزي السيطرة على حجم الائتمان الكلي من خلال تأثيره غير المباشر على معدلات الفائدة التي تفرضها البنوك التجارية على القروض الممنوحة التي تحدد بدورها الحجم الكلي للاستثمار داخل الاقتصاد.

يؤدي رفع هذا السعر إلى زيادة أعباء البنوك التجارية وبالتالي امتناعها عن خصم أوراقها المالية والتجارية، ومن ثم تقليل قدرتها على منح القروض وانخفاض الكتلة النقدية المعروضة في السوق.

أما في حالة خفض سعر إعادة الخصم فإن هذا يؤدي إلى رفع قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وبالتالي زيادة العرض النقدي.

- سياسة السوق المفتوحة : يتدخل البنك المركزي في السوق النقدية من أجل زيادة أو تقليص النقود المتداولة حسب الظروف الاقتصادية السائدة، وذلك عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية والتجارية. تعتبر هذه الوسيلة الأكثر استعمالا في البلدان النامية.

على سبيل المثال في حالة التضخم يتدخل البنك المركزي بعرض ما بحوزته من أوراق مالية وتجارية للبيع بأسعار مغرية، ومن ثم يمتص العرض النقدي الفائض في السوق فينتقلص حجم السيولة وتنخفض قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان.

أما في حالة الانكماش فإن البنك المركزي يتدخل لتوفير السيولة لتغطية العجز المسجل وذلك بشراء الأوراق المالية والتجارية التي هي بحوزة البنوك التجارية.

- **سياسة الاحتياطي القانوني** : يمثل الاحتياطي الإلزامي أو القانوني نسبة معينة من ودائع البنوك التجارية على شكل سائل التي يحتفظ بها البنك المركزي كاحتياطات إجبارية دون مقابل (دون فوائد).

تحدد هذه النسبة وفقا للوضع الاقتصادي السائد، في ظروف الانكماش يخفض البنك المركزي هذه النسبة من أجل زيادة الاحتياطات لدى البنوك التجارية وبالتالي رفع قدرتها على منح الائتمان.

أما في حالة التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار فإن البنك المركزي يلجأ إلى رفع هذه النسبة ومن ثم تتخفف احتياطات البنوك التجارية وتتنخفض قدرتها على منح القروض مما يؤدي إلى خفض الاستثمار والتوظيف ويقلل من الطلب وهكذا تنخفض الأسعار.

المطلب الثاني : الأدوات النوعية أو المباشرة

تتضمن أدوات السياسة النقدية النوعية أو المباشرة الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي بهدف التأثير على نوعية القروض وتوجيهها بما تقتضيه الوضعية الاقتصادية السائدة.

- **سياسة تأطير القروض** : تتمثل هذه السياسة في تحديد البنك المركزي لسقف أعلى إجمالي للائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية خلال السنة، كأن لا يفوق مجموع القروض الممنوحة نسبة معينة.

هذا السقف يتغير وفقا لنوع القروض الممنوحة، وكل تجاوز لهذا الإجراء يعاقب بوضع احتياطات إضافية كبيرة لدى البنك المركزي مما يؤدي إلى انخفاض أرباحها، وبالتالي انخفاض قدرتها على منح القروض.

في حالة التضخم تعمل سياسة تأطير القروض على منح الائتمان للقطاعات ذات الأولوية التي تتطلب موارد مالية كبيرة والتي لم تتسبب في إحداث التضخم.

- **سياسة أسعار الفائدة** : تسعى البنوك التجارية من خلال التوسع في منح القروض إلى الحصول على فوائد أكبر من التكلفة التي تتحملها في عملية إدارتها لهذه القروض، وفي إطار تنظيم البنك المركزي للنقود المتداولة في السوق، والتأثير عليها بما يناسب الوضع الاقتصادي السائد يمكنه إلزام البنوك التجارية بالتعامل بأسعار فائدة معينة لمختلف الودائع والقروض الممنوحة لبعض القطاعات الاقتصادية.

بإتباع هذه السياسة يمكن للبنك المركزي تشجيع الادخار وتوجيهه نحو مجالات استثمار محددة.

- **سياسة الإقناع الأدبي** : من خلال هذه السياسة يقوم البنك المركزي بتقديم إرشادات وتوجيهات للبنوك التجارية قصد إقناعها بتنفيذ سياسة ائتمانية معينة كي تتصرف بالاتجاه الذي يرغبه. فإذا كانت وضعية النشاط الاقتصادي تقتضي التقليل من منح القروض فإن البنك المركزي سيطلب ذلك من البنوك التجارية دون اللجوء إلى اتخاذ إجراءات كمية، وقد تلتزم هذه الأخيرة بهذه التعليمات نظرا للعلاقة الوثيقة بينها وبين البنك المركزي باعتباره الملجأ الأخير للاقتراض.

المبحث الثالث : اتجاهات السياسة النقدية

تستخدم السياسة النقدية لتحقيق أهداف اقتصادية متعارضة، لذا تم تقسيمها إلى اتجاهين الاتجاه الانكماشى الذي يحد من التضخم وعجز ميزان المدفوعات ؛ والاتجاه التوسعي الذي يستخدم لتحقيق النمو الاقتصادي والحد من البطالة.

المطلب الأول : الاتجاه التوسعي

تستخدم الدولة السياسة النقدية التوسعية في حالة الانكماش التي تتميز بانخفاض معدل النمو الاقتصادي وانتشار البطالة. لمعالجة هذا الوضع الاقتصادي المختل يطبق البنك المركزي أدوات السياسة النقدية التي تحد من الوضع الانكماشى عن طريق رفع الكتلة النقدية، وذلك من خلال عملية شراء الأوراق المالية والتجارية في السوق المفتوحة أو تخفيض سعر إعادة الخصم أو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني. نتيجة لهذه الإجراءات ترتفع قدرة البنوك التجارية على خلق النقود وخلق الائتمان وبالتالي يزداد العرض النقدي وتنتهي وضعية الانكماش ويرتفع كل من الاستثمار والتشغيل والنمو الاقتصادي.

المطلب الثاني : الاتجاه الانكماشى

تستخدم السياسة النقدية الانكماشية للحد من التضخم أو تخفيض عجز ميزان المدفوعات، وذلك عن طريق تخفيض العرض النقدي من خلال عملية البيع في السوق المفتوحة أو رفع سعر إعادة الخصم أو رفع الاحتياطي القانوني. هذه الإجراءات تحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وبالتالي انخفاض كمية النقود ومن ثم ينخفض العرض النقدي مما يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار وعودتها إلى مستوياتها الطبيعية، وارتفاع قيمة النقود ومن ثم ارتفاع الصادرات وانخفاض الواردات وعودة التوازن الخارجي.

الفصل الرابع : السياسة التجارية

نظرا لتزايد أهمية التجارة الخارجية حيث لا يمكن لأي دولة أن تعيش بمعزل عن بقية العالم، لابد من توفر آلية تمكن الدولة من التحكم في تعاملاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي بغية تعظيم العائد من هذه المعاملات. هذه الآلية يطلق عليها السياسة التجارية.

المبحث الأول : مفهوم السياسة التجارية

السياسة التجارية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية تستخدمها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي من أجل المحافظة على التوازن الخارجي. تختلف أدوات تطبيقها حسب اتجاه السياسة التجارية المتبعة.

المطلب الأول : نشأة السياسة التجارية

يمكن القول أن مفهوم السياسة التجارية مرتبط بظهور التجارة الخارجية حيث يجمع غالبية الاقتصاديين على أن الدراسة النظرية للتجارة الخارجية ترجع إلى بداية ظهور النظرية الكلاسيكية (أواخر القرن 18 وبداية القرن 19). لكن البداية الحقيقية- التي يهملها غالبية الباحثين- لدراسة هذا المفهوم وعلاقته بالدولة سبقت الدراسات التي أنجزها علماء الاقتصاد الغربيين بكثير حيث تطرق الفكر العربي الإسلامي لذلك.

أولا : الفكر العربي الإسلامي

كما سبق وذكرنا فإن البداية الحقيقية لدراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادي كانت في كتابات علماء العرب المسلمين حيث تطرق عالم الاجتماع العلامة ابن خلدون في مقدمته إلى كافة مجالات الحياة، وبذلك يكون قد سبق علماء الاقتصاد في الغرب في دراسته للشؤون الاقتصادية للمجتمع. لقد طالب هذا العالم بإبعاد الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية على حساب الأفراد مؤكدا بذلك ريادته لمذهب الاقتصاد الحر قبل ظهور الطبيعيين والكلاسيك، حيث دعا إلى المنافسة الحرة الشريفة في مجال الاقتصاد والتجارة وضرورة إبعاد السلطة السياسية عن المشاركة في النشاط الاقتصادي حتى لا يؤدي ذلك إلى ركود الحياة الاقتصادية.

ثانيا : الفكر الاقتصادي التجاري

بالنسبة للتجارين فإن ثروة الأمم تتكون من المعادن النفيسة، للحفاظ على هذه الثروة وزيادتها ينبغي على الدولة أن تتولى هذه المهمة وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات، الأمر الذي يحقق فائضا في الميزان التجاري وبالتالي ترتفع كمية المعدن النفيس. وبما أن كل الدول تتعامل فيما بينها فإنها لا تستطيع تحقيق فائض في الميزان التجاري في نفس الوقت، حيث يحقق البعض مكاسب من المعدن النفيس على

حساب الدول الأخرى. لذا وجب على الدولة حماية تجارتها الخارجية وذلك بفرض قيود على المعاملات التجارية مع العالم الخارجي.

ثالثا : الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

لقد جاء الفكر الاقتصادي الكلاسيكي كرد فعل لآراء المذهب التجاري الذي يدعو إلى حماية التجارة الخارجية، وقد استمرت هذه الأفكار حتى ظهور المذهب الطبيعي بقيادة فرانسوا كيني الذي ينادي بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية كون مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض ولا تتعارض مع مصلحة الجماعة. الأمر الذي جعل الأفراد والجماعات يمارسون نشاطهم الاقتصادي بعيدا عن القيود التي تفرضها الدولة عليهم وعلى التجارة الخارجية. مما مهد الطريق لظهور أفكار الاقتصاديين الكلاسيك الذين هاجموا كل أشكال الحماية والتدخل والقيود على التجارة الخارجية.

رابعا : الفكر الاقتصادي الكنزي

لقد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بما في ذلك معاملاتها مع العالم الخارجي، ويعتقد أنه من أجل التحرر من ضغوط التجارة الخارجية ينبغي على الدولة اللجوء إلى تغيير سعر صرف العملة وفرض قدر من الرسوم الجمركية بهدف إقامة سياسة وطنية مستقلة قادرة على استيعاب مشكلة البطالة وتحقيق التوظيف الكامل.

المطلب الثاني : تعريف السياسة التجارية

السياسة التجارية مجموع الإجراءات التي تلجأ إليها الدولة لتنظيم علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى في مجالات التبادل السلعي والخدمي وأسعار الصرف والاستثمار، بغية تحقيق أهداف معينة تتفق مع أهداف السياسة الاقتصادية والسياسات العامة للمجتمع.

كما تعرّف بأنها مجموع التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقوبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي.

من خلال هذين التعريفين يمكن تعريف السياسة التجارية بأنها أداة من أدوات السياسة الاقتصادية، تتكون من مجموعة من الإجراءات والوسائل والقرارات التي تستخدمها الدولة في إطار معاملاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي، للتحكم في التجارة الخارجية وتعظيم العائد من التعامل التجاري مع الدول الأخرى، وذلك من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية خلال فترة زمنية معينة، باستخدام أدوات معينة تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي.

المطلب الثالث : أهداف السياسة التجارية

عموما فإن أهداف السياسة التجارية لا تخرج على نطاق الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية لكن يمكن إيجاد مجموعة من الأهداف الخاصة نقسمها إلى ثلاثة أقسام : الأهداف الاقتصادية ؛ الأهداف الاجتماعية ؛ الأهداف الاستراتيجية.

أولا : الأهداف الاقتصادية

تتكون الأهداف الاقتصادية من مجموعة من الأهداف تصب كلها في تحقيق التنمية الاقتصادية :

- حماية الصناعات الناشئة.
- المحافظة على التوازن الخارجي.
- إيجاد موارد مالية إضافية لتمويل الإنفاق العام للدولة.
- حماية الاقتصاد الوطني من تقلبات الخارجية مثل الضخم والانكماش.
- حماية الاقتصاد الوطني من سياسة الإغراق التي تمارسها الدول الأخرى.

ثانيا : الأهداف الاجتماعية

تتكون الأهداف الاجتماعية من مجموعة من الأهداف تصب كلها في تحقيق تنمية ذات طابع

اجتماعي :

- المحافظة على الصحة العامة لأفراد المجتمع من خلال حصر التعامل بالسلع المضرة بالصحة.
- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية الهشة كالمزارعين وصغار المنتجين أو منتجي السلع الحيوية في المجتمع.
- إعادة توزيع الدخل الوطني بين فئات المجتمع.

ثالثا : الأهداف الاستراتيجية والسياسية

تشمل الأهداف السياسية والاستراتيجية كل ما يتعلق بأمن الدولة الداخلي والخارجي.

- توفير الأمن الاقتصادي والعسكري.
- توفير الاكتفاء الذاتي، خاصة الأمن الغذائي.
- توفير احتياجات الدولة من السلع ذات الطابع الاستراتيجي مثل الطاقة خاصة في أوقات الحروب والأزمات.

المبحث الثاني : أدوات السياسة التجارية

لتنظيم المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي تستخدم الدولة مجموعة من الوسائل نلخصها في ما

يلي :

- الرسوم الجمركية : الرسوم الجمركية ضرائب مباشرة تفرضها الدولة على السلع العابرة لحدودها. الأصل فرض هذه الضريبة يكون على الواردات فقط، لكن قد تضطر الدولة لفرضها على الصادرات في ظروف معينة.

- نظام الحصص أو رخص الاستيراد : نظام الحصص تحدد بموجبه الدولة كمية الواردات التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة، وقد تخصص لكل مصدر من مصادر الاستيراد نصيبا معيناً من الحصص تتفرد بتحديدده طبقاً لأساس تحدده بالاتفاق مع كل دولة من الدول المنتجة للسلعة.

- سياسة الحظر أو المنع : في ظل ظروف معينة تمنع الدولة استيراد أو تصدير بعض السلع أو منع التعامل مع بعض الدول. يمكن تلخيص الأسباب التي تجعل الدولة تلجأ إلى هذه الأداة فيما يلي :

- في ظروف الحرب تمنع الدولة التعامل مع مواطني دول الأعداء، كما تمنع تصدير السلع الضرورية من أجل حصار هذه الدول ومواصلة الحرب.
- حضر استيراد بعض السلع المضرة بالصحة كالمخدرات والمشروبات الكحولية، كما يمكن أن تمنع الدولة التعامل التجاري مع دولة أخرى لأسباب صحية كانتشار الأوبئة في هذا البلد.
- قد تحضر الدولة كل التبادلات التجارية مع العالم الخارجي من أجل محاولة العيش في الاكتفاء الذاتي، مثل ما حدث في ألمانيا قبل الحرب العالمية الأخيرة.
- مع العلم أن هذه السياسة فشلت نظراً لعدم تمكن أي دولة أن تعيش معزولة عن العالم الخارجي لمدة طويلة.

- إعانات التصدير : تتكون هذه الإعانات من كافة المساعدات التي تمنحها الدولة لمنتجي أو مصدري السلع لتحسين مستوى تنافسيتها خارج الحدود الوطنية، وتمكينهم من بيعها بأسعار تقل عن أسعار المنافسين الأجانب. تأخذ هذه الإعانات الأشكال التالية :

- إعفاءات ضريبية مثل ما عملت به فرنسا بالنسبة لمنتج السكر.
- تخفيض تكاليف النقل المملوكة للحكومة مثل النقل بالسكك الحديدية.
- منح المنتجين أو المصدرين لهذه السلعة تسهيلات بنكية كالقروض بمعدلات فائدة ضئيلة.
- دمج الإعانة في الرسم الجمركي المعاد حيث يزيد المبلغ الذي يدفع عند التصدير عن الرسم السابق تحصيله عند استيراد المواد الخام.

- سياسة الإغراق : يتمثل هذا الإجراء في بيع السلع في السوق الخارجي بأسعار أقل بكثير من أسعار السوق الداخلي. تشترط سياسة الإغراق ما يلي :

- عملية البيع في الخارج تتم بسعر أقل من أسعار الدولة المصدرة.
- البيع في الخارج بسعر أقل من أسعار الدولة المستوردة.
- البيع بسعر أقل من تكلفة الإنتاج في الدولة المصدرة

نلاحظ أن سياسة الإغراق تتشابه مع سياسة الإعانات من حيث الهدف الذي يتمثل في كسب أسواق أجنبية من خلال عرض سلع بأسعار منخفضة تقل عن تكلفتها الحقيقية، ولكن يوجد اختلاف في الجهة التي تتحمل فروق السعر، في ظل سياسة الإغراق فإن المستهلكون في البلد المصدر هم من يتحمل ذلك. تطبيق هذه السياسة يتم بشكل مؤقت إلى أن يتحقق للمنتج تصريف الفائض المكسب من السلع في السوق الأجنبي أو القضاء على المنافسة أو الانفراد بالبيع فيه.

- **الاتفاقيات التجارية** : توفر الاتفاقيات التجارية مزايا عديدة لأعضائها من خلال مجالاتها المختلفة وتساهم في تنمية منطقة الاتفاقيات حيث تشمل لوائح السلع المتبادلة والمزايا الممنوحة. تعتبر هذه الاتفاقيات جزءا أساسيا من الخطط لغالبية البلدان المتقدمة والنامية.

- **سياسة الصرف الأجنبي** : تستخدم الدولة سياسة تغيير أسعار العملة الوطنية بالعملات الأجنبية للتأثير على طلب وعرض الصرف الأجنبي وذلك من أجل رفع أو خفض أسعار السلع الوطنية. مثلا رفع سعر صرف العملة الوطنية بالعملات الأجنبية يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الوطنية مقومة بالعملات الأجنبية في السوق الداخلي، وانخفاض أسعار السلع الأجنبية مقومة بالعملة الوطنية في السوق الداخلي. هذا الإجراء يؤدي إلى انخفاض الطلب الأجنبي على الصادرات الوطنية وارتفاع الطلب على الواردات من الخارج. أما في حالة خفض سعر صرف العملة يحدث العكس حيث ترتفع الصادرات وتتنخفض الواردات.

- **سياسة الاتجار الحكومي** : يمكن للدولة أن تحتكر كل عمليات التجارة الخارجية أو البعض منها من خلال هيئاتها ومؤسساتها التي تقوم بعمليات الاستيراد والتصدير.

المبحث الثالث : اتجاهات السياسة التجارية ومبرراتها

يميز علماء الاقتصاد بين اتجاهين للسياسة التجارية : السياسة التجارية الحمائية وسياسة حرية التجارة، ولكل اتجاه مبرراته وآثاره السلبية.

المطلب الأول : السياسة التجارية الحمائية

يقصد بالسياسة التجارية الحمائية كل الإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل حماية الصناعات المحلية خاصة الناشئة منها من خطر منافسة الواردات الأجنبية.

أولا : حجج أنصار هذا الاتجاه

يستند مؤيدي هذا الاتجاه على مجموعة من الحجج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نلخصها فيما يلي :

1- الحجج الاقتصادية

السياسة التجارية الحمائية تساهم في تحقيق الاستقلال الاقتصادي وضمان الأمن الاقتصادي. الحرية التجارية قد تؤدي إلى تبعية الدولة للاقتصاد العالمي من حيث تأمين حاجتها الأساسية من المواد الأولية

والغذائية وغيرها، لذا يقع على عاتق الدولة ضمان الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي تحسباً لمثل هذا الوضع.

يمكن تلخيص أهم الحجج الاقتصادية في العناصر التالية .

- السياسة التجارية الحمائية تؤدي إلى تقييد الواردات وبالتالي يضطر المستهلك المحلي إلى تحويل إنفاقه من السلع الأجنبية إلى السلع المحلية مما يحقق الاستقرار.
- حماية الصناعات الوطنية خاصة الناشئة منها من خطر المنافسة الأجنبية
- زيادة مستوى التوظيف من خلال تشجيع الصناعات المحلية على التوسع مما يساعد على خلق فرص عمل.
- حصول الدولة على موارد مالية إضافية تستعملها لتمويل نفقاتها العامة.
- مواجهة سياسة الإغراق التي تنتهجها الدول الأجنبية.

2- الحجج السياسية

تلجأ الدولة إلى حماية الصناعات الاستراتيجية الضرورية للدفاع على الوطن والتي لا يمكن تطويرها إلا في ظل الحماية التجارية من المنافسة الأجنبية، كصناعة السفن والمطارات والأسلحة. وقد دافع الاقتصادي الكلاسيكي سميث الذي ينادي بحرية التجارة الخارجية عن السياسة الحمائية للصناعة البحرية البريطانية لأنها ضرورية وحيوية. كما تلجأ لهذه السياسة لحماية الدولة من الأضرار الخارجية التي تنجم عن الحصار أو الحروب أو السلع الضارة بالصحة أو الأخلاق.

3- الحجج الاجتماعية

يعتقد البعض أن العلاقات التجارية الدولية تؤدي إلى كثرة الاختلاط و ذوبان الفوارق بين المجتمعات المختلفة ومن ثم فقدان الهوية الوطنية والحضارية لذا فإن السياسة التجارية الحمائية تقيد هذه العلاقات للحفاظ على الهوية الوطنية.

ثانياً : الآثار السلبية للسياسة الحمائية

- السياسة التجارية الحمائية تحرم الدول من مزايا التخصص والتقسيم الدوليين للعمل التي تسمح باستغلال أفضل للموارد الاقتصادية ومن ثم تؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني.
- السياسة الحمائية تعيق التقدم التقني والتكنولوجي.

المطلب الثاني : سياسة حرية التجارة

يقصد بسياسة حرية التجارة عدم تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية بحيث تكون حرة خالية من القيود والعوائق التي تعيق تدفق السلع عبر الحدود من خلال إلغاء كافة الإجراءات التي تعرقل عملية التبادل الحر الداخلي والخارجي.

أولاً : حجج أنصار هذا الاتجاه

يستند أنصار حرية التجارة الخارجية على حجة أساسية مفادها الاستفادة من مزايا التخصص والتقسيم الدولي للعمل، لأن هذه الأخيرة تعمل على زيادة الدخل العالمي وانخفاض أسعار السلع والخدمات في الأسواق الدولية ؛ ومزايا أخرى ثانوية تتمثل في الاستفادة من منافع المنافسة التي تسود في ظل حرية التجارة والتي يمكن تلخيصها في العناصر التالية :

- تتيح حرية التجارة لكل دولة التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع بميزة نسبية وتستورد السلع التي لا تتمتع بميزة نسبية وتتكلف أقل مما لو أنتجتها محلياً.
- حرية التجارة تحفز كل دولة على التوسع في إنتاج السلعة كثيفة العنصر الإنتاجي الوفير والحد من إنتاج السلعة كثيفة العنصر الإنتاجي النادر، مما يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب العنصر الإنتاجي الوفير وتقليص الفجوة في الأجور بين الدول النامية والمتقدمة.
- حرية التجارة تشجع التقدم التقني من خلال المنافسة مما يؤدي إلى زيادة وتنشيط العمل وتطوير وسائل الإنتاج.
- حرية التجارة تساعد على القضاء على المشاريع الاحتكارية.

ثانياً : الآثار السلبية لهذا الاتجاه

- تؤدي سياسة حرية التجارة إلى بقاء الدول النامية منتجة ومصدرة للمواد الأولية والاستخراجية دون أن تكون قادرة على تحقيق أي تقدم في المجال الصناعي.
- تدهور شروط التجارة الخارجية واتجاهها في غير صالح الدول النامية.

الفصل الخامس : السياسة الصناعية

تؤدي الصناعة دورا هاما في إحداث التنمية الاقتصادية لذا لا بد من وجود آلية تحفز وتنمي النشاط الصناعي، هذه الأخيرة تتمثل في قيام الدولة باتخاذ إجراءات وقرارات جبائية ونقدية وتقديم إعانات وتدابير مباشرة أو غير مباشرة لحماية بعض الصناعات وإحلال الواردات. هذه الإجراءات تعرف بالسياسة الصناعية.

المبحث الأول : مفهوم السياسة الصناعية

السياسة الصناعية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية الهيكلية تستخدمها الدولة من أجل تعديل الهياكل الصناعية.

المطلب الأول : نشأة وماهية السياسة الصناعية

أولا : نشأة السياسة الصناعية

لقد ارتبط مفهوم السياسة الصناعية تاريخيا بتغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الذي فرض ضرورة التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة الذي نادى به المذهب الكلاسيكي واستبداله بمفهوم الدولة المتدخللة للاقتصادي الانجليزي كينز خلال ثلاثينات القرن العشرين وذلك بعد أزمة الكساد العالمي الكبيرة التي طالت كل الدول سنة 1929.

لقد أحدث كينز ثورة على الأفكار الاقتصادية السائدة آنذاك وجاء بأفكار معاكسة تماما لأفكار المذهب الكلاسيكي التي رسمت السياسة الصناعية التي ينبغي إتباعها للخروج من هذه الأزمة. كما ارتبط مفهوم السياسة الصناعية مع سياسة حماية الصناعات الناشئة في البلدان النامية التي تملك أجهزة إنتاج غير كفاءة وأسواق ضعيفة ولا تملك تكنولوجيا متطورة، كما أن خبرات ومؤهلات العنصر البشري لديها ضعيفة.

في ظل هذه القناعة بدأت غالبية الدول النامية في انتهاز أدوات السياسة صناعية لحماية الصناعات الناشئة.

ثانيا : تعريف السياسة الصناعية

السياسة الصناعية مجموعة من الإجراءات والأدوات التي تستخدمها الدولة مثل التعريف الجمركية وسعر الصرف وسعر الفائدة....للتأثير على القرارات الصناعية والسلوك الصناعي وحماية الصناعات الناشئة.

كما عرفها آخرون بأنها مجموعة من الإجراءات التي تلجأ إليها الحكومات لتنفيذ سياسات معينة عبر عدة وسائل كالتعريف الجمركية أو سعر الصرف أو سعر الفائدة من أجل التأثير على القرارات المتعلقة بالصناعات أو السلوكيات الصناعية وبالتالي تشجيع الصادرات أو إحلال الواردات.

من خلال هذين التعريفين يمكن استنتاج التعريف التالي : السياسة الصناعية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الهيكلية، تتكون من مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة للتأثير على القرارات الصناعية والسلوك الصناعي من أجل حماية الصناعات الناشئة بهدف إحلال الواردات أو تشجيع الصادرات أو كلاهما باستخدام أدوات معينة خلال فترة زمنية طويلة.

المطلب الثاني : أنواع وأهداف السياسات الصناعية

أولاً : أنواع السياسة الصناعية

يمكن تحديد أنواع السياسة الصناعية بالاعتماد على مجالات التدخل، فقد تقتصر هذه الأخيرة على الإجراءات المباشرة والتي تؤثر على العمليات الإنتاجية في قطاع إنتاجي معين أو منطقة جغرافية معينة، وقد تكون على نطاق واسع وعام وبشكل مباشر أو غير مباشر تؤثر في المحيط ككل وفي المدى الطويل.

1- السياسة الصناعية العمودية أو المباشرة

يقصد بالسياسات الصناعية العمودية أو المباشرة مجموعة من الإجراءات في المدى القصير تتدخل الدولة بموجبها بشكل انتقائي ومباشر ونوعي في صناعات أو قطاعات معينة تبعاً لتواجدها ضمن منطقة جغرافية محددة.

السياسات الصناعية العمودية تستهدف دعم الناتج الاقتصادي لصناعات معينة أو مؤسسات بعينها باستخدام أدوات وسياسات تفضيلية كتقديم القروض الميسرة أو إعفاءات ضريبية أو غيرها. أي أن القرارات المتخذة تخص قطاع أو نشاط اقتصادي معين دون غيره بهدف التأثير على معدلات نموه أو قدرته التصديرية أو مستويات إنتاجيته.

2- السياسات الصناعية الأفقية أو غير المباشرة

يقصد بالسياسات الصناعية الأفقية مجموع الإجراءات والقرارات التي تتخذها الدولة من أجل التنمية الصناعية بشكل عام ودون التمييز بين فروع ومناطق النشاط الاقتصادي وبشكل دائم. تركز هذه السياسات على تحسين نوعية المدخلات في عملية الإنتاج بشكل عام مثل سياسات الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز التعليم والتكوين والتدريب والصحة والبيئة والمرافق الأساسية والطرق والمواصلات والاتصالات والإنفاق على البحث والتطوير وتطوير البنية التشريعية والقانونية والمؤسسية للدولة.

ثانياً : أهداف السياسة الصناعية

كما ورد في تعريف السياسة الصناعية فإن أهم أهدافها إحلال الواردات وتشجيع الصادرات

1- سياسة إحلال الواردات

لقد دعت النظرية الكنزوية إلى دور الدولة القائدة في دعم التصنيع عن طريق استراتيجية إحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة، تتضمن سياسة إحلال الواردات إتباع سياسة صناعية محلية تعتمد على إقامة صناعات محلية لإنتاج المنتجات التي كانت تستورد سابقا. وقد اعتبرت الصناعات الاستهلاكية هي المستهدفة بالدرجة الأولى لتطبيق هذه السياسة نظرا لبساطة التكنولوجيا المستخدمة في مثل هذه الصناعات ولتوفير الطلب المحلي على منتجاتها، في انتظار إحلال السلع الوسيطة والرأسمالية التي تحتاج إلى تكنولوجيا أكثر تطورا وبشكل تدريجي في وقت لاحق.

لكن تجربة البلدان النامية بينت أن هذه السياسات لم تكن مشجعة في كثير من الأحيان للأسباب

التالية :

- غالبية المستفيدين هم الشركات الأجنبية التي تعمل في شراكة مع الصناعيين المحليين، حيث استفادت من الحوافز التي منحت للمستثمرين الأجانب وذلك بتحويل الجزء الكبير من الأرباح إلى الخارج.
- تعتمد الصناعات المحلية على الواردات من السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية، ولحماية هذه الصناعات فإن الدولة تدعم هذه السلع وهذا ما يؤدي إلى اختلال التوازن الخارجي، هذا الوضع يصعب عملية استمرار اعتماد الصناعات المحلية على دعم الدولة.
- عملية تحرير سعر صرف العملة المحلية بهدف تشجيع الصناعة المحلية من خلال تسهيل استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية بأسعار منخفضة ترتب عليها نتائج سلبية أدت إلى ارتفاع أسعار الصادرات وفقدان قدرتها على المنافسة.
- من بين أهداف سياسة إحلال الواردات توثيق الترابط الأمامي والخلفي بين مختلف الصناعات المحلية، لكن ارتفاع تكلفة مدخلات الصناعات المفترض أن ترتبط أماميا بصناعات إحلال الواردات وتفضيل هذه الأخيرة اقتناء مدخلاتها من الموردين الأجانب أدى إلى تعثر تحقيق الترابط الأمامي والخلفي لمختلف الصناعات.

2- سياسة تشجيع الصادرات

نظرا للقيود الاقتصادية التي قد تواجه تطبيق سياسة إحلال الواردات، وفي ظل النتائج غير المشجعة التي رافقت تجارب بعض البلدان النامية، فقد اتبعت هذه الأخيرة سياسة صناعية أخرى تستهدف الأسواق الخارجية عوض السوق المحلي، وذلك من خلال إقامة صناعات خاصة ودعمها بمختلف الأدوات والوسائل.

يقصد بالتصنيع من أجل التصدير إنشاء صناعات تتوفر لها فرصة تصدير منتجاتها إلى الخارج. ونظرا لكون البلدان النامية تعتمد بشكل كبير على تصدير المواد الخام (الصناعة الاستخراجية) التي تعاني

من تدهور في شروط المبادلة فقد تم اللجوء إلى هذه السياسة من أجل التحول إلى الصناعات التحويلية وتوجيه الفائض إلى الخارج.

المبحث الثاني : أدوات السياسة الصناعية ومبرراتها

لتحقيق أهدافها في المجال الصناعي وتحسين مستوياتها والرفع من مكانتها الاقتصادية تستخدم الدولة السياسة الصناعية من خلال مجموعة من الأدوات لحمايتها من المنافسة الخارجية، ولكن هذه الحماية أثارت وجهات نظر متباينة بين مؤيد ومعارض.

المطلب الأول : أدوات السياسة الصناعية

من أجل تحسين مستوى الصناعة وحمايتها وتصحيح الاختلالات التي قد تحدث في القطاع الصناعي تستخدم الدولة مجموعة من أدوات السياسة الصناعية التي لا تخرج على إطار السياسات الاقتصادية الظرفية.

أولاً : سياسة الترخيص الصناعي

تعتبر سياسة الترخيص الصناعي من أهم أدوات السياسة الصناعية التي تؤثر على هيكل الصناعة، خاصة شروط الدخول إليها وبالتالي مستوى التركيز فيها، وذلك من خلال تأثيرها مباشرة على عدد المؤسسات الصناعية، وبشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على حجم المؤسسات الصناعية والحجم الكلي للصناعة.

من أهم معايير الترخيص الصناعي التي تستند إليها السلطات المعنية في منح رخص جديدة الطاقة الإنتاجية للمصانع مقارنة بحجم سوق السلعة المنتجة (الطلب الكلي) أي مدى وجود طاقة إنتاجية فائضة.

ثانياً : سياسة الحماية الجمركية

سياسة الحماية الجمركية للمنتجات المصنعة محليا ترجع لستينات القرن الماضي في الدول النامية بهدف تقليص الواردات وتشجيع الصناعة المحلية على إنتاج المنتجات البديلة من أجل حماية الصناعات الناشئة لفترة زمنية معينة وتعزيزها إلى حين تأهيلها للمنافسة الخارجية.

هذه السياسة لا تكلف خزينة الدولة بل تدر عليها موارد مالية من الرسوم الجمركية، غير أنها انحرفت عن هدفها حيث أصبحت تحمي المصنّع الأجنبي إلى أجل غير معروف، مع العلم أن التراجع عن هذه السياسة تواجهه صعوبات نظرا لما تدره من مداخل.

ينطلب تحقيق هذه السياسة توفر مجموعة من الشروط نلخصها فيما يلي :

- منتجات الصناعات الواجب حمايتها كافية لتغطية نسبة كبيرة من حاجات السوق المحلي.
- منتجات الصناعات التي ينبغي حمايتها تتميز بدرجة عالية من الجودة حتى لا يتضرر المستهلك.

- أسعار المنتجات المصنعة محليا مرتفعة نسبيا عن أسعار المنتجات المستوردة المنافسة في السوق المحلي.
- يجب أن تتميز الصناعة المحمية بأهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني.

تقاس هذه الأهمية من خلال المؤشرات التالية :

- نسبة القيمة المضافة إلى الناتج الداخلي الخام والدخل الوطني.
- فرص العمل التي تخلقها هذه الصناعة.
- حجم رؤوس الأموال المستثمرة.
- الإمكانيات التي توفرها هذه الصناعة للقيام بصناعات أخرى أمامية وخلفية.

ثالثا : سياسة الائتمان الصناعي

سياسة الائتمان الصناعي تعني منح قروض ميسرة بهدف تشجيع وتحفيز المستثمرين على إنشاء مشروعات صناعية خاصة تحقق أهدافا عامة للصناعة المحلية. من أجل تحقيق هدفها يمكن لهذه السياسة التأثير بأكبر فعالية وأكثر إيجابية من خلال تطبيق الإجراءات التالية :

- منح القروض بشكل مكثف للمؤسسات الصغيرة.
- تدعيم نشاطات البحث والتطوير في الصناعة لأن ذلك يؤدي إلى تحسين وتطوير منتجات بعض المؤسسات وبالتالي تمييزها عن بقية المنتجات المنافسة ومن ثم تشكيل طلب جديد.

رابعا : سياسة المشتريات الحكومية

سياسة المشتريات الحكومية تعني تفضيل الإدارات العمومية للمنتجات المصنعة محليا بغض النظر على مستويات الأسعار لأنها لا تركز عليها في عملية اتخاذ قرار الشراء، وذلك بهدف تشجيع وتدعيم الصناعات الوطنية في مواجهة منافسة المنتجات الأجنبية. وهكذا يمكن لهذه السياسة خلق طلب عمومي على هذه المنتجات وإنقاذ المؤسسات الصناعية عند كساد سلعها جراء المنافسة الأجنبية.

خامسا : سياسة الامتيازات الضريبية

تعتبر السياسة الضريبية أداة من الأدوات السياسية المالية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ومن أجل تشجيع وتحفيز الصناعة المحلية تستخدم هذه السياسة لتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الصناعية المرغوب فيها لتشجيعها والمحافظة عليها، وذلك من خلال الامتيازات الضريبية التي تمنحها لهذه الصناعات.

من أجل التأثير على أحجام المؤسسات بما يتلاءم مع أهداف السياسة المتعلقة بهيكل الصناعة، يمكن منح إعفاءات وتسهيلات وتخفيضات كتأجيل مواعيد الدفع أو تخفيض معدلات الضريبة أو إعفاءات

ضريبية أو تطبيق نظام ضريبي تصاعدي على الإرباح . فإذا كان الهدف في فترة زمنية معينة هو زيادة المنافسة في الصناعة، فإن رفع نسبة الضريبة على الإرباح المرتفعة يمكن أن يؤثر سلبا على اتجاه المؤسسات (خاصة الكبيرة) في الصناعة نحو رفع أحجامها ومن ثم زيادة أرباحها، وتشجيع صمود المؤسسات الصغيرة في سوق الصناعة والمؤسسات الصغيرة الراغبة في الدخول إلى السوق.

سادسا : سياسة سعر الصرف

يقصد بسياسة سعر الصرف تحديد سعر للعملة الوطنية بما يتلاءم مع أهداف السياسة الصناعية. لحماية منتجات الصناعة المحلية تقوم الدولة بتخفيض سعر الصرف مما يجعل الأسعار النسبية للمنتجات المستوردة في السوق المحلي أكبر وأسعار المنتجات المصنعة محليا أقل وهذا ما يؤدي إلى تشجيع صادرات المنتجات المحلية والتقليل من واردات منتجات الصناعات الأجنبية.

لكن نجاح هذه السياسة يتوقف على مجموعة من الشروط نلخصها فيما يلي:

- يجب أن يتصف الطلب العالمي للمنتجات المصنعة محليا بدرجة كافية من المرونة بحيث يؤدي تخفيض سعر العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة.
- ينبغي أن يتصف العرض المحلي للمنتجات الموجهة نحو التصدير بدرجة كافية من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للزيادة في الطلب الناجم عن زيادة الصادرات.
- المحافظة على استقرار الأسعار المحلية وعدم ارتفاعها بعد التخفيض لتفادي ارتفاع تكلفة المنتجات المحلية.
- عدم قيام الدول الأخرى المنافسة بنفس الإجراءات مما يزيل الآثار المترتبة على تخفيض سعر العملة.
- توفير معايير الجودة الصحية والأمنية في المنتجات الموجهة للتصدير.

سابعا : سياسة مكافحة الاحتكار

إن ظاهرة الاحتكار الكامل نادرة الوجود إلا إذا تعلق الأمر ببراءة اختراع لمنتج هام، في هذه الحالة يمكن للدولة منح المنتج حق الاحتكار وذلك بأن تعطيه الحماية الكافية في السوق حيث يصبح المنتج الوحيد لفترة زمنية محددة، ويشترط في ذلك أن تكون السلعة المنتجة تتعلق بالصحة العامة للمواطن وأمنه واستقراره وأن تكون المؤسسة ملكا لها.

لمكافحة ظاهرة الاحتكار في المجال الصناعي تستعمل الدولة الأداة التشريعية لوضع القوانين والقواعد الإجبارية لمواجهة كل محاولة للاحتكار.

- سن القوانين التي تمنع الاتفاقيات الاحتكارية التي تهدف إلى السيطرة على السوق وتحديد الأسعار.

- سن القوانين التي تنظم احتكار إنتاج بعض المنتجات خاصة منتجات الاحتكار الطبيعي التي تتطلب ظروف إنتاجها منتج واحد. في هذه الحالة فإن الدولة تتدخل إما بإنتاج السلعة مباشرة أو منح الامتياز لمنتج واحد مع الاحتفاظ بحقها في الإشراف.
- سن القوانين التي تنظم عمليات الاندماج بين المؤسسات في صناعات معينة لتفادي تأثيرها السلبي على مستوى المنافسة في سوق الصناعة، ومواجهة الاتجاهات الاحتكارية نتيجة سيطرة هذا الاندماج على سوق السلعة. هذا النوع من الاحتكار الناجم عن الاندماج يؤدي إلى قيود أمام المؤسسات الجديدة التي تريد الدخول في سوق السلعة.

ثامنا : سياسة التسعير

تتدخل الدولة في القطاع الصناعي لتحديد أسعار بعض السلع عوض تركها لقوى السوق، فقد تحدد الدولة سعر أقصى لا يمكن تجاوزه بالنسبة للسلع الضرورية خاصة الاستهلاكية منها للمحافظة على مصلحة أصحاب الدخول المنخفضة. وقد تقرض حد أدنى للسعر بغرض المحافظة على مصلحة الصناعيين.

المطلب الثاني : مبررات السياسة الصناعية

للتأثير على القرارات الصناعية تستخدم الدولة مجموعة من الأدوات بهدف حماية الصناعات الناشئة ودعمها غير أن هذه الحماية أثارت وجهات نظر اقتصادية مختلفة بين مؤيد ومعارض.

فقد تناول المعارضون للحماية أثرها السلبي المتمثل في تكلفة الحماية التي تنقسم إلى قسمين: قسم مرتبط بالتكلفة المرافقة لإنتاج كمية إضافية من السلعة المعنية الناتجة عن الحماية والدعم الذي تقدمه الدولة والذي يستمر لمدة طويلة (ما حدث في البلدان النامية) وما ينجم عنه من عجز في الموازنة العامة للدولة وارتفاع الديون الخارجية؛ أما القسم الثاني من التكلفة فإنه مرتبط بخسارة المستهلك المعبر عنها بارتفاع أسعار السلع المحمية وانخفاض مستوى الاستهلاك.

أما المؤيدون للحماية فإنهم يعتقدون أن حماية الصناعات الناشئة وإحلال الواردات يساعد في تحفيز التصنيع ورفع مستوى الرفاهية العامة من خلال ارتفاع الدخل مستقبلا الذي يفوق تكلفة الحماية التي تطرق لها المعارضين للحماية.

الفصل السادس : السياسة الزراعية

يحتل القطاع الزراعي مكانة هامة في الاقتصاد الوطني كونه القطاع المسؤول على تأمين الغذاء لأفراد المجتمع والمواد الأولية لقطاع الصناعة، كما أنه يوفر فرص عمل والنقد الأجنبي وسوقا للصناعات المحلية، لذا تسعى حكومات الدول إلى تدعيم وتنمية هذا القطاع من خلال اتخاذ إجراءات وتدابير اقتصادية تعرف بالسياسة الزراعية.

المبحث الأول : مفهوم السياسة الزراعية

تعتبر السياسة الزراعية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الهيكلية تستخدم لتحسين وضعية القطاع الزراعي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول : تعريف السياسة الزراعية

يزخر الفكر الاقتصادي بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة الزراعية نعرض بعضها على سبيل المثال، فقد عرفها البعض بأنها مجموعة من الإجراءات والقواعد والأساليب تهدف إلى تحقيق أهداف معينة، تعمل على إحداث تغييرات نوعية في هيكل القطاع الزراعي، تتعلق هذه الأخيرة بتركيب المحاصيل والبنية الحيازية للأراضي الزراعية والتقنية الإنتاجية وبنية الصادرات وغيرها.

وعرفها البعض الآخر بأنها مجموعة من التوجيهات والقرارات التي تستخدمها الدولة بموجب القوانين والتشريعات والبرامج من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتحديد أنماط الحيازة الزراعية وسياسات الإنتاج وتركيب المحاصيل.

تختلف السياسة الزراعية من بلد إلى آخر، قد تميل إلى الحرية أكثر من التحكم والتقييد، وقد تكون خليط من القيود الحكومية والحرية، وفي البلد الواحد قد تختلف السياسة الزراعية المنتهجة من فترة إلى أخرى.

من خلال هذه التعريفات يمكن إيجاد التعريف التالي : السياسة الزراعية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الهيكلية، تتكون من مجموعة متكاملة من الإجراءات والقرارات والتوجيهات التي تنتهجها الدولة بموجب القوانين والتشريعات والبرامج الإنشائية والإصلاحية بغية تحقيق أهداف معينة غالبا ما ترمي إلى زيادة الإنتاج الزراعي من أجل ضمان الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي وتحقيق التوازن بين مصلحة أطراف متعارضة وتؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الزراعية.

تشمل السياسات الزراعية تأمين الغذاء وتحديد نمط الإنتاج الزراعي وأنواع المحاصيل الزراعية التي تتلاءم مع الواقع وأنواع التربة الصالحة للزراعة وتوفير مصادر الري.

تختلف السياسة الزراعية من بلد إلى آخر قد تتجه نحو الحرية أكثر وقد تكون خليط من الحرية والقيود الحكومية.

المطلب الثاني : أنواع السياسة الزراعية

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع للسياسة الزراعية وفقا للإيديولوجية الاقتصادية المتبناة في البلد :

أولا : سياسة الثورة الزراعية

ساد هذا النوع في البلدان التي تتبنى الإيديولوجية الاقتصادية الماركسية، تقوم على إعادة ملكية الأراضي الزراعية للشعب ووضعها تحت تصرف المزارعين للعمل فيها لمصلحتهم ومصلحة كل أفراد المجتمع، الهدف الأساسي لهذا النوع هو رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع الزراعي، عرفت فشلا في أغلب الحالات نظرا لتغلب الجانب السياسي على الضرورات الاقتصادية وعوامل أخرى.

ثانيا : سياسة التوجيه الزراعي

سادت سياسة التوجيه الزراعي في بلدان أوروبا الغربية التي تتبنى مبدأي الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة عند الضرورة. تهدف هذه السياسة إلى تحسين فعالية النشاط الزراعي، وقد أعطت نتائج ايجابية حيث أدت إلى زيادة الفائض الاقتصادي الزراعي.

ثالثا : سياسة الإصلاح الزراعي

سياسة الإصلاح الزراعي تقوم على إحداث تغييرات في الحقوق المتعلقة بملكية العقارات الزراعية، وضمان عدالة توزيع الدخل والثروة، وتنظيم العلاقات الإنتاجية الزراعية بين ملاك الأراضي ومستأجريها، وتدريب الفلاحين وإرشادهم وتنظيمهم من خلال إنشاء تعاونيات، وتوفير الموارد المالية بشروط ميسرة ومساعدتهم في تسويق منتجاتهم.

تعتمد هذه السياسة على مجموعة من العناصر نلخصها فيما يلي :

- تحديد سقف أعلى لملكية العقارات الزراعية ومصادرة ما تجاوز ذلك بتعويض أو دون تعويض.
- توزيع العقارات الزراعية المصادرة على المزارعين الذين لا يملكون أراضي زراعية وفقا لشروط وأولويات تختلف باختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية لكل بلد.
- فرض التزامات محددة على المزارعين المستفيدين من الإصلاح الزراعي.

تهدف هذه السياسة إلى تجاوز علاقات الإنتاج القديمة وتشجيع أساليب الاستغلال الزراعي الرأسمالي بهدف زيادة فعالية النشاط الزراعي، والعمل على إيجاد نوع من التوازن في مجال الاستثمارات بين القطاعين الزراعي والصناعي.

ظهرت هذه السياسة في البلدان النامية وبعض دول أوروبا (اسبانيا وإيطاليا) وقد حققت نتائج ايجابية إلا أنها لا تضاهي النتائج التي حققتها سياسة التوجيه الزراعي.

المطلب الثالث : أهداف السياسة الزراعية

تهدف السياسة الزراعية بشكل عام إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع وذلك من خلال هدفين رئيسيين :

- تحقيق الكفاءة الاقتصادية في القطاع الاقتصادي من خلال رفع إنتاجية كل الموارد الاقتصادية اللازمة لتنمية الطاقة الإنتاجية الزراعية وذلك بتحقيق أقصى دخل ممكن من الموارد الزراعية المستخدمة بأقل قدر ممكن من الموارد.
- زيادة صادرات المنتجات الزراعية من خلال التركيز على إنتاج المحاصيل التي تتميز بميزة نسبية تصديرية وذلك من أجل توفير العملة الصعبة اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية.
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل في القطاع الزراعي وفيما بين هذا الأخير والقطاعات الأخرى، وذلك من خلال الحد من الفوارق بين المستويات المختلفة للمعيشة والدخل، ووضع حدود دنيا لمستوى المعيشة.

المبحث الثاني : أدوات السياسة الزراعية

يتميز المجتمع بوجود مجموعتان من المواطنين تتضارب مصالحهما وأهدافهما من حيث الاهتمام بأسعار المنتجات الزراعية، المزارعين والمستهلكين والمؤسسات الصناعية التي تستخدم منتجات القطاع الزراعي والمصدرين.

مجموعة من هذه الشريحة الواسعة تعارض أن تكون أسعار المنتجات الزراعية مرتفعة حتى لا تؤثر على معيشتهم والعائد من نشاطهم الاقتصادي، بينما تعارض شريحة المزارعين أن تكون الأسعار منخفضة، لذا تتدخل الدولة لتحديد أسعار المنتجات الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي من خلال مختلف السياسات.

المطلب الأول : الأدوات التي تؤثر مباشرة على أسعار مخرجات الإنتاج الزراعي

إن معظم المنتجات الزراعية هي منتجات تجارية تتحدد أسعارها في السوق العالمي لذا تتدخل الدولة لمحاولة تعديل الأسعار السائدة التي تواجه شريحتين متعارضتين من حيث المصالح : المزارعين والمستهلكين.

تتكون الأدوات الرئيسية لتعديل أسعار المنتجات الزراعية من أدوات السياسة الاقتصادية الظرفية (السياسات التجارية والمالية والنقدية).

أولاً : أدوات السياسة التجارية

1- التعريف الجمركية على الواردات

تؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية المستوردة وانخفاض أسعار المنتجات المحلية وبالتالي تمثل حماية للمزارعين المحليين وعبئ إضافي بالنسبة للمستهلك ومورد مالي لخزينة الدولة.

2- التعريف الجمركية على الصادرات

تؤدي إلى انخفاض أسعار المنتجات المحلية في السوق المحلي وتمثل عبئاً ضريبياً على المزارع وإعانات بالنسبة للمستهلك وإيراد يدخل لخزينة الدولة.

3- حصص الاستيراد

تحديد الكميات المستوردة من خلال التراخيص الممنوحة للمستوردين، تؤدي إلى انخفاض العرض المحلي ومن ثم ارتفاع أسعار المنتجات في السوق المحلي وبذلك تمثل إجراء مقنع لحماية المزارع. من جهة أخرى تحصل الدولة على إيرادات مقابل التراخيص المقدمة.

4- حصص الصادرات

تفرض عادة من طرف الاتفاقيات الدولية وتعني تحديد الكميات المصدرة، يؤدي هذا الإجراء إلى انخفاض العرض الخارجي وارتفاع العرض الداخلي ومن ثم انخفاض أسعار المنتجات الزراعية في السوق الداخلي.

هذه الأداة تتميز بنفس أثر التعريف على الصادرات لكنها لا تمثل مورداً مالياً لخزينة الدولة.

ثانياً : الأدوات الضريبية

الرسوم والإعانات على المنتجات الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي لها أثر مباشر على أسعار المنتجات المحلية في السوق المحلي وفي نفس الوقت تمثل الرسوم إيراداً لخزينة الدولة.

1- الرسوم على المنتجات الزراعية

الرسوم على المنتجات المحلية لا تخدم مصلحة شريحة كبيرة في المجتمع : المزارع لأنها تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج ومن ثم ارتفاع الأسعار وانخفاض الطلب عليها ؛ المستهلك الذي يتحمل عبئ هذه الرسوم، ويترتب على هذا الوضع آثار سلبية على الإنتاج الزراعي. لذا لتدعيم القطاع الزراعي ينبغي إعفاء المزارعين من الضرائب.

2- الإعانات

بغرض تخفيض أسعار المواد الاستهلاكية تلجأ الدولة إلى منح إعانات لدعم المنتجات الزراعية الغذائية من أجل تشجيع وتكثيف إنتاج بعض المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، أو توسيع إنتاج بعض المنتجات الزراعية ذات المردودية المالية المنخفضة.

ثالثا : سياسة سعر الصرف

إن تقييم سعر العملة الوطنية بأكثر من قيمتها الحقيقية يؤدي إلى الإخلال بتوازن ميزان المدفوعات وبالتالي ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات وعدم قدرة المنتجات المحلية على منافسة المنتجات الأجنبية في السوق المحلي، لذا فإن تخفيض سعر صرف العملة الوطنية يعني ارتفاع قيمتها وبالتالي ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية الأجنبية في السوق المحلي وانخفاض أسعار المنتجات الزراعية الوطنية في السوق الخارجي ومنه زيادة صادرات المنتجات الزراعية. أما رفع سعر صرف العملة الوطنية فإنه يؤثر سلبا على القطاع الزراعي خاصة وأن هذه الأداة تمثل القوة الأكثر تأثيرا على أسعار المنتجات الزراعية لأن القطاع الزراعي يتأثر بدرجة كبيرة بالتجارة الخارجية لأن أسعار منتجاته تتحدد بشكل كبير في الأسواق الخارجية.

رابعا : السياسات القطاعية

السياسات القطاعية أداة مكملة للأدوات السابقة تصدرها الإدارات الوصية للتحكم في مستوى أسعار المنتجات الزراعية، بهدف الحفاظ على مستوى أسعار المنتجات الغذائية الأساسية ذات الاستهلاك الواسع من أجل المحافظة على مصلحة المستهلكين ورفع دخل المزارعين.

1- الأسعار الإدارية

هذه الأسعار مستقلة عن قوى العرض والطلب، تتحدد بشكل مسبق وتهدف إلى الحفاظ على سعر السوق في مستوى معين، تستخدم خاصة بالنسبة للمنتجات الغذائية واسعة الاستهلاك كي يستفيد منها المستهلكون أصحاب الدخل المنخفضة.

للتحكم في هذه الأسعار ومواجهة مشكلة الاحتكار الذي يمارسه الوسطاء في أسواق الجملة تتحمل الدولة من خلال الجمعيات التعاونية والمؤسسات الحكومية عبئ العملية التسويقية للمنتجات الزراعية.

2- الأسعار المضمونة الأقل

تحدد الدولة سعر أدنى للمنتجات الزراعية وتترك الحرية للمزارعين للزيادة، تستخدم هذه الأسعار من أجل حماية مصلحة المزارعين.

هذه الأداة تتطلب من الحكومة الاستعداد لشراء أي كمية معروضة إضافية بالحد المضمون للسعر.

3- الأسعار المستقرة

لضمان استقرار دخل المزارعين تتدخل الدولة بتحديد حد أدنى وحد أقصى للأسعار. في هذه الحالة فإن الحكومة تشتري المنتجات الزراعية بأقل سعر عندما ينخفض سعر السوق إلى أدنى حد وتبيعها فيما بعد بالسعر المناسب. تتطلب هذه الطريقة إنشاء مخازن وغرف تبريد لإطلاقها في السوق عندما تكون الأسعار في أعلى مستوى لها.

تؤثر الأدوات السعرية في الهيكل الاقتصادي الزراعي والاجتماعي من خلال العناصر

التالية :

- توجيه الإنتاج الزراعي وفقا للوجهة المرغوب فيها اقتصاديا واجتماعيا.
- توجيه الإنفاق الاستهلاكي وفقا لما يرغبه المجتمع.
- تخصيص الموارد بين أوجه الاستخدام المختلفة.
- محاولة تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

المطلب الثاني : الأدوات التي تؤثر على مدخلات الإنتاج الزراعي

هذه الأدوات تؤثر بشكل غير مباشر على أسعار المنتجات الزراعية (مخرجات الإنتاج الزراعي) من خلال تدعيم مدخلات الإنتاج عن طريق سن مجموعة من القوانين والقرارات الوزارية المنظمة والمنفذة للنشاط الزراعي وكل ما يرتبط به كالأرض والماء والعمالة والغلة الزراعية والحيوانية ومقاومة الآفات والبذور والأسمدة.

أولا : سياسة دعم وتمويل مدخلات الإنتاج

تدعم الدولة المزارعين من خلال دعم مدخلات الإنتاج الزراعي وذلك بإنشاء بنوك متخصصة في تمويل القطاع الزراعي بقروض مقابل أسعار فائدة منخفضة ؛ أو التكفل باستيراد مدخلات الإنتاج بأسعارها العالمية وبيعها للمزارعين بأسعار أقل.

1- سياسة استخدام مياه الري

يعتبر الري عامل ضروري في النشاط الزراعي لأنه يسمح باستدامته وتنميته من أجل تأمين احتياجات المجتمع من المنتجات الغذائية وذلك بزيادة المحاصيل الزراعية بشكل كبير والتوسع الأفقي في الزراعة. لذا فإن الاستخدام الأمثل للمياه وتعديل تقنيات الري يتطلب توفير التكنولوجيا المتطورة التي تحتاج إلى موارد مالية لتمويلها وإلى يد عاملة كفأة لاستخدامها. لذلك ينبغي على الدولة التكفل بتمويل أنشطة الأبحاث الزراعية المرتبطة بتقنيات الري.

2- سياسة امتلاك العقارات الزراعية

يرتبط الإنتاج الزراعي بشكل كبير بالأراضي الزراعية، لزيادة الإنتاج لا يمكن التوسع في مساحة الأرض لذلك ينبغي رفع إنتاجيتها، وترتبط إنتاجية الأرض بشكل مباشر بنظام ملكيتها. لذلك يجب سن قوانين لتنظيم كل ما يرتبط بالموارد الاقتصادية المستعملة في النشاط الزراعي كالأرض وطبيعتها وكيفية توزيعها.

3- سياسات استصلاح الأراضي

تهدف عملية الاستصلاح إلى تهيئة الأرض حتى تصبح صالحة للزراعة، وذلك بتكفل الدولة باستثمارات البنية التحتية الزراعية كاستخدام الآلات المناسبة لشق وبناء الطرق الزراعية وبناء السدود وحفر الآبار وتخليص التربة من الملوحة.

الفصل السابع : سياسات الإصلاح الضريبي

تسعى الحكومات عند صياغتها للتشريع الضريبي إلى تنمية مدخرات الأفراد، وتوجيه الاستهلاك من خلال التقليل من الاستهلاك غير المنتج الذي لا يساهم في رفع الطاقة الإنتاجية للمجتمع، وتشجيع الأفراد على توجيه مدخراتهم نحو المشاريع الإنمائية ومحاولة تحقيق عدالة اجتماعية في توزيع الدخل الوطني. لتحقيق هذه الأهداف تتبع السلطات المالية سياسات الدعم والتحفيز والإعفاءات الضريبية التي تتطلب إجراء إصلاحات في بلدان العالم الثالث.

المبحث الأول : مفهوم سياسة الإصلاح الضريبي

تعتبر سياسة الإصلاح الضريبي أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الظرفية تعتمد على الشق الضريبي للسياسة المالية.

المطلب الأول : تعريف سياسة الإصلاح الضريبي

يمكن إيجاد عدة تعريفات لسياسة الإصلاح الضريبي نعرض البعض منها فيما يلي :

عرفها البعض بأنها عملية إدخال تغييرات على النظام الجبائي السائد من أجل سد الثغرات والفراغات القانونية الموجودة فيه بهدف زيادة مردوديته وفعاليتها بما يخدم الاقتصاد الوطني.

كما عرفها آخرون بأنها عملية تبسيط النظام الضريبي القائم من خلال تخفيض معدلات الضريبة وجعلها أكثر واقعية وتوسيع الأوعية الضريبية واستبعاد الفقراء والتخفيف عن كاهلهم وجعل النظام الضريبي أكثر اتساقا مع الأداء الداخلي والتغيرات الخارجية المتسارعة.

من خلال ما سبق يمكن تعريف سياسة الإصلاح الضريبي كالتالي : سياسة الإصلاح الضريبي أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الظرفية، تتمثل في إجراء تغييرات وتعديلات على النظام الضريبي السائد بهدف رفع مردوديته وفعاليتها، ومواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية أو لتحقيق الخطط التنموية.

يتحقق هذا الهدف من خلال ترشيد معدلات الضريبة وجعلها أكثر واقعية وملائمة لمختلف شرائح المجتمع، وتوسيع الأوعية الضريبية مع استبعاد ذوي الدخل المنخفض والتخفيف عنهم بشكل يقلل من أعباءهم الضريبية، وجعل النظام الضريبي أكثر اتساقا وتلاءما مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي السائد والتغيرات الخارجية المتسارعة.

المطلب الثاني : أهداف سياسة الإصلاح الضريبي

يمكن تلخيص أهم أهداف سياسة الإصلاح الضريبي في ثلاث مجالات :

الأهداف المالية : تشكل الضرائب أهم مورد مالي تستخدمه الدولة لتمويل نفقاتها العامة.

الأهداف الاجتماعية : تعتبر الضرائب أداة لإعادة توزيع الدخل وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية حيث يمكن من خلال الإصلاح تقليص الفجوة في الدخل بين الأغنياء والفقراء، وتوفير الحد الأدنى من مستلزمات الحياة.

الأهداف الاقتصادية : هذه الأهداف مرتبطة بالخطط التنموية ومعالجة التقلبات الاقتصادية. أهمها ما يلي :

- تشجيع الاستثمار وتوجيهه نحو المشاريع المرغوب فيها.
- ضبط وتوجيه الاستهلاك وفقا للوضع الاقتصادي السائد.

المبحث الثاني : أسباب الإصلاح الضريبي وأدواته

تعاني بلدان العالم الثالث من مشاكل في أنظمتها الضريبية مرتبطة بالقصور في الإيرادات الضريبية واختلال الهيكل الضريبي وضعف أدائها وغياب العدالة الضريبية.

المطلب الأول : أسباب الإصلاح الضريبي

تعاني البلدان النامية من مشاكل بنيوية في الإيرادات الضريبية مما استدعى إصلاح أنظمتها الضريبية. يمكن تلخيص أهم الضرورات التي استدعت هذا الإصلاح في العناصر التالية :

أولا : ضعف الجهد الضريبي

المقصود بضعف الجهد الضريبي قلة الحصيلة الضريبية، تقاس هذه الأخيرة من خلال مفهوم الطاقة الضريبية التي تعتمد على الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، أي أقصى قدر من الإيرادات الضريبية التي يمكن تحصيلها دون المساس بالاعتبارات الاجتماعية للمكلفين بالضرائب. يرجع سبب ضعف الجهد الضريبي إلى الأسباب التالية :

- انخفاض مستوى الدخل الوطني والفردى.
- سيادة الأنظمة الاقتصادية التي تعطي الدور الأكبر للدولة على حساب قوى اقتصاد السوق.
- عدم مسك سجلات محاسبية في بعض مجالات القطاع الخاص مما يصعب عملية تقدير نتائج المشاريع الاستثمارية.
- كثرة الإعفاءات الضريبية التي تعتمد عليها الدولة خاصة تلك الموجهة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية.
- اتساع نطاق القطاع الموازي الذي لا يخضع للرقابة.
- ضعف الجهاز الإداري المكلف بتحصيل الضرائب مما يؤدي إلى ظاهرة التهرب من الضرائب.

ثانيا : اختلال الهيكل الضريبي

يتميز الهيكل الضريبي في البلدان النامية بارتفاع الحصة النسبية للضرائب على الإنتاج والاستهلاك والإنفاق والتجارة الخارجية (خاصة الواردات) في مجموع الإيرادات الضريبية، بينما في البلدان الصناعية المتقدمة فإنه يعتمد بشكل أساسي على ضرائب الدخل من العمل والريع على الملكية والإرباح وفوائد رأس المال والثروة.

لقد بينت دراسة أن الضرائب على الدخل في 86 بلد نامي من بينها بعض البلدان العربية تمثل 30% والضرائب على الاستهلاك تصل إلى 60%.

ثالثا : ضعف الجهاز الإداري

يتميز الجهاز الإداري الضريبي في البلدان النامية بعدم فعاليته، هذا الواقع يظهر من خلال نقص المعلومات والمعطيات الإحصائية التي يترتب عليها ظاهرة التهرب الضريبي والفساد الإداري والرشوة.

رابعا : غياب العدالة الضريبية

تتميز الأنظمة الضريبية في البلدان النامية بغياب العدالة في تحمل الأعباء الضريبية من طرف مختلف شرائح المجتمع، حيث تتركز أغلبية الجبايات الضريبية على ذوا الدخل المحدود، كما تتميز بعدم العدالة من ناحية الأوعية الضريبية إذ تقتصر ضريبة الدخل في العديد من البلدان النامية على الأجور والمرتببات ولا تشمل فوائد رأس المال ودخل الأعمال الحرة.

المطلب الثاني : أدوات سياسة الإصلاح الضريبي

للحد من النقائص التي يعاني منها النظام الضريبي ورفع كفاءته وتحقيق العدالة بين شرائح المجتمع المختلفة تستخدم الدولة من خلال سلطاتها المالية مجموعة من الأدوات تركز كلها على العناصر المكونة للضريبة كالأوعية الضريبية ومعدلات الضريبة.

أولا : توسيع الوعاء الضريبي

الوعاء الضريبي (المطرح الضريبي) هو المادة أو الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة أي من يقع عليه عبء الضريبة أو من يتحملها، وقد تعددت أنواع الأوعية الضريبية منها الضرائب على الإنفاق والتداول (الرسوم الجمركية) وضرائب المبيعات والاستهلاك (القيمة المضافة) ؛ الضرائب على الدخل (ضرائب الأجور والمرتببات والأرباح والفوائد) ؛ ضرائب على الإرث (ضريبة امتلاك العقار).

لزيادة كفاءة النظام الضريبي يتم توسيع الوعاء الضريبي من خلال طريقتين :

- إيجاد وسائل جديدة كي تشمل الضرائب القائمة أنواعا أخرى على الدخل والسلع الاستهلاكية، والضرائب على البيئة التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة ومواجهة مشكل التلوث للحد من الأضرار الناجمة عنه.

• رفع كفاءة النظام الضريبي من خلال الوصول إلى الشرائح التي لم تشملها الضرائب دون الأخذ بعين الاعتبار لأي مظهر اجتماعي كالنفوذ السياسي، والتقليل من الإعفاءات والاستثناءات الخاصة على الدخل لأنه كلما تقلص حجم الوعاء الضريبي كلما ارتفع معدل الضريبة لتعويض الجهد الضريبي الضائع نتيجة لذلك، ومن ثم تتسع ظاهرة التهرب الضريبي.

لذا فإن توسيع الوعاء الضريبي المرافق لتخفيض معدل الضريبة يعتبر وسيلة ناجعة لإرساء نوع من العدالة الضريبية وبالتالي تقليل ظاهرة التهرب الضريبي وارتفاع حصيلة الضرائب.

• الضرائب على السلع والخدمات : تتميز بأهميتها النسبية الكبيرة من إجمالي الإيرادات الضريبية في البلدان النامية.

- الضريبة على القيمة المضافة : تتميز بالتكلفة الإدارية المنخفضة، يتحملها المستهلك الأخير لكن الجزء الأكبر منها يتحمله ذوا الدخل المنخفض. لعلاج ذلك عمدت البلدان النامية إلى استثناء بعض السلع الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، وفرض ضرائب على السلع الكمالية.

- الضرائب على البيئة : الهدف من فرض هذا النوع من الضرائب هو الحد من الأضرار التي تلوث الطبيعة كتلوث المياه والبحار والهواء.

قد يكون الغرض من هذه الضرائب هو توفير الموارد المالية لمواجهة الآثار السلبية للتلوث أو الحد من الاستعمال السيارات الخاصة أو تشجيع نشاطات الطاقة البديلة خاصة المنتجة محليا.

• ضرائب على الدخل والثروة : تتميز بالحصص النسبية الصغيرة من مجمل الإيرادات الضريبية في البلدان النامية، ينبغي توسيع أوعيتها واستبعاد الامتيازات الاجتماعية وتقليل الإعفاءات .

- ضرائب على الشركات : تفرض هذه الضريبة على الربح المحاسبي الصافي. لقد بينت تجارب بعض البلدان النامية مثل أندونيسيا عدم جدوى برامج الإعفاءات الضريبية الهادفة إلى زيادة الاستثمارات.

- ضريبة على الدخل الشخصي : يتميز هذا النوع بارتفاع معدلاته وانخفاض أوعيته، حيث أن عائد رأس المال كالفائدة، والدخل الناجم عن زيادة قيمة العقارات غير معني بالضريبة. كما أن أصحاب المهن الحرة يتهربوا من دفع الضرائب بشتى الطرق.

- ضريبة القطاع الموازي : تمثل القطاعات غير المنظمة والأعمال الصغيرة والزراعة جزء هام من النشاط الاقتصادي في البلدان النامية، لذا ينبغي إضافتها للأوعية الضريبية بناء على مؤشرات تقديرية.
- لقد انتهجت تركيا في منتصف ثمانينات القرن العشرين هذه السياسة حيث استخدمت مؤشرات تعكس مستوى معيشة الأسر كمؤشر لمقدار الضريبة على الدخل، مثل مؤشرات امتلاك أصول عينية وعدد مرات السفر إلى الخارج وعدد الخدم الشخصي في المنزل. لكن يعاب على طريقة المؤشرات التقديرية أن تكلفتها الإدارية مرتفعة نسبيا.
- ضريبة الثروة والإرث : تتميز بمحدوديتها في البلدان النامية نظرا للتهرب الضريبي في أغلب الحالات حيث يتم تسجيل الميراث قبل الوفاة على أساس ممتلكات مباحة وبأسعار رمزية.

ثانيا : ترشيد معدل الضريبة

معدل الضريبة يعني تحديد النسبة المستحقة على الوعاء الضريبي، لتحديد هذه المعدلات نستخدم ثلاث طرق : المعدل النسبي كالتعريف الجمركية والرسم على القيمة المضافة ؛ المعدلات التصاعدية والتنازلية كالضريبة على الدخل والأرباح.

عملية ترشيد معدلات الضريبة تأتي كخطوة أولى في سياسة الإصلاح الضريبي وتعني تقليل الفروقات بين هذه المعدلات في الهيكل الضريبي.

من أهم متطلبات هذه العملية توفر المعطيات الدقيقة التي تساعد على التمييز بين الأوعية الضريبية. مثلا يمكن تخفيض أو إلغاء الضريبة على السلع الاستهلاكية الأساسية وفرض ضرائب ذات معدلات مرتفعة على السلع الكمالية وخاصة السلع المستهلكة من قبل شريحة معينة مثل السجائر والمشروبات الغازية والمايونيز والكاتشب.....الخ.

ثالثا : التنسيق بين الأدوات الضريبية

تتطلب عملية الإصلاح الضريبي رؤية شاملة لمختلف جوانب القطاعات لأن التركيز على إصلاح جانب معين قد يضر بجانب آخر، مثل إصلاح نظام الضريبة على الواردات قد تكون له آثار سلبية على استهلاك السلع والخدمات.

ولكن قبل ذلك ينبغي التركيز على المراقبة والمتابعة والتدقيق في المعطيات والمؤشرات والتأكد من مدى ملائمة عملية الإصلاح بالواقع.

رابعا : تعديل الجهاز الإداري الضريبي

ينبغي التنسيق بين مستوى الإصلاحات الضريبية وبين فاعلية الجهاز الإداري الضريبي وقدرته على التكيف السريع في الأداء مع هذه الإصلاحات.

يتم ذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالجباية لأن تعقيدها يؤثر بشكل سلبي على الحصيلة الضريبية حيث يؤدي إلى زيادة أعباء تحديدها وتحصيلها.

كما أن إدخال التطور التكنولوجي وتقنيات الاتصال الحديثة يؤدي إلى تحسين انجاز المعاملات الضريبية من خلال الاتصال الدائم والمباشر بين المكلفين والجهاز الإداري الضريبي.

علاوة على ذلك فإن إصلاح نظام الحوافز والتعويضات والمكافآت والأجور لمستخدمي الإدارة الضريبية يمكن أن يساعد على القضاء على ظاهرة الرشوة والفساد الإداري، كما أن المراقبة المستمرة وتطبيق العقوبات على المخلين بالقانون من شأنه تفعيل العمل الإداري لجباية الضرائب.

المبحث الثالث : مراحل الإصلاح الضريبي ومتطلباته

تتم عملية تطبيق سياسة الإصلاح الضريبي عبر مراحل عدة، كما أن تنفيذها على أرض الواقع يتطلب مجموعة من الشروط.

المطلب الأول : مراحل الإصلاح الضريبي

تمر عملية تطبيق سياسة الإصلاح الضريبي عبر ثلاثة مراحل : مرحلتين قبليتين وأخرى بعيدة

أولاً : التشخيص الضريبي

تتم عملية التشخيص الضريبي من خلال تحليل الوضعية القائمة قبل الإصلاحات ؛ تحليل الإمكانيات والقدرات الضريبية من خلال تقدير هوامش الربح المنجزة لكل قطاع وتحديد الضغط الضريبي الحالي، بالإضافة إلى تقدير الملائمة بين الضغط الضريبي الحالي والضغط المرجو، وتقييم مدى قدرة الدولة على تحصيل الضرائب المستهدفة.

ثانياً : اقتراح الإصلاح الضريبي

تتم هذه العملية من خلال تحديد الإجراءات القابلة للتنفيذ ؛ وضع قيد التنفيذ وحدة للسياسة الضريبية بحيث تكون الإصلاحات ملائمة مع الخطة التنموية للبلد لضمان انسجام الأهداف الاقتصادية ؛ مراجعة الإدارة الضريبية لتحديد الخلل ؛ إقحام الحكومة في هذه العملية لأن ضمان نجاح واستمرار الإصلاح يتطلب قبول سلطات البلاد للمقترحات المعدة من طرف فرق العمل.

ثالثاً : تنفيذ الإصلاح

تتم عملية تطبيق الإصلاح الضريبي من خلال إقرار واعتماد التدابير المقترحة ؛ نشر وإعلان آثار الإصلاح ؛ تكوين الطاقات البشرية التي يقع على عاتقها عملية الإصلاح.

المطلب الثاني : متطلبات سياسة الإصلاح الضريبي

لنجاح سياسة الإصلاح الضريبي ينبغي توفر بعض المتطلبات التي تسبق عملية إرسائه، هذه الأخيرة مرتبطة بالبيئة المحيطة به، كالمتطلبات السياسية والإدارية والتنظيمية والقانونية.

أولا : المتطلبات السياسية

يتطلب إنجاز سياسة الإصلاح الضريبي توفر إرادة وقناعة سياسيتين من أجل دعم الإدارة الضريبية في جميع مراحلها، خاصة عند ردود أفعال من بعض الأفراد المعارضين لعملية التغيير. يتم ذلك من خلال التزام الحكومة بمنع أي تدخل للقوى السياسية في شؤون الجهاز الإداري الضريبي، ومن خلال توعية أفراد المجتمع بفوائد الإصلاح الضريبي.

ثانيا : المتطلبات الإدارية

لضمان السير الحسن للإدارة الضريبية المعنية بالإصلاح ينبغي توفر الوسائل المادية والبشرية الكفأة والكافية.

ثالثا : المتطلبات التنظيمية

ينبغي أن تتقيد الإدارة الضريبية بمسك محاسبة منتظمة من أجل تقادي التفرقة في المعاملة بين المكلفين، وإرساء نوع من العدالة الضريبية والشفافية في معاملتهم.

رابعا : المتطلبات القانونية

يعتبر هذا الجانب من أهم متطلبات إعداد وتنفيذ سياسة الإصلاح الضريبي حيث يقع على عاتقه سن القوانين التي توضح كيفية الالتزام بدفع الضريبة وما ينجر عنه من عقوبات مادية ومعنوية في حالة الامتناع عن دفعها، كما تبين لهم حقوقهم اتجاه الإدارة الضريبية.

الفصل الثامن : السياسات التنموية

لقد تعددت المفاهيم التنموية التي تفسر مصطلح التنمية مما أدى إلى غموض هذا المفهوم حيث تطور هذا الأخير عبر الزمن وأصبح يضم التنمية بمفهومها الواسع الذي يشمل كافة المجالات (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية) وكل الأجيال الحاضرة والمستقبلية، لذا فإن السياسات التنموية المتبعة لتحقيق أهداف التنمية تعددت بدورها بتعدد الإيديولوجيات والأنظمة الاقتصادية والظروف الطبيعية للبلدان.

المبحث الأول : مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية

لقد استعملت الدراسات الاقتصادية مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية كترادفتين لبعضهما حتى نهاية الحرب العالمية الثانية التي تمخض عنها انقسام العالم إلى مجموعتين : مجموعة الدول الصناعية المتقدمة ؛ ومجموعة الدول الزراعية أو المنجمية المتخلفة، بينهما فجوة شاسعة تعكس فروقات كبيرة في كل متغيرات الاقتصاد الكلي.

هذه الفجوة لفتت انتباه علماء الاقتصاد إلى ظهور ظاهرة جديدة تميز مجموعة من البلدان تتمثل في التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

منذ ذلك الوقت أصبحت نظريات النمو الاقتصادي تعنى بالمشاكل الاقتصادية للدول المتقدمة ونظريات التنمية الاقتصادية تعنى بمشاكل الدول المتخلفة أو الفقيرة.

المطلب الأول : النظريات الاقتصادية التي تفسر مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية

لقد تناول الفكر الاقتصادي مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية تبعا لإيديولوجية كل تيار اقتصادي، وعليه يمكن تقسيم النظريات الاقتصادية التي اهتمت بهاذين المفهومين من وجهة نظر الفكر الاقتصادي إلى ثلاثة أقسام : النظريات القديمة ؛ النظريات المعاصرة ؛ نظريات رأس المال البشري ونظريات التنمية النابعة من الداخل.

أولا : النظريات القديمة

تتشكل هذه المجموعة من النظريات التي برزت قبل الحرب العالمية الثانية، نلخصها فيما يلي

1- النظرية الكلاسيكية

هذه النظرية تتكلم على مفهوم النمو الاقتصادي، وتعتبره سباق بين عدد السكان والأساليب الفنية للإنتاج، كما تعتبر أن مبدأ تقسيم العمل والتخصص يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي تعظيم أرباح المنتجين وزيادة دخولهم، ومن ثم زيادة توظيف عناصر الإنتاج التي من ضمنها العمل. وهكذا تتراكم رؤوس الأموال وترتفع الأجور ويسود حالة من الاطمئنان إلى المستقبل فيترايد السكان ويحدث النمو الاقتصادي في الأجل

القصير. لذا فإن النمو الاقتصادي نمو طبيعي وتلقائي يتطلب عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لأنه يعرقل عملية التنمية.

ومع ذلك تعترف النظرية بالأزمات المتوقعة التي ينبغي مواجهتها نتيجة لندرة الموارد الطبيعية والنمو الديموغرافي والعائد المتناقص للإنتاج الزراعي مما يؤدي إلى توقف النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

2- النظرية الماركسية :

أصحاب هذه النظرية يفسرون كيفية حدوث النمو الاقتصادي في النظام الرأسمالي، ويعتقدون أن الأساس الذي استند إليه هو فائض القيمة الذي يمتلكه الرأسماليون، والمتمثل في الفرق بين ما يبذله العامل من جهد والأجر الذي يتقاضاه. بذلك يستطيع هؤلاء زيادة أرباحهم (فائض القيمة) عن طريق زيادة ساعات العمل وخفض الأجور إلى أدنى حد ممكن يكفي لإعالة العمال ومن يعولون، وهكذا تتراكم رؤوس الأموال وتتزايد الاستثمارات ويحدث النمو الاقتصادي.

كما أن حركة الاستعمار ساعدت على تطور النظام الرأسمالي من خلال استغلال ثروات المستعمرات والاستحواذ عليها واستخدام هذه الأخيرة أسواقاً لتصريف المنتجات. وهكذا يتحول الاستعمار إلى امبريالية مع تحول المنافسة التامة إلى احتكارات، ويحدث الصراع بين الدول الامبريالية وهي تتنافس على المستعمرات، ويزداد تدريجياً الوعي الوطني داخل المستعمرات، ويتوسع الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي، ومن ثم تنهار الرأسمالية.

3- نظرية النمو غير المنتظم أو الدفعة القوية

يعتقد أنصار هذه النظرية أن النمو الاقتصادي عملية سريعة مفاجئة غير منتظمة، تظهر وتختفي فجأة، تحدث نتيجة لقوة دافعة تدفع المنظمين إلى عملية النمو بغية تحقيق أهداف معينة (تحقيق أقصى ربح ممكن). تتمثل هذه القوة الدافعة في الابتكار والتجديد الذي تؤثر فيه عوامل عدة كالقدرة على البحث والنمو الديموغرافي والمستوى التكنولوجي وحجم الادخار.

يلعب المنظم الدور الرئيسي في النظام الرأسمالي، حيث يهدف بالإضافة إلى الحصول على أموال كثيرة ورفع مستوى المعيشة، حب المنافسة والرغبة في تأسيس مشروع اقتصادي ضخم وبالتالي فإن المنظم هو مفتاح عملية التنمية.

ثانيا : النظريات المعاصرة

يمكن تصنيف هذه النظريات إلى صنفين : النظريات النيوكنزية التي يندرج تحت لوائها نظريات النمو التلقائي لهوفمان، ونظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن، ونظرية النمو غير المتوازن ؛ نظرية المراحل لروستو.

1- نظرية النمو التلقائي القائم على تغيير الطلب

ظهرت هذه النظرية في خمسينات القرن العشرين، لكن الفكرة الرئيسية لهذه النظرية يرجعها المحللين الاقتصاديين إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حيث يعتقدون أن جميع حالات النمو التي حدثت في الدول الأوروبية في تلك الحقبة الزمنية تمت بشكل تلقائي وتدرجي. تعتمد هذه النظرية على مبدأ حرية السوق وتلقائيتها في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية دون تدخل الحكومة بشكل مباشر.

حدد هوفمان أربع مراحل حتمية للنمو الاقتصادي والتي سيمر بها كل مجتمع :

- المرحلة الأولى : مرحلة تجهيز المواد الأولية وإعدادها للتصدير مع ارتفاع الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية.
- المرحلة الثانية : مرحلة تصنيع السلع الاستهلاكية بهدف تلبية حاجات أفراد المجتمع وتقليص حجم الواردات.
- المرحلة الثالثة : مرحلة تصنيع السلع الوسيطة وإحلالها محل الواردات.
- المرحلة الرابعة : مرحلة إنتاج السلع الإنتاجية والرأسمالية، وهي ارقى وأخر مراحل التطور الصناعي.

2- نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن

تجمع هذه النظرية بين نظريتين متشابهتين : نظرية الدفعة القوية 1957 ؛ ونظرية النمو المتوازن 1953. وترتكز على عنصرين أساسيين :

- دور الهياكل القاعدية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية.
- الدفعة القوية التي تظهر من خلال برنامج تطور يركز على عدة صناعات.

للخروج من التخلف تحتاج الدول المتخلفة إلى دفعة قوية أو سلسلة من الدفعات القوية تتضمن القيام باستثمارات ضخمة مثل مشروعات الإسكان والنقل والطرق والسدود والصرف الصحي والري والقوى الكهربائية والمحركة والهياكل التعليمية والصحية والقانونية، لتأسيس البنية الأساسية للمجتمع وإنشاء أعداد كبيرة من المشاريع المتكاملة تشرف عليها الدولة، وتوزع الاستثمارات بشكل متوازن على القطاعات المختلفة.

3- نظرية النمو غير المتوازن 1958

تسمى هذه النظرية بأقطاب النمو، تعتبر أن التنمية تبدأ ببعض القطاعات الرائدة وانتشار التنمية إلى بقية القطاعات والصناعات من خلال التشابكات الأمامية والخلفية. من الناحية الأمامية بخلق منافذ للمؤسسات التي تنتج السلع الرأسمالية أو الوسيطة ؛ ومن الناحية الخلفية بخلق وسائل التعبئة وشبكات التوزيع.

لقد تبنت هذه الاستراتيجية للتنمية عدة بلدان نامية منها الجزائر من خلال تطبيق استراتيجية الصناعات المصنعة.

هذه النظرية مستنبطة من نموذج هارود-دومار الذي يقسم الاقتصاد إلى قطاعات حيث :

- تضمن الدولة توجيه وتمويل الاستثمارات.
- إنتاج السلع الرأسمالية أو الوسيطة على حساب السلع الاستهلاكية.
- حماية الجهاز الإنتاجي من مخاطر السوق العالمية.

4- نظرية المراحل في النمو والتنمية الاقتصادية لروستو

ظهرت هذه النظرية في منتصف القرن العشرين لكن فكرتها الأساسية قديمة، اشتهرت كثيرا وطبقت في العديد من الدول المتخلفة، فكرتها الأساسية مستمدة من العلوم البيولوجية القائلة بأن كل كائن حي لا بد أن يمر بمراحل للنمو بدء من كونه بذرة وانتهاء إلى مرحلة الشيخوخة وأخيرا الموت. تستند هذه النظرية على مبدأ الحرية الاقتصادية ووجود جهاز للسوق وعدم تدخل الحكومة بشكل مباشر في الحياة الاقتصادية.

حدد روستو خمس مراحل حتمية يمر بها كل مجتمع :

- المرحلة الأولى : مرحلة المجتمع التقليدي : يتميز المجتمع بالبداية حيث تمثل الزراعة البدائية النشاط الاقتصادي الذي يعتمد عليه الناس. ينقسم أفراد المجتمع البدائي إلى طبقتين : طبقة ملاك الأراضي وطبقة العبيد. تتميز هذه المرحلة باقتصاد القرية.

- المرحلة الثانية : مرحلة الاستعداد للانطلاق : يطور المجتمع نفسه اعتمادا على موارده الخاصة أو موارد غيره، تتزايد معدلات الاستثمار الفردية وبالتالي يحقق المجتمع فائضا في الإنتاج الزراعي. هذا الأخير يوجه إلى باقي القطاعات والضرائب، وإلى إقامة وتكوين رأس المال الاجتماعي وتوسيع التعليم واكتشاف وتشجيع طبقة المنظمين القادرين على تحمل المخاطرة وإدارة المشاريع، مع ضرورة تدخل الدولة بشكل غير مباشر في الحياة الاقتصادية. وقد قدر روستو لهذه المرحلة أن تستمر لمدة مئة سنة.

- المرحلة الثالثة : مرحلة الانطلاق : في هذه المرحلة تحدث دفعة قوية (ثورة سياسية أو تكنولوجية أو علمية) تؤدي إلى التخلص من عوامل الفشل، وإرساء قواعد لنظم سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية جديدة تحفز النشاط الاقتصادي، وترتفع حصة الاستثمار في الدخل الوطني بنسبة تتراوح بين 5% و10% على الأقل، وأن معدل نمو الدخل يفوق معدل النمو الديموغرافي، وتجديد القطاعات القائدة التي يمتد ثمار توسعها إلى بقية القطاعات. وقد حدد روستو لهذه المرحلة 20 سنة.

- المرحلة الرابعة : مرحلة التوجه نحو النضوج : في هذه المرحلة يتمكن المجتمع من استخدام معظم موارده بأساليب إنتاج متطورة، وبالتالي يبدأ في التوجه نحو النضج ببروز قطاعات قائدة جديدة تعوض اهتلاك القطاعات القائدة السابقة والتي أصبحت غير قادرة على الاستمرار. كما تتكمش الواردات وترتفع

الصادرات الصناعية مما يؤدي إلى تحقيق فائض يوجه نحو استيراد بعض السلع الكمالية (الرفاهية). قدر روستو هذه المرحلة بـ 60 سنة.

- المرحلة الخامسة : مرحلة الاستهلاك الشعبي العالي : في هذه المرحلة ينتقل المجتمع من إنتاج السلع الاستهلاكية العادية إلى إنتاج السلع المعمرة مثل العمارات والسيارات والآلات الكهرومنزلية.....الخ، وإنتاج أنواع كثيرة من الخدمات الطبية والتعليمية والثقافية والترفيهية. وهكذا تتحقق الرفاهية بتحقيق القوة السياسية والقوة الاقتصادية والعسكرية الدفاعية أو الهجومية. قد تستغرق هذه المرحلة من 30 إلى 100 سنة.

لم يفسر روستو مصير المجتمع بعد المرحلة الأخيرة التي يكون قد وصل فيها إلى أقصى درجات الرفاهية، لكنه أبدى مخاوفه من أن المجتمع في حالة ضجر وملل من الرفاهية المادية التي تهتم بإشباع الحاجات المادية على حساب الحاجات الروحانية فيكون أمرا طبيعيا أن يبدأ المجتمع في البحث عن ذاته بطريقة مختلفة كالعودة إلى القيم الروحية والرجوع إلى الكنيسة.

ثالثا : نظريات رأس المال البشري والتنمية النابعة من الداخل

يضم هذا القسم النظريات التي أدخلت متغيرات غير تقليدية (العمل ورأس المال والموارد الطبيعية) في نموذج النمو الاقتصادي كالتربية والتعليم والتكوين والصحة والبحث والتطوير.

1- نظرية رأس المال البشري :

ظهرت نظرية رأس المال البشري في بداية عقد ستينات القرن الماضي 1962 وأشهر مؤسسيها شولتر وبايكر، تعتبر هذه النظرية أن التربية بمفهومها الواسع مفتاحا للتنمية الاقتصادية حيث عالجت العلاقة بين المتغيرتين من خلال دراسة العلاقة بين مداخل الأفراد ومستوياتهم التعليمية على المستوى الجزئي، وقارنت هذه الأخيرة بتكاليف تعليمهم من أجل تحديد العائد الاقتصادي الصافي للفرد. وهكذا توصل أصحاب نظرية رأس المال البشري بأن معدل النمو الاقتصادي يتجاوز بكثير العائدات من المدخلات التقليدية، وفسر الفرق بالاستثمارات المتزايدة في تربية الأفراد والزيادة الناتجة في معارفهم ومهاراتهم وإنتاجيتهم.

أما على المستوى الكلي فقد توصلت نظرية رأس المال البشري إلى تفسير "العامل المتبقي" الذي تطرق إليه الاقتصادي سولو في النصف الثاني من خمسينات القرن الماضي عندما فكك معدل النمو الاقتصادي إلى مركباته الأساسية ولم يجد له تفسيراً، حيث فسرتهم بمخزون رأس المال البشري الذي يتكون من الطاقات والقدرات البشرية التي يحصلون عليها من خلال الاستثمار في المجالات الاجتماعية المختلفة خاصة التربية والتعليم.

ومن هذا المنطلق أكدت هذه النظرية على دور العامل المتبقي (التربية) في تحقيق التنمية الاقتصادية.

2- نظريات التنمية النابعة من الداخل

في منتصف ثمانينات القرن العشرين ظهرت نظريات جديدة للنمو والتنمية الاقتصادية بزيادة لوكاس 1988 ورومر 1990 حاولت شرح القصور في تفسير "العامل المتبقي" من خلال بعض المتغيرات مثل تراكم رأس المال بشري كمخزون من المعارف والمهارات الناتجة عن التربية والتعليم ؛ تراكم المعرفة الناتجة عن التعليم والبحث والتطوير ؛ المنافسة الكاملة ؛ والأثر الايجابي للهيكل العمومية على النمو الاقتصادي.

لذلك أصبح المتغير الرئيسي في دالة الإنتاج هو رأس المال البشري بشقيه الكمي كعنصر إنتاج والنوعي من خلال التعليم والتكوين.

المطلب الثاني : مراحل تطور مفهوم التنمية الاقتصادية

يمكن التمييز بين خمسة مراحل اكتسب خلالها مصطلح التنمية مفاهيم مختلفة نلخصها فيما يلي :

- المرحلة الأولى : التنمية الاقتصادية نمو اقتصادي : ساد هذا المفهوم في الدول المتقدمة الرأسمالية في بداية عهدها بالثورة الصناعية حتى ستينات القرن العشرين، وكانت تصف مجموعة من المؤشرات حيث كانت تقاس التنمية بالنمو الاقتصادي، أي ارتفاع متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

- المرحلة الثانية : سادت هذه المرحلة في سبعينات القرن العشرين، وكانت التنمية تعني عملية مجتمعية محورها الإنسان وليست مؤشرات (معدل نمو الدخل الفردي الحقيقي) لأن هذه الأخيرة لا تعني التنمية ولكن تدل على مظاهرها. وهكذا خرج مفهوم التنمية من الإطار الاقتصادي ليشمل الإطار الاجتماعي.

- المرحلة الثالثة : التنمية الاقتصادية تخلص من التبعية (التنمية المستقلة) : ظهر هذا المفهوم في نهاية سبعينات القرن العشرين مع ظهور مجموعة من المفكرين الاقتصاديين الذين فسروا فشل بعض المحاولات التنموية للدول النامية، حيث ارجعوا ذلك إلى التقسيم السائد للعمل في النظام العالمي الذي يقسم العالم إلى مجموعتين رئيسيتين من الدول، دول متقدمة تحتل المركز تنتج وتصدر ودول هامشية (الدول النامية) تستخرج وتستهلك، لذا اعتبرت التنمية في تلك المرحلة تخلص من التبعية.

لم يتبلور مفهوم محدد للتنمية المستقلة في كتابات الاقتصاديين لكن غالبيتهم اتفق على أنه يتمثل في اعتماد المجتمع على قدراته الذاتية، وذلك بتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مستلزماتها.

- المرحلة الرابعة : تطور مفهوم التنمية ليشمل كافة الطاقات البشرية لاستخدامها في العملية الإنتاجية بحيث يصبح الإنسان صانع التنمية وهدفها في نفس الوقت، وهكذا أصبح مفهوم التنمية يعني التنمية البشرية.

لقد روج لمفهوم التنمية البشرية تقارير الأمم المتحدة في أول تقرير للتنمية البشرية سنة 1990

- المرحلة الخامسة : المفهوم الشامل للتنمية الذي ظهر في أواخر تسعينات القرن العشرين، عندما أعلن البنك الدولي سنة 1996 مبادرة الإطار الشامل للتنمية والتي تتضمن إطارا كليا يتكامل فيه الجانبان الاقتصادي والمالي مع الهيكل الاجتماعي والبشري. وبهذا أصبح مصطلح التنمية بمفهومه الشامل يشمل التقدم الاقتصادي والتغيرات الاجتماعية والوعي والثقافة.

- المرحلة السادسة : التنمية المستدامة : لقد تم تناول مفهوم استدامة التنمية في العديد من الدراسات والتقارير حيث ناقشت تقارير الأمم المتحدة للبيئة هذا المفهوم سنة 2002. هذا المفهوم تحديث لمفهوم التنمية بما يتناسب مع متطلبات العصر الحاضر، وتعني تنمية مستمرة ومتواصلة وعادلة ومتكاملة ومتوازنة.

التنمية المستدامة هي التنمية التي تضمن حق الأجيال المستقبلية في الثروات الطبيعية، كما أنها تضع حق تلبية الحاجات الأساسية (الغذاء واللباس والسكن والتعليم والصحة والعمل وكل ما يرتبط بتحسين الحياة المادية والاجتماعية) للإنسان في المرتبة الأولى، بشكل مستمر ودون الإخلال بالشروط البيئية.

المطلب الثالث : تعريف التنمية الاقتصادية وسياساتها

نستنتج مما سبق أن مفهوم التنمية الاقتصادية تطور عبر الزمن وفقا للإيديولوجيات التي عرفها الفكر الاقتصادي ووفقا لطبيعة الدول ومتطلبات كل حقبة زمنية، وعليه فإن التنمية الاقتصادية عملية تحدث في بلد معين خلال فترة زمنية معينة طويلة أو متوسطة الأجل باستخدام أدوات وأساليب (الاستراتيجيات) وفلسفات معينة (نظريات التنمية).

إذن التنمية الاقتصادية هي حزمة من الإجراءات والسياسات المقصودة والمخططة، السريعة والدائمة، هدفها إحداث تغيرات هيكلية هامة وملموسة وواسعة في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والديموقراطية، وفي التشريعات والأنظمة، من أجل تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع حاضرا ومستقبلا.

أما مفهوم النمو الاقتصادي يعني الزيادة المستمرة في الناتج الداخلي الخام الحقيقي الفردي لفترة زمنية معينة وبشكل تلقائي دون اتخاذ إجراءات مقصودة للتحكم فيه، أي ترك التقدم الاقتصادي والاجتماعي للظروف الطبيعية.

وهكذا فإن مفهوم التنمية الاقتصادية لا يقتصر على المجال الاقتصادي فقط بل يشمل كذلك الأفكار السياسية وأشكال الحكومة والإعلام ودور المنظمات الجماهيرية في المجتمع. كما أن التنمية الاقتصادية الحقيقية هي التي تعمل على تحقيق تنمية ذاتية مستقلة تعتمد على مواردها وغير تابعة للغير، تهدف إلى تحقيق رفاهية الإنسان. ويتطلب هذا إرادة سياسية حقيقية وسيطرة الدولة على مواردها وتوجيه الفائض الاقتصادي نحو مشاريع التنمية لرفع مستوى معيشة أفراد المجتمع.

كي تتحقق عملية التنمية بالشكل المطلوب ينبغي تضافر مجهودات جميع أفراد المجتمع، وهذا لن يتم إلا إذا أدى الإعلام دوره في توعية الأفراد وترشيدهم وخلق الدوافع لديهم والإحساس بأن دورهم في العملية التنموية ضروري لإنجاحها، وأنهم سوف يجنون ثمار التنمية الاقتصادية.

التنمية الاقتصادية عملية مقصودة ومخططة تظهر في خطة وطنية شاملة التي تمثل جزء من الخطة العامة، لا تتم إلا من خلال بيئة سياسية واجتماعية وثقافية ملائمة ومعدة لدعمها وتأييدها تنصهر كلها في العناصر التالية :

- تقدير الإمكانيات الوطنية.
- تحديد الأهداف الوطنية التي تقرها السلطة السياسية، مثل رفع الدخل الفردي الحقيقي أو رفع مستوى معيشة الأفراد أو تقليل التفاوت في المداخل والثروات أو تعديل الهيكل الإنتاجي أو تشييد قاعدة صناعية.
- تحديد كيفية تحقيق الأهداف من خلال الفكر الاقتصادي السائد والذي يتحدد بواسطة الخبراء الاقتصاديين.
- ترجمة القرارات المتخذة إلى مجموعة من الاستراتيجيات ثم السياسات ثم الخطط ثم البرامج.

أهم شروط تحقيق التنمية الاقتصادية :

- إرادة سياسية قوية وصارمة واستقرار المناخ السياسي ووضوح التوجهات الحكومية.
- اعتماد مبدأ التشاور الديمقراطي في عملية اتخاذ القرارات.
- تخصيص حصة هامة من الإنفاق العام لمشروعات رأس المال الاجتماعي (البنية التحتية).
- انتهاج استراتيجية تنموية تعتمد على القدرات الذاتية بدرجة كبيرة.
- تبني السياسات الهادفة إلى رفع مستوى مهارات رأس المال البشري.

أما مفهوم السياسات التنموية فيعني حزمة من السياسات الاقتصادية الهيكلية والظرفية، تستخدمها الدولة من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من خلال الاستراتيجيات التنموية المختارة وباستخدام الأساليب التي تتماشى مع الإيديولوجية الاقتصادية التي تتبناها الدولة، عبر خطط طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل، تحدد فيها الأهداف حسب الأولويات والإمكانيات المتوفرة أو التي يمكن تجنيدها لتحقيق هذه الأهداف.

المطلب الرابع : أهداف التنمية

تختلف أهداف التنمية من بلد إلى آخر نظرا لاختلاف الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والديمقراطية والطبيعية ، ولكن يمكن إيجاد أهداف عامة مشتركة تسعى السياسات التنموية إلى تحقيقها نلخصها فيما يلي .

- زيادة الدخل الوطني الحقيقي : يعتبر هذا الهدف أول أهداف السياسة التنموية وأهمها نظرا لانخفاضه في البلدان النامية، مع العلم أن تحقيق هذا الهدف تحكمه عوامل عدة مثل النمو الديمغرافي والإمكانيات المادية للبلد حيث كلما كان معدل نمو السكان أسرع كلما اضطرت الدولة أن تعمل على تحقيق معدل نمو اقتصادي أكبر من معدل النمو الديمغرافي.
- تحسين مستوى معيشة الأفراد : تأمين الضروريات المادية لأفراد المجتمع كالغذاء واللباس والسكن، وتأمين مستوى ملائم للخدمات التعليمية والصحية.
- تحقيق التنمية الاقتصادية لا يقتصر على رفع الدخل الوطني الحقيقي فقط لأن ذلك قد لا يكون مصحوبا بأي تحسن في مستوى المعيشة. يحدث ذلك عندما يكون معدل النمو الديمغرافي أسرع من معدل النمو الاقتصادي أو في حالة اختلال في توزيع الدخل الوطني الحقيقي (تحويل معظم الزيادة التي حصلت في الدخل إلى القلة وهي الطبقة المسيطرة على النشاط الاقتصادي). لذا فإن مستوى معيشة الأفراد لن يتحسن إلا بالتحكم في معدل نمو الدخل وتحقيق نظام عادل لتوزيعه.
- تقليص التفاوت في الدخل والثروات : تتميز البلدان النامية بفوارق كبيرة في توزيع الدخل والثروات حيث تستحوذ شريحة قليلة من أفراد المجتمع على حصة كبيرة من الدخل الوطني والثروة، هذا التفاوت في التوزيع يؤدي إلى إصابة المجتمع بأضرار اقتصادية واجتماعية كبيرة كال فقر وإحداث اضطرابات شديدة في الإنتاج والاستهلاك، لأن الفئة التي تستحوذ على معظم الدخل لا تتفقه كله على الاستهلاك وإنما تكتنز جزء منه، بينما غالبية المجتمع الذين يملكون جزء بسيط من الدخل فإنهم ينفقونه كله على الاستهلاك.
- وهكذا فإن الجزء من الدخل الذي تكتنزه الطبقة الغنية ولا تتفقه (على الاستهلاك أو الاستثمار) يؤدي في الأجل الطويل إلى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي وزيادة البطالة وارتفاع رأس المال المعطل.
- تعديل الهيكل الإنتاجي : تتميز اقتصاديات البلدان النامية بغلبة النشاط الزراعي على البنية الاقتصادية، والمعروف أن الزراعة معرضة للتقلبات الاقتصادية نتيجة لظروف مناخية أو نقص في المياه أو إصابة الغلة الزراعية بالآفات، هذا ما يجعل أسعار المنتجات الزراعية في السوق العالمية معرضة للتقلبات.
- هذا الواقع يعرض اقتصاديات البلدان النامية إلى الخطر، لذا تسعى التنمية الاقتصادية إلى تقليص سيطرة الزراعة على الاقتصاد الوطني وإفساح المجال للصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وبذلك تضمن التقليل من التقلبات التي تصيب النشاط الاقتصادي.

المبحث الثاني : الاستراتيجيات التنموية

تبين التجارب التنموية لمختلف البلدان (الدول الصناعية ونمور آسيا) التوجهات المتباينة للاستراتيجيات التنموية المتبعة، منها من ركز على تنمية القطاع الزراعي باعتباره القطاع الذي يمد أغلبية القطاعات الأخرى بالمواد الأولية، ومنها من ركز على تنمية القطاع الصناعي باعتباره قطاعا رائدا وقائدا للتنمية، ومنها من ربط بين الاستراتيجيتين باعتبار أنهما متكاملين، ومنها من ركز على تنمية العنصر البشري باعتباره صانع التنمية وهدفها. مع العلم أن اختيار الاستراتيجية المناسبة يرجع للإمكانيات المادية والطبيعية والبشرية، ولمرحلة التنمية التي وصل إليها البلد، لذا يمكن إتباع استراتيجيات مختلفة في نفس البلد خلال مسيرته التنموية.

المطلب الأول : الاستراتيجية التنموية المعتمدة على تنمية القطاع الزراعي

تعتمد استراتيجية التنمية الزراعية على تطوير القطاع الزراعي من خلال التوسع الزراعي أفقيا بزيادة رقعة الأرض الزراعية، أو عموديا بزيادة إنتاجية الأرض. وقد أثبتت تجارب العديد من الدول التي اتبعت هذه الاستراتيجية بأن للزراعة دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة في المراحل الأولى للتنمية. وتعد "الثورة الخضراء" من التجارب الرائدة في بعض الدول الآسيوية في منتصف ستينات القرن الماضي حيث أدت إلى زيادة معتبرة في محصولي الأرز في بعض الدول الآسيوية والقمح في بعض الدول النامية. تعتبر الزراعة عاملا أساسيا لإحداث التنمية من خلال :

- التخلص من التبعية الغذائية وضمان الأمن الغذائي لأفراد المجتمع.
- تنمية القطاع الزراعي تؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية وبالتالي ارتفاع الطلب على المنتجات المصنعة (كالأسمدة والمبيدات والأجهزة والآلات الزراعية) ومن ثم توسيع قطاع الصناعات.
- تؤدي الزراعة دورا هاما في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال فائض الإنتاج الزراعي المصدر إلى الخارج الذي يوفر العملة الصعبة التي تمول المنتجات الرأسمالية التي تحتاجها عملية التنمية.
- وقد أثبتت ذلك تجربة الثورة الصناعية في أوروبا خلال القرن الثامن عشر التي اعتمدت على فائض الإنتاج الزراعي لمواجهة متطلبات عملية التصنيع، وتجربة الاتحاد السوفيتي في التصنيع التي اعتمدت على الثورة الزراعية. كما أن تجربة اليابان خير دليل على دور الزراعة في التنمية الاقتصادية رغم محدودية الأراضي الزراعية.
- تنمية القطاع الزراعي تؤدي إلى زيادة دخل العاملين فيه وبالتالي ارتفاع الضرائب على الأرض والدخل ومن ثم ارتفاع إيرادات الخزينة العامة التي تستعمل لتمويل المجالات التنموية الأخرى.
- القطاع الزراعي يوفر المواد الأولية الزراعية للصناعات الغذائية والنسيجية وغيرها وهذا يؤدي إلى تطوير الصناعة وتوسيعها وتعزيز التشابكات الأمامية والخلفية بينها وبين الصناعة.

المطلب الثاني : الاستراتيجية التنموية المعتمدة على تنمية القطاع الصناعي

يعتبر القطاع الصناعي قطاعا ديناميكيا هاما يؤدي إلى تطوير العديد من القطاعات من خلال التشابكات القوية الأمامية والخلفية التي تربطه بالقطاعات الأخرى، وباعتباره قطاعا رائدا سريع النمو يتميز بإنتاجية عالية ويؤدي إلى توفير السلع وزيادة الصادرات وزيادة الدخل. هذا ما حدث في أوروبا الغربية في القرن 18 عندما طبقت نظرية النمو غير المتوازن كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية وذلك بالاعتماد على التصنيع وتحديد الصناعات التحويلية لقيادة النمو.

كما أن كوريا الجنوبية ودول شرق آسيا تجربة رائدة في التنمية الاقتصادية إذ استطاعت في فترة قصيرة نسبيا لم تتجاوز ثلاثون سنة تحقيق نمو وتطورا كبيرا حيث انتقلت كوريا من بلد متخلف لم يتجاوز متوسط الدخل الفردي به 100 دولار سنة 1965 إلى أكثر من 10000 دولار سنة 1995، مع العلم أنها بدأت مسيرتها التنموية بالاعتماد على استراتيجية التصنيع من أجل التصدير.

وقد انتهجت ماليزيا نفس الاستراتيجية في بداية عهدها بالتنمية سنة 1957، ولكن بانتهاج سياسة إحلال الواردات في مجال الصناعات الاستهلاكية، غير أن هذه التجربة لم تتجح لذا اعتمدت في مراحل أخرى على الصناعات كثيفة العمالة مما أدى إلى انخفاض البطالة وارتفاع الدخل وتحسن في توزيع الثروة بين فئات المجتمع. وفي مرحلة أخرى ركزت على محورين : موجة جديدة من الصناعات من أجل إحلال الواردات ؛ والصناعات الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام. وفي مرحلة لاحقة اتجهت نحو التركيز على التصنيع من أجل تعميق التوجه التصديري.

تعتبر الصناعة نشاطا ديناميكيا يحرض على تطوير العديد من القطاعات من خلال الآثار الايجابية للتصنيع التي نلخصها فيما يلي :

- تصنيع المواد الأولية التي يحتاجها القطاع الزراعي (الأسمدة مثلا)
- توفير مستلزمات الإنتاج للقطاع الزراعي وبقية القطاعات.
- تعزيز الروابط مع الزراعة والقطاعات الأخرى.
- تعزيز الصادرات وتنميتها.
- توفير فرص العمل واكتساب المهارات.
- تحقيق التحول الهيكلي في الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث : الاستراتيجية المعتمدة على الربط بين تنمية قطاعي الزراعة والصناعة

نظرا للتشابكات القوية الأمامية والخلفية بين الصناعة والزراعة حيث يلبي القطاع الصناعي احتياجات القطاع الزراعي من مستلزمات الإنتاج ويمثل سوقا لاستيعاب منتجاته، كما أن القطاع الزراعي يوفر الغذاء ومستلزمات الإنتاج للقطاع الصناعي، وهكذا فإن كل واحد منهما يخدم الآخر ولا يستغني عليه لذا فقد نادى بعض الاقتصاديين بتطوير الاثنين معا في نفس الوقت وذلك في إطار استراتيجية النمو المتوازن.

يمكن ذكر تجربة أندنوسيا على سبيل المثال التي جمعت - بفضل عائدات الثروة النفطية المكتشفة - بين التصنيع بهدف إحلال الواردات والتركيز على التنمية الزراعية والريفية، حيث أدت هذه الاستراتيجية إلى زيادة الطلب على العمالة والحد من البطالة وزيادة الأجور الحقيقية.

وبعد الأزمة المالية التي حدثت في منتصف ثمانينات القرن الماضي والتي أدت إلى تراجع العائدات النفطية، تحولت السياسة التنموية في أندنوسيا من سياسة إحلال الواردات إلى التصنيع الموجه للخارج جاذبة القوى العاملة الفائضة من القطاع الزراعي للعمل في الصناعة مقابل أجور أحسن. وهكذا فقد تغير الهيكل اقتصادي في أندنوسيا حيث تحول من اقتصاد زراعي خلال ستينات القرن الماضي إلى اقتصاد صناعي خدماتي في بداية السبعينات.

المطلب الرابع : الاستراتيجية المعتمدة على التنمية البشرية

تركز الاستراتيجية التنموية المعتمدة على التنمية البشرية على الإنسان - باعتباره صانع التنمية وهدفها في آن واحد - وذلك بتنمية القدرات العضلية والذهنية والمعرفية والمهارات التي يمتلكها والتي تتراكم من خلال الإنفاق في المجالات الاجتماعية المختلفة خاصة التعليم بمختلف أطواره الذي يؤدي إلى رفع إنتاجية الأفراد، بالإضافة إلى المزايا الاجتماعية التي يحققها للمجتمع مثل انخفاض درجة الأمية وانخفاض حالات الجريمة وتحسين المناخ العام في المجتمع والاهتمام بمشاكل البيئة وتحسين العملية الديمقراطية وتعميق حب العمل والانضباط والنظام والوعي.

تعتبر دول جنوب آسيا كمثال ناجح على التحول الذي استهدف التنمية بشكل عام والتنمية الاقتصادية بشكل خاص في فترة قصيرة.

وقد اهتمت حكومة كوريا الجنوبية في مرحلتها التنموية الرابعة بالتعليم والتدريب والتكوين. على سبيل المثال فإن عدد المهندسين الذين تخرجوا من الجامعات سنة 1980 يعادل عدد المتخرجين في جامعات بريطانيا وألمانيا والسويد معا في نفس السنة. وهكذا تحولت كوريا من بلد زراعي إلى بلد صناعي خلال ثلاث عقود من الزمن.

تجربة ماليزيا التي انتهجت نفس الاستراتيجية التنموية في خطتها التنموية حيث خصصت اهتماما كبيرا للاستثمار في رأس المال البشري من خلال توفير تعليم جيد لبناء قدرات بشرية ملائمة للتنوع الاقتصادي والتصنيع والبحث والابتكار، وإعادة تأهيلها وإكسابها المزيد من المهارات والمعرفة الحديثة ورفع قدرتها للاندماج بشكل أكبر في فعاليات النشاط الاقتصادي، وتعميق البعد المعرفي في الاقتصاد الماليزي وتكثيف عمليات البحث العلمي.

ومن بين الركائز التي اعتمدت عليها الصين للخروج من التخلف وإحداث تنمية في وقت وجيز أبهر العالم اهتمامها برأس المال البشري خاصة التعليم كمحور أساسي للتنمية، كما ركزت على البحث العلمي

حيث صنفتم في المرتبة السادسة عالميا من حيث الإنفاق على هذا النشاط وفي المرتبة الثانية من حيث عدد الباحثين سنة 2005 وفي المرتبة الخامسة عالميا من حيث التأليف العلمي سنة 2004. كما أن سنغافورا أدركت منذ وقت مبكر ضرورة إجراء توازن فعال بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية لأن الأولى تمثل ضرورة للثانية وهذه الأخيرة مكملة للأولى لذا أولت المجالات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والإسكان أهمية بالغة لاعتقادها أن العنصر البشري يشكل عنصرا إنتاجيا هاما مثل الأرض ورأس المال المادي.

الفصل التاسع : أهداف السياسة الاقتصادية

تؤدي السياسة الاقتصادية دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تنظيم وتوجيه النشاطات الاقتصادية لمختلف الأعوان الاقتصاديون وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف يطلق عليها أهداف "المربع السحري لكالدور" تتمحور كلها حول التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني.

المبحث الأول : تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع

يعتبر النمو الاقتصادي أول هدف لأي سياسة اقتصادية ونتيجة حتمية للتنمية الاقتصادية

المطلب الأول : مفهوم النمو الاقتصادي

أولا : تعريف النمو الاقتصادي

يمكن إيجاد عدة تعريفات لمفهوم النمو الاقتصادي نذكر منها على سبيل المثال ما يلي :

- النمو الاقتصادي زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن.
- النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني.
- النمو الاقتصادي هو زيادة مضطربة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.
- المقصود بالزيادة المضطربة أن لا تكون الزيادة الدورية في الدخل الحقيقي ناتجة عن ظروف معينة تلقائية خارجة عن إرادة الدولة (كالنمو المحقق في البلدان النامية المصدرة للبترول عند ارتفاع أسعار هذا المنتج)، وأن تكون زيادة حقيقية وليست اسمية (استبعاد أثر التضخم).
- أما سيمون كورننتس فقد عرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية للدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وأن أساس هذه القدرة هو التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي تحتاج إليها عملية النمو.

من خلال هذه التعريفات نستنتج التعريف التالي : النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في الدخل الفردي الحقيقي الناتجة عن اتخاذ الدولة لإجراءات مقصودة ومخططة ودائمة لرفع القدرة الإنتاجية للدولة بما يلاءم سكانها.

ثانيا : أنواع النمو الاقتصادي

نستنتج من مختلف التعريفات السابقة الذكر أنه يمكن إيجاد نوعين من النمو الاقتصادي :

- **النمو الاقتصادي العابر أو التلقائي** : هذا النمو ناتج عن ظروف طبيعية أو اقتصادية خارجة عن إرادة الدولة، غير مستمر يحدث بشكل مفاجئ ويزول بزوال الظروف التي أحدثته، يحدث استجابة لتطورات خارجية مفاجئة مثل النمو الاقتصادي الذي يحدث في البلدان النامية المصدرة للبترول عند ارتفاع أسعار هذا المنتج.

- النمو الاقتصادي المخطط : هذا النمو يحدث نتيجة لإجراءات وسياسات اقتصادية مقصودة ومخططة ودائمة تتخذها الدولة من أجل إحداث تنمية اقتصادية.

المطلب الثاني : قياس النمو الاقتصادي

لقد استخدم المختصون عدة مؤشرات لقياس النمو الاقتصادي ولكن المؤشر الأكثر استعمالاً هو الناتج الإجمالي الحقيقي (الدخل الحقيقي) الذي يعرف بأنه القيمة الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة سنة، باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة.

- **الدخل الوطني** : اقترح البعض مؤشر الدخل الوطني أو الناتج الوطني كأساس لقياس النمو الاقتصادي غير أنه لم يقبل من طرف الأوساط الاقتصادية لأن نتائجه لا تعني بالضرورة حدوث نمو.

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{التغير في الدخل الوطني بين سنة المقارنة وسنة الأساس}}{\text{الدخل الوطني في سنة الأساس}}$$

- هذا المقياس مظل، نتائجه وهمية ولا يعبر عن النمو الاقتصادي الحقيقي لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار نمو السكان، النمو الاقتصادي لا يقتصر فقط على زيادة في الدخل الوطني أو الناتج الوطني وإنما ينبغي أن يترتب على ذلك زيادة في الدخل الفردي الحقيقي، بمعنى أن نسبة زيادة الدخل الوطني الحقيقي أو الناتج الوطني الحقيقي تفوق نسبة زيادة السكان. زيادة هذا المعدل لا تعني نمواً اقتصادياً عند زيادة عدد السكان بنسبة أكبر ولا تعني تراجعاً اقتصادياً عند زيادة عدد السكان بنسبة أقل. وبالتالي فإن هذا المقياس لا يعبر عن النمو الاقتصادي بل يعبر عن نمو الدخل الوطني الاسمي أو الناتج الوطني الاسمي

- الزيادة في الدخل الوطني أو الناتج الوطني ينبغي أن تكون زيادة حقيقية وليست زيادة اسمية أي استبعاد اثر التضخم.

- **الدخل الفردي الحقيقي** : لتجاوز نقائص المقياس السابق اقترح المختصون صيغة أخرى تأخذ بعين الاعتبار المؤشرين معاً الناتج الوطني الحقيقي (مقوماً بالسعر الثابت) وعدد السكان. ولقياس معدل النمو الاقتصادي نستخدم الصيغتين التاليتين :

$$\text{معدل نمو الناتج الحقيقي} = \frac{\text{التغير في الناتج الحقيقي بين فترتين}}{\text{الناتج الحقيقي لسنة الأساس}}$$

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{معدل نمو الناتج الحقيقي}}{\text{معدل نمو السكان}}$$

يعتبر هذا المقياس الأكثر شيوعاً ومصداقية غير أن كيفية حسابه تواجهه العديد من المشاكل والمعوقات في البلدان النامية نظراً لعدم دقة المعطيات المرتبطة بإحصائيات السكان والناتج، وهذا ما يجعل عملية المقارنة الدولية غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق التقدير.

المطلب الثالث : محددات النمو الاقتصادي

يحدد علماء الاقتصاد عدة عوامل يعتبرونها أساساً لتحقيق النمو الاقتصادي ولكنهم يختلفون من حيث الأهمية النسبية لهذه العوامل.

أولاً : تراكم رأس المال المادي

يشمل رأس المال المادي كل الأصول المنتجة في لحظة معينة، كل إضافة لهذا المخزون تسمى بالتكوين الرأسمالي الذي يعتبر عملية تراكمية. يتراكم رأس المال المادي من خلال عملية الاستثمار التي تتطلب حجماً مناسباً من الادخار وبالتالي فإن العوامل المحددة لمعدل التراكم الرأسمالي هي نفسها التي تؤثر على الاستثمار وتتمثل في توقعات الأرباح والسياسات الحكومية اتجاه الاستثمار.

عملية التراكم تمكن البلد من تعزيز قدرته على إنتاج السلع وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

يتكون رأس المال المادي من الأنواع التالية :

- المصانع والآلات وهي تنتج السلع الاستهلاكية والخدمات.
- استثمارات البنى التحتية كخدمات النقل وتوليد الطاقة والسدود والمطارات....الخ.
- الاستثمارات الاجتماعية كخدمات التعليم والصحة والأمن والعدالة والسكن وهي التي توفر منافع غير مباشرة للمجتمع من خلال جعل أفرادهم أكثر إنتاجية وتوفير مناخ ملائم للاستثمار.
- الاستثمار في البحث والتطوير باعتباره يساهم في تحسين إنتاجية العمل ورأس المال.

إن عملية تراكم رأس المال المادي تعمل على تحقيق جملة من المنافع نلخصها فيما يلي :

- وجود مخزون من رأس المال المادي يشجع على التخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي بدوره إلى زيادة مستوى الإنتاجية والإنتاج.
- رأس المال المادي يساعد على تحقيق وتسهيل التقدم التكنولوجي.

لقد اتفق علماء الاقتصاد بمختلف أيديولوجياتهم الاقتصادية على أهمية الدور الذي تؤديه عملية تراكم رأس المال المادي في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث يؤكد نموذج هارود-دومار للنمو على ذلك بقوله أن هناك علاقة طردية بين معدل نمو الناتج الوطني وبين معدل نمو الاستثمار.

ثانيا : تراكم رأس المال البشري

المقصود برأس المال البشري المخزون من القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد، يتراكم هذا المخزون من خلال الإنفاق على التعليم والتدريب والصحة والمجالات الاجتماعية الأخرى. الاستثمار في رأس المال البشري يجعل اليد العاملة أكثر كفاءة ومهارة مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الإنتاجية والناتج الوطني، وإلى استغلال أكفأ للموارد الاقتصادية.

يمكن تقسيم رأس المال البشري إلى مجموعتين :

- مجموعة العمل المادي التي تتكون من أعداد العاملين : إن زيادة عدد العاملين تساهم في النمو الاقتصادي لكن في المراحل المتقدمة من التنمية تتخفف مساهمتهم مقابل ارتفاع مساهمة التعليم ورأس المال المادي والتكنولوجيا، كما أن مساهمة العمل المادي في النمو تزداد مع تحسن مستوى المعيشة وزيادة المهارة.
- مجموعة القدرات الإدارية : هذه المجموعة تعمل على تنظيم الإدارة التي تساهم بدورها في النمو الاقتصادي من خلال الوظائف المختلفة التي يقوم بها مختلف المدراء وفقا لسلم إداري.

تتبع أهمية رأس المال البشري من حقيقة أنه لا يمكن إدارة الإنتاج بدون العامل البشري، وفي المراحل الأولى للتنمية فإن العنصر البشري هو المسؤول الوحيد عن استخراج المواد الطبيعية.

ثالثا : الموارد الطبيعية

الموارد الطبيعية هي الموارد التي لا دخل للإنسان في وجودها فهي هبة من عند الله، هذه الموارد تساهم في النمو الاقتصادي من خلال :

- تمكن البلد من توسيع نشاطه الصناعي بإنتاج مواد خام (استخراج المعادن وتصديرها).
- تمكن البلد من إنتاج مواد خام وتصنيعها وتحويلها إلى منتجات نهائية.

لقد اختلف علماء الاقتصاد حول الأهمية النسبية للموارد الطبيعية بالنسبة للتنمية الاقتصادية لكن الأكيد أنها مهمة خاصة في المراحل الأولى للتنمية إذا تم استغلالها بشكل عقلاني، ولكن عدم توفرها لا يمكن أن يمثل قيودا أمام التنمية والدليل على ذلك التقدم الذي حققه اليابان وبلدانا أخرى رغم افتقارهم لهذه الموارد.

رابعاً : التقدم التكنولوجي

تتكون التكنولوجيا من المعرفة العلمية التي تستند على التجارب وعلى النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية، والتوصل إلى أساليب جديدة أفضل، واستحداث وسائل إنتاج جديدة أكثر كفاءة تؤدي إلى ارتفاع الناتج الوطني وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي. التكنولوجيا هي إحدى مستلزمات الإنتاج، قد تكون متضمنة في رأس المال المادي كالآلات والمعدات أو متضمنة في رأس المال البشري في شكل كفاءات ومهارات.

يساهم التقدم التكنولوجي في زيادة الكفاءة الإنتاجية من خلال ارتفاع الإنتاج أو تقليل تكاليف الإنتاج، كما يؤدي إلى التغلب على مشاكل الندرة والتقليل من أثارها كما يلي :

- انخفاض حجم الإنفاق على الموارد يؤدي إلى توفير الموارد المستخدمة.
- توفير الموارد المادية التي تستخدم في إنتاج السلع الرأسمالية يؤدي إلى انخفاض أسعار هذه السلع ومن ثم انخفاض أسعار السلع النهائية التي تنتجها السلع الرأسمالية.

المطلب الرابع : السياسات الاقتصادية المحفزة للنمو الاقتصادي

تحقيق النمو الاقتصادي والحفاظ على استقراره يتطلب انتهاج سياسات اقتصادية توسعية من خلال التحكم في العرض النقدي والاستخدام الفعال للإنفاق العام وللضرائب.

أولاً : السياسة المالية

لتحفيز النمو الاقتصادي تستخدم الدولة سياسة مالية توسعية بشقيها الإنفاقي (زيادة النفقات العامة) والضريبي (انخفاض الضرائب) كلا على حدا أو الاثنين معاً.

1- السياسة الإنفاقية

سياسة الإنفاق العام تدعم القدرة الشرائية ومن ثم تحفز الطلب الكلي مما يشجع المنتجين على زيادة استثماراتهم وبالتالي زيادة الإنتاج، فحسب نظرية المضاعف فإن زيادة الإنفاق العام بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الإنتاج بأكثر من وحدة.

ولكن فعالية الإنفاق العام على تحقيق النمو الاقتصادي مرهونة بعناصر عدة منها درجة مرونة الجهاز الإنتاجي (القدرة الإنتاجية للمجتمع) والطلب الفعال وكيفية تمويل الإنفاق العام.

- يؤدي الإنفاق العام الاستثماري بشكل مباشر (الإنفاق الرأسمالي) أو غير مباشر (الإنفاق العام على القطاعات غير الاقتصادية) إلى رفع القدرة الإنتاجية وبالتالي تكوين رأس المال الاجتماعي وزيادة قدرة المجتمع على الإنتاج من خلال تنمية عوامل الإنتاج كما ونوعاً ومن ثم حدوث النمو الاقتصادي.

الإنفاق العام الرأسمالي يؤدي إلى تكوين رأس المال العيني (المصانع والجسور والموانئ والمطارات وشبكة الطرقات والمياه والطاقة.....الخ) ومن ثم زيادة قدرة المجتمع على الإنتاج وارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية (التعليم والتكوين والصحة والإسكان.....الخ) يؤدي إلى تكوين رأس المال البشري وبالتالي زيادة الإنتاجية والإنتاج.

أما الإنفاق العام على الدفاع والعدالة والأمن فإنه يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي وبالتالي توفير مناخا محفزا على الاستثمار ومن ثم رفع القدرة الإنتاجية للبلد.

ولكن زيادة الإنفاق العام الاستثماري في ظل ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فإنه لن يترتب عليه ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بشكل كبير ولكنه سوف يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ومنه حدوث التضخم لأن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى ارتفاع مستوى الطلب الكلي بينما مستوى العرض الكلي يبقى ثابتا.

- يؤثر الإنفاق العام في الإنتاج الكلي من خلال تأثيره على الطلب الكلي الفعال (الطلب على السلع الاستثمارية والسلع الاستهلاكية) وذلك بتدعيم الدولة للسلع والخدمات مما يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للمستهلك، كما أن الإنفاق على مشاريع البنية التحتية يترتب عليه خلق مناصب عمل تقاضى أجورا تنفق على الاستهلاك، صف إلى هذا الإعانات والمعاشات التي تخصص بدورها إلى الاستهلاك.

ارتفاع الطلب الكلي الفعال يحفز المستثمرين على التوسع في استثماراتهم وبالتالي يرتفع الإنتاج وتتراكم رؤوس الأموال ويحدث النمو الاقتصادي.

لكن فعالية الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري على النمو الاقتصادي تتوقف على الطلب الكلي الفعال الذي يتوقف بدوره على حجم الإنفاق ونوعيته من جهة ؛ وعلى أثر الطلب الفعال على الإنتاج الذي يتوقف بدوره على درجة مرونة الجهاز الإنتاجي من جهة أخرى.

- يختلف تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي باختلاف كيفية تمويله، فإذا اعتمدت الدولة في تمويل نفقاتها العامة على زيادة الضرائب فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع الضغط الضريبي وبالتالي تقليص حجم الاستثمار ومنه انخفاض الإنتاج ومن ثم يحد من فعالية السياسة الإنفاقية.

أما اللجوء إلى الاستدانة الخارجية فإنه سيعرض البلد إلى مشكل المديونية الخارجية، وإذا استمر عجز الميزانية العامة للدولة فإن هذا سيعرضها إلى إعادة جدولة ديونها وفقا لشروط تفرضها الجهات المقرضة غالبا ما تؤدي إلى حدوث الانكماش وانتشار البطالة، وبالتالي فإن هذه الوسيلة تحد من فعالية الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط والطويل رغم إيجابيتها في الأجل القصير.

أما اللجوء إلى الإصدار النقدي فإنه يترتب عليه ارتفاع معدل التضخم وانخفاض القدرة الشرائية وانخفاض الاستهلاك ومن ثم انخفاض الإنتاج مما يحد من فعالية الإنفاق العام على النمو الاقتصادي.

لذا فإن الحد الأقصى للإنفاق العام يتحدد بمصادر تمويله وبمدى فعاليته على النمو الاقتصادي.

2- السياسة الضريبية

تؤثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي من خلال تأثير الضرائب على دخول الأفراد وبالتالي على القدرة الشرائية ومن ثم على الاستهلاك والطلب الكلي ؛ ومن خلال تأثير الضرائب على حجم الاستثمار الذي يحفز المستثمرين على توسيع عملياتهم الاستثمارية مما يؤدي إلى تراكم رأس المال وزيادة الإنتاج وبالتالي حدوث النمو الاقتصادي.

لذا لتحقيق النمو الاقتصادي تلجأ الدولة إلى تخفيض الضرائب عن طريق منح تحفيزات أو تخفيض معدلات الضريبة أو إعفاءات وامتيازات ضريبية.

ثانيا : السياسة النقدية

تستمد السياسة النقدية تأثيرها على النمو الاقتصادي من العلاقة بين عرض النقود ومستوى النشاط الاقتصادي، يتجسد هذا الأثر من خلال قنوات عدة أهمها سعر الفائدة وسعر الصرف والائتمان.

- سعر الفائدة : تعتبر أهم أداة للسياسة النقدية تأثيرا على النمو الاقتصادي وذلك من خلال زيادة العرض النقدي الذي يؤدي إلى حدوث انخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية في سوق النقد، مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة التمويل وخدمة الدين لجميع القطاعات الاقتصادية التي تساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي. وضخ المزيد من السيولة من خلال تخفيض الاحتياطي القانوني الإجمالي على الودائع لدى البنك المركزي مما يوفر سيولة إضافية لدى البنوك التجارية تخصص لتمويل استثمارات القطاعات الاقتصادية بأسعار فائدة منخفضة. وهكذا يرتفع حجم الاستثمارات وتتراكم رؤوس الأموال ويرتفع الإنتاج ويحدث النمو الاقتصادي.

- سعر الصرف : تستخدم هذه الوسيلة للتأثير على الصادرات بغية خفض أسعار المنتجات المحلية في السوق الخارجي وارتفاع حجم الصادرات، كما تستخدم بالموازاة مع معدلات الفائدة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي. وهكذا فإن سعر الصرف يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على التجارة الخارجية وعلى الاستثمار الأجنبي.

- الائتمان : التوسع في منح القروض للقطاعات الاقتصادية يؤدي إلى زيادة الاستثمار ورفع الطاقة الإنتاجية للمؤسسات وبالتالي تراكم رؤوس الأموال وحدث النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني : التحكم في التضخم

تعتبر ظاهرة التضخم من بين الأهداف التي تسعى السياسات الاقتصادية التحكم فيها بحيث لا يكون معدل التضخم مرتفعا جدا لدرجة أنه يضر بالمستهلك وبالتالي يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي ومن ثم تراجع النمو الاقتصادي، ولا يكون معدوما بحيث أنه قد يؤدي إلى حدوث الركود الاقتصادي.

المطلب الأول : مفهوم التضخم وأنواعه

لقد ارتبط الفكر الاقتصادي بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية بمشكلة التضخم كأهم المظاهر الاقتصادية التي اتسمت بها الاقتصاديات النامية والمتقدمة على حد سواء.

أولا : مفهوم التضخم

يعرف التضخم بأنه ارتفاع المستوى العام للأسعار المصاحب للزيادة في كمية النقود المتداولة في السوق.

كما يمكن تعريفه بأنه الارتفاع المستمر والمتزايد للمستوى العام للأسعار والذي يصف الحالات التالية :

- تضخم الأسعار : ارتفاع غير عادي للأسعار عن مستواها الطبيعي.
- تضخم الدخل : ارتفاع الأجور والأرباح ارتفاعا غير عادي على حساب عوائد عوامل الإنتاج الأخرى.
- تضخم العملة : ارتفاع كبير ومستمر للنقود المتداولة في السوق.

التضخم هو الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية للنقود أو للقوة الشرائية وبالتالي الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار.

بالنسبة لكينز فإن التضخم يحدث نتيجة اختلال بين قوى العرض والطلب، أي عندما تكون كمية النقود المتداولة في السوق أكبر من كمية السلع والخدمات.

ثانيا : أنواع التضخم

يمكن التمييز بين عدة أنواع للتضخم استنادا إلى عدة معايير :

1- درجة تحكم الدولة في جهاز الأسعار

أ - التضخم الظاهر أو المكشوف : يسمى أيضا بالتضخم المفتوح أو الطليق أو الصريح، يحدث نتيجة ارتفاع الأسعار بصفة مستمرة استجابة لفائض الطلب دون تدخل الدولة للحد من هذا الارتفاع.

ب- التضخم المكبوت أو المستتر : هذا النوع مقيد يحدث عندما تتدخل الدولة وتضع قيودا للحد من ارتفاع الأسعار في حالة وجود فائض في الطلب، هذا الإجراء يؤدي إلى ثبات الأسعار وليس إلى إعادتها لمستوياتها الطبيعية.

ج - التضخم الكامن أو الخفي : يصيب هذا النوع الدخل الوطني النقدي في شكل زيادة كبيرة غير طبيعية في مكونات الدخل (عوائد عوامل الإنتاج) دون إيجاد منفذا طبيعيا في شكل زيادة في الإنفاق على الاستهلاك أو الاستثمار. يحدث هذا النوع عندما تتدخل الدولة بفرض قيودا على الإنفاق مثل نظام توزيع السلع حيث يحدد لكل فرد سقف معين أو التسعير الجبري.

2- وحدة الضغط التضخمي

أ- التضخم الجامح : يعتبر هذا النوع أشد أنواع التضخم ضررا على الاقتصاد الوطني، يظهر في شكل ارتفاعا كبيرا ومذهلا للأسعار والأجور وبالتالي ارتفاع في تكاليف الإنتاج. ارتفاع تكاليف الإنتاج يؤدي إلى انخفاض الأرباح ولتعويض هذه الخسارة تحمل على الأسعار فترتفع، وهكذا كلما ارتفعت الأسعار ارتفعت الأجور وترتفع الأسعار مرة أخرى ويصيب الاقتصاد الوطني بما يعرف بالدورة الخبيثة للتضخم (حلقة مفرغة)، وقد يفوق معدل التضخم نسبة 50% شهريا وقد يصل إلى 100% سنويا.

ب- التضخم الزاحف : يسمى أيضا بالتضخم الدائم أو المتسلق، يصيب هذا النوع الاقتصاديات الصناعية أو البلدان التي تعرف تحولا نحو اقتصاد السوق والذي يتسرب إليها من الخارج. يتميز هذا النوع بارتفاع الأسعار بشكل بطيء وتدرجي، وبمعدلات مخفضة تتراوح بين 2% و 3%. يعتقد البعض من علماء الاقتصاد أن هذا النوع غير ضار بالاقتصاد الوطني بل يعتبرونه دافعا للنمو الاقتصادي، بينما يعتقد البعض الآخر أنه قد يمثل خطرا على الاقتصاد في حالة خروجه على السيطرة حيث تتسارع نسبة ارتفاع مستوى الأسعار ولمدة طويلة.

3- مصدر الضغط التضخمي

أ- التضخم بفعل جذب الطلب : هذا النوع يحدث عند ارتفاع أسعار السلع وأسعار عوامل الإنتاج الناجم عن وجود فائض في الطلب الذي يحدث نتيجة ارتفاع إنفاق العائلات والمؤسسات. هذا التضخم يحدث نتيجة لارتفاع الدخل النقدي للأفراد والمشروعات دون أن تقابل هذه الزيادة في الدخل زيادة في الإنتاج.

ب- التضخم بفعل جذب التكاليف : هذا النوع يحدث عند ارتفاع الأسعار نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج (المواد الأولية والأجور).

ينشأ التضخم عندما ترتفع أسعار عوامل الإنتاج دون أن يكون هناك في البداية فائض في الطلب مما ينعكس على ارتفاع في تكاليف عوامل الإنتاج خاصة الأجور وعلاقتها بالأسعار والدورة الخبيثة للتضخم التي تدعمها مواقف نقابات العمال من جهة والمنتجين ومدى احتكارهم للسوق من جهة أخرى.

المطلب الثالث : أسباب التضخم وأثاره

أولاً : أسباب التضخم

لقد تعددت الآراء والاتجاهات التي حاولت تفسير العوامل المسببة للتضخم ويمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين العوامل النقدية والعوامل الهيكلية :

1- العوامل النقدية

أ- العوامل النقدية المرتبطة بالطلب الكلي : بموجب نظرية جذب الطلب يرجع ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى خلل يصيب النشاط الاقتصادي يظهر في شكل زيادة الطلب الكلي الذي لا يقابله زيادة في العرض الكلي مما يؤدي إلى فائض في الطلب وبالتالي ارتفاع الأسعار استجابة لارتفاع الطلب .
والعوامل التي تؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي تتمثل في زيادة الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري العام والخاص والتوسع في منح الائتمان المصرفي.

ب- العوامل المرتبطة بالعرض الكلي : إن ارتفاع الأجور (الناتج عن ضغوط النقابات) بشكل مستقل عن ظروف الإنتاج والطلب الكلي يتسبب بشكل مباشر في ارتفاع أسعار المنتجات النهائية مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، وللحفاظ على نسب الربح المعتادة ترتفع الأسعار.

كما يمكن إرجاع انخفاض العرض الكلي إلى عاملين :

- عدم مرونة الجهاز الإنتاجي (القدرة الإنتاجية للمجتمع) : في حالة استغلال الجهاز الإنتاجي بطاقته القصوى (التشغيل الكامل) فإنه لا يستطيع زيادة الإنتاج للاستجابة للطلب الكلي المتزايد ومن ثم ترتفع الأسعار.

- ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج : ترتفع تكاليف الإنتاج في حالة نقص في إنتاج قطاع معين حيث تستخدم منتجاته كمدخلات في إنتاج قطاع آخر.

2- العوامل الهيكلية

يمكن للبلدان التي تعاني من اختلالات هيكلية في اقتصادياتها أن تعرف تضخم حتى في ظل عدم تزايد الطلب الكلي. من أهم مظاهر الاختلالات الهيكلية في البلدان التي تعاني من هذا التضخم ما يلي :

أ- الطبيعة الهيكلية للاقتصاد : في البلدان المتخصصة في إنتاج وتصدير المواد الأولية عندما تتعرض أسعارها إلى تقلبات في السوق العالمية في حالة ارتفاع الطلب العالمي عليها، ترتفع أسعارها ومن ثم تلجأ الدولة إلى زيادة الإنفاق العام وزيادة دخل الأفراد. لكن الإنتاج المحلي لا يمكنه استيعاب الطلب الكبير الذي أحدثته تقلبات أسعار المواد الأولية لذا تبدأ بوادر التضخم في الظهور.

ب- طبيعة اتجاهات التنمية الاقتصادية : تتميز التنمية الاقتصادية في مراحلها الأولى بإنفاق استثماري كبير الذي ينتج عنه دخول نقدية جديدة تؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية.

ثانيا : آثار التضخم

يمكن التمييز بين قسمين رئيسيين للآثار السلبية الناجمة عن التضخم، الآثار الاقتصادية والآثار الاجتماعية.

1- الآثار الاقتصادية

أ- أثر التضخم على جهاز الأسعار : ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ب- أثر التضخم على هيكل الإنتاج : إن ارتفاع مستوى الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المتخصصة في إنتاج المنتجات الاستهلاكية سوف يجذب رؤوس الأموال واليد العاملة على حساب القطاع الصناعي، مما يؤدي إلى تحمل هذا الأخير عبئ ارتفاع الأجور والنقص في رؤوس الأموال وبالتالي عدم تمكنه من توسيع طاقته الإنتاجية مما يجعله يعمل بطاقات تشغيل ضعيفة ومردودية ضعيفة غير كافية لتجديد رأس المال.

ج- أثر التضخم على هيكل التسويق والتوزيع : يؤدي التضخم إلى تنشيط التجارة والمضاربة حيث تفوق الزيادة في أسعار التجزئة الزيادة في أسعار الجملة وأسعار الإنتاج، وهكذا فإن الأرباح التجارية تتجاوز الأرباح الصناعية ويكثر الوسطاء وترتفع تكاليف التسويق وبذلك تتضخم الأسعار.

د- أثر التضخم على الجهاز النقدي الداخلي : التضخم يضعف ثقة الأفراد في العملة الوطنية مما يؤدي إلى التحول إلى الاستهلاك على حساب الادخار، كما يلجأ الأفراد إلى تحويل أرصدهم النقدية إلى أصول حقيقية أو عمولات صعبة.

هـ- أثر التضخم على الاستثمار والادخار : يؤدي التضخم إلى زيادة الادخار الإجباري من خلال ما يحدثه من إعادة لتوزيع الدخل الوطني وتخفيض الادخار الاختياري للعائلات، وبالتالي يؤثر سلبا على الاستثمار حيث يمتنع المستثمرون عن الاستثمار في الداخل.

و- أثر التضخم على الميزان المدفوعات : يترتب على التضخم إضعاف قدرة الاقتصاد الوطني على التصدير وارتفاع الواردات بسبب عدم كفاية الإنتاج المحلي وبالتالي تفاقم عجز ميزان المدفوعات وارتفاع المديونية الخارجية.

2- الآثار الاجتماعية

أ - أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل الوطني : هناك شريحة كبيرة من الأفراد تتسم دخولهم ببطء التغير عندما يتجه المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع حيث لا يمكنها ملاحقة ارتفاع الأسعار وبالتالي تنخفض قيمتها الحقيقية، هذه الشريحة تتكون من الأفراد الذين يحصلون على دخلهم من ملكية الأراضي والعقارات السكنية والمعاشات والأجور والإعانات الاجتماعية.

ب- أثر التضخم على إعادة توزيع الثروة : الأفراد الذين يملكون ثروة في شكل أصول مالية أو نقدية يتضررون من التضخم حيث تنخفض القدرة الشرائية لهؤلاء بينما الأفراد الذين يملكون أصول عينية في شكل عقارات أو مخزونات سلعية أو ذهب أو عملات أجنبية فإنهم يستفيدون من التضخم.

ج- آثار اجتماعية أخرى : التضخم يؤثر سلبا على الأخلاق لأنه يؤدي إلى انتشار الفساد الاجتماعي والإداري مثل تفشي الرشوة والمحسوبية، كما يؤدي إلى الهجرة.

المطلب الرابع : قياس التضخم

لقياس التضخم تعتمد الدراسات على الأرقام القياسية كالرقم القياسي لأسعار المستهلك أو الرقم القياسي لأسعار التجزئة أو الرقم القياسي لأسعار المنتج، هذه الأرقام القياسية تقيس متوسط تغيرات أسعار مجموعة كبيرة ومتنوعة من السلع والخدمات.

وهكذا فإن معدل التضخم (م.ت.) السنوي يعبر عليه بالنسبة المئوية لتغير الرقم القياسي للأسعار (ر.ق.) من سنة إلى أخرى.

$$\text{معدل التضخم} = [(\text{رقم للسنة } n - \text{رقم للسنة } n-1) \div \text{رقم } n] \times 100$$

الرقم القياسي هو ملخص للتغير النسبي في أسعار مجموعة من السلع في وقت معين بالنسبة إلى مستواها في وقت آخر يتخذ أساسا للقياس (سنة المقارنة).

المطلب الخامس : السياسات الاقتصادية المستخدمة لعلاج التضخم

لقد اختلفت آراء علماء الاقتصاد في تفسيرهم لظاهرة التضخم وأسبابها، منهم النقديون الذين يعتبرون أنها ظاهرة نقدية بحتة تعزى إلى الإفراط في إصدار النقود مما يؤدي إلى فائض يفوق العرض الحقيقي من السلع والخدمات وبالتالي ارتفاع مستوى الأسعار.

ومنهم الاقتصاديون الهيكليون الذين يعتقدون أن التضخم ناتج عن وجود اختلالات هيكلية اقتصادية واجتماعية ناجمة عن طبيعة التغيرات التي تصاحب التنمية الاقتصادية.

نظرا لاختلاف الآراء حول تفسير ظاهرة التضخم وأسبابها فإن الإجراءات والسياسات المناسبة للتحكم

في التضخم متباينة.

أولا : الاتجاه النقدي

باعتبار التضخم ظاهرة نقدية بحتة ناتجة عن ارتفاع الطلب الكلي الناتج عن ارتفاع الكتلة النقدية المتداولة في السوق، فإن الإجراءات اللازمة للحد من هذه الظاهرة هي التحكم في المتغيرات النقدية باستخدام أدوات السياسة النقدية وذلك للتأثير على حجم العرض النقدي والائتمان بما يتلاءم مع الوضع

الاقتصادي السائد من أجل امتصاص السيولة النقدية الزائدة. وباستخدام أدوات السياسة المالية للتأثير على الطلب الكلي من خلال تخفيض الإنفاق العام أو زيادة الضرائب أو الاثنين معا.

ثانيا : الاتجاه الهيكلي

حسب علماء الاقتصاد الهيكلين فإن الأسباب الرئيسية للتضخم هي الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لعملية التنمية الاقتصادية، والمرتبطة أساسا بجانب العرض أكثر من ارتباطها بجانب الطلب وبالتالي فإن العوامل النقدية لا تلعب إلا دورا ثانويا فقط في التضخم، أما التغيرات المستمرة في هيكل متغيرات الاقتصاد الكلي كالأستثمار والاستهلاك والإنتاج والتوزيع..... فإنها تولد ضغوط تضخمية. لذا فإن السياسة الفعالة للتحكم في مشكلة التضخم هي التركيز على علاج الاختلالات الهيكلية من خلال اتخاذ إجراءات اقتصادية واجتماعية طويلة الأجل وذلك باستخدام أدوات السياسات الزراعية والصناعية.

المبحث الثالث : التحكم في البطالة

تعتبر البطالة إحدى أهم المشاكل الرئيسية التي تواجه بلدان العالم باختلاف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومستويات تطورها، لذا فإن عملية التحكم فيها تعتبر أحد الأهداف الذي تسعى السياسة الاقتصادية لتحقيقه.

المطلب الأول : مفهوم البطالة وأنواعها وقياسها

أولا : مفهوم البطالة

تعرف البطالة بأنها زيادة في القوى البشرية التي تبحث عن عمل تتجاوز فرص العمل المتاحة في سوق العمل، ومنه يعتبر بطلال كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عليه عند مستوى الأجر السائد ولا يجده.

وتجدر الإشارة إلى أن الأشخاص القادرين على العمل لكنهم لا يعملون كالطلبة والنساء الماكثات في البيوت والمتقاعدين أو الشيوخ الذين تزيد أعمارهم عن الحد الأعلى للعمل والسجناء والأغنياء المالكين للثروة والأجانب، فإنهم لا يعتبرون بطالون.

إذن البطالة هي اختلال في سوق العمل يظهر في شكل فائض عرض العمل عن الطلب عليه عند مستوى معين من الأجر خلال فترة زمنية محددة.

ثانيا : أنواع البطالة

يقسم علماء الاقتصاد البطالة إلى أنواع عدة استنادا إلى دوريتها أو أسبابها أو مدتها :

1- البطالة الدورية

البطالة الدورية مرتبطة بتقلبات الدورة الاقتصادية للنشاط الاقتصادي، تظهر في البلدان الرأسمالية المتقدمة عندما يتعرض اقتصادها للزمات الناتجة عن الركود الاقتصادي حيث ينخفض الطلب الكلي والإنفاق العام والناتج الوطني، مما يؤدي إلى تعطيل الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وبالتالي انتشار البطالة، لذا فإن هذا النوع من البطالة إجباري ولا إرادي ينتشر بشكل دوري.

2- البطالة الاحتكاكية

هذا النوع من البطالة مؤقت يحدث عندما يترك شخص ما عمله للبحث عن عمل أفضل بسبب الرغبة في زيادة الأجر أو الحصول على وضع وظيفي أحسن أو الانتقال من مكان إلى آخر، وبالتالي فإن البطالة الاحتكاكية توجد في كافة الاقتصاديات.

3- البطالة الهيكلية

هذا النوع يظهر في الاقتصاديات التي تتعرض لبعض التغيرات الهيكلية مثل اكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، كما تنتشر نتيجة لقصور في الهيكل الاقتصادي الناجم عن اختلالات تجعله ينمو بمعدل بطئ لا يتناسب مع معدل دخول أفراد جدد إلى سوق العمل.

4 البطالة السافرة أو الإجبارية أو الصريحة أو الظاهرة

يعتبر هذا النوع الأكثر انتشارا ، يتمثل في وجود فائض من الأفراد الراغبين والقادرين عن العمل والذين يبحثون عنه لكنهم لا يجدونه نتيجة للنمو السريع للسكان الذي لا يتناسب مع وتيرة توسع الأنشطة الاقتصادية.

5- البطالة الموسمية

البطالة الموسمية تنتشر في فترات معينة من السنة، هذا النوع يصيب القطاع السياحي والقطاع الزراعي بشكل خاص في الفترة الفاصلة بين عمليتي زراعة المحاصيل وجمعها.

6- البطالة المقنعة أو المستترة

يحدث هذا النوع عندما يتجاوز عدد العمال الاحتياجات الفعلية للعمل حيث مساهمتهم في إنتاجية العمل تكاد لا تذكر وبالتالي الاستغناء عنهم لا يؤثر على حجم الإنتاج، يصيب هذا النوع الإدارات الحكومية والقطاع العام.

البطالة المقنعة تنتشر في البلدان الصناعية المتقدمة في فترات الكساد وفي البلدان النامية في فترات النمو.

7- البطالة الاختيارية

تشمل البطالة الاختيارية الأفراد القادرين على العمل لكنهم لا يرغبون فيه في ظل الأجر السائد رغم شغور مناصب العمل كالأغنياء والكسالى وبعض المتسولين.

8- البطالة الإجبارية

تحدث البطالة الإجبارية عند تصفية المؤسسات أو عند تسريح العمال رغم قدرتهم على العمل ورغبتهم فيه عند مستوى الأجر السائد، وفي حالة عدم التناسب بين مستوى متطلبات الوظيفة وكفاءة العامل. كما يحدث هذا النوع عندما لا يجد الداخلون الجدد إلى سوق العمل فرصا للعمل رغم بحثهم عن العمل ورغبتهم فيه وقبولهم لمستوى الأجر السائد.

ثالثا : قياس البطالة

لقياس معدل البطالة تستخدم البلدان طريقتين : أسلوب المسح الشامل أو أسلوب المسح الحصري باستخدام العينات الممثلة، ثم تكبير النتيجة وتعميم نتائج الدراسة.

تقسم هذه المسوحات السكان إلى أربعة أقسام :

- فئة العاملين : الأفراد الذين ينجزون أي عمل مقابل أجر بدوام كلي أو جزئي.
- فئة العاطلين عن العمل : الأفراد القادرون على العمل والذين يبحثون عنه والراغبون فيه عند مستوى الأجر السائد.
- الفئة النشطة (القوة العاملة) : مجموع الفئة العمرية من 15 إلى 65 سنة (فئتي العاملين والعاطلين).
- الفئة غير النشطة : الأفراد الذين لا يستطيعون العمل مثل الأطفال وتلاميذ المدارس وطلبة الجامعات والذين وصلوا إلى سن التقاعد والمرضى والسجناء وريبات البيوت، والذين لا يرغبون في العمل بمحض إرادتهم ولا يبحثون عنه مثل الأغنياء.

معدل البطالة يقاس بنسبة من عدد الأفراد العاطلين عن العمل والفئة النشطة (القوة العاملة).

عدد الأفراد العاطلين عن العمل هو الفرق بين الفئة النشطة ومجموع الأفراد العاملين.

$$\text{معدل البطالة} = (\text{عدد العاطلين عن العمل} \div \text{الفئة النشطة}) \times 100$$

المطلب الثاني : أسباب البطالة وآثارها

أولا : أسباب البطالة

تختلف أسباب البطالة من بلد إلى آخر وحتى في نفس البلد من منطقة إلى أخرى نظرا لمستوى التطور الاقتصادي وللظروف الاجتماعية والسياسية السائدة، لذا يمكن تقسيم أسباب البطالة إلى أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية.

1- الأسباب الاقتصادية

تختلف أسباب البطالة باختلاف مستوى التطور الاقتصادي الذي وصل إليه البلد، لذا يمكن التمييز بين العوامل التي تسبب هذه الظاهرة في البلدان الصناعية والبلدان النامية.

أ- البلدان المتقدمة

- نشأت البطالة ونمت مع نمو الثورة الصناعية والتطور التقني والتكنولوجي الذي أدى إلى إحلال الآلة محل الإنسان.
- البحث عن العمالة الرخيصة ذات الإنتاجية العالية، وهذا ما حدث في الشركات العالمية الكبرى المتعددة الجنسيات عند بحثها عن عمالة رخيصة تؤدي نفس الغرض في بلدان أخرى مما أدى إلى تعطل العمالة في البلد الأم.
- هيكل الاقتصاد الرأسمالي الذي يسعى دائما إلى البحث عن الأرباح المتزايدة بأقل عمالة ممكنة مما دفع الحكومات إلى انتهاج سياسات اقتصادية انكماشية من خلال تقليص الإنفاق العام مما أدى إلى تقليص الطاقة الإنتاجية ومن ثم انتشار البطالة.
- إعانات البطالة تشجع بعض الأفراد على البطالة خاصة إذا وصلت إلى مستويات الأجور.

ب- البلدان النامية

- التغيير في هيكل الاقتصاد : عندما يعتمد تطور الاقتصاد الانتقال من قطاع اقتصادي إلى قطاع اقتصادي آخر مثل الذي حدث في البلدان الزراعية عند انتقالها إلى بلدان تعتمد على استخراج النفط. في هذه الحالة سيعتمد الاقتصاد الوطني بشكل كبير على قطاع معين وإهمال القطاعات الأخرى مما يؤدي إلى انتشار البطالة.
- الهجرة الداخلية إلى مواطن الصناعة : ينتج عن هذه الظاهرة إفقار المناطق الريفية من العمالة وتضخيم عدد الباحثين عن عمل في المدن.
- إحلال العمالة الوافدة محل العمالة المحلية.
- عدم ربط احتياجات التنمية الاقتصادية بمخرجات الأنظمة التعليمية.
- الاعتماد بشكل متزايد على الأنشطة الإنتاجية كثيفة رأس المال على حساب العمالة.
- تفاقم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها البلدان النامية والتي تتطلب حلها انتهاج سياسات اقتصادية انكماشية مثل ارتفاع المديونية الخارجية.

2- الأسباب الاجتماعية

- ارتفاع معدلات النمو السكاني دون إمكانية التوسع في الجهاز الإنتاجي.
- تراجع الهجرة الخارجية مما يؤدي إلى تكدس العمالة داخل البلد وعجز الاقتصاد الوطني على استيعابها.
- الثقافة الاجتماعية السائدة في بعض البلدان التي تعيب على الفرد العمل في مجالات معينة مما يؤدي إلى وجود عدد من العاطلين عن العمل.

3- الأسباب السياسية

- يؤدي المناخ الأمني والسياسي دورا كبيرا في انتشار البطالة نتيجة لتوقف النشاط الاقتصادي في كثير من المجالات.
- غياب العدالة في منح بعض الوظائف حيث تمنح لمن لا يستحقها ويتعطل الأقدر والأكثر كفاءة.
- استثمار الحكومات للأموال العامة في الأسواق المالية الخارجية مما يؤدي إلى حرمان البلد من المشاريع التي تخلق فرص عمل.

ثانيا : آثار البطالة

يترتب على انتشار البطالة آثار وخيمة لا يمكن إهمالها تؤدي إلى تحمل المجتمع أعباء اقتصادية واجتماعية وسياسية.

1- الآثار الاقتصادية

- تؤثر البطالة بشكل سلبي على الناتج الداخلي الإجمالي إذ تؤدي إلى انخفاضه، فحسب قانون أوكن توجد علاقة عكسية بين التغير في الناتج الداخلي الإجمالي والتغير في البطالة، حيث يؤدي ارتفاع معدل البطالة بـ 1% إلى انخفاض الناتج الداخلي الإجمالي بين 2%-3%.
- البطالة تعني انعدام القدرة الشرائية للبطال أو انخفاضها بشكل حاد مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي ومن ثم انخفاض الطلب الكلي وانخفاض الإنتاج والاستثمار والتقليل من الصادرات وعجز ميزان المدفوعات.
- تؤدي البطالة إلى تحمل الدولة لنفقات جارية إضافية نتيجة للإعانات التي تقدمها للعاطلين عن العمل وهذا ما يؤدي إلى إحداث عجز في الميزانية العامة للدولة.

- تعتبر البطالة هدرا لقدرات العاطلين، خاصة إذا كان البطالون متعلمون حيث يضاف إلى هذا هدر الإنفاق الذي تحملوه هم والدولة خلال فترة تعليمهم وبالتالي قد تكون سببا في تخلي غيرهم على التعليم لعدم جدواه الاقتصادية حسب وجهة نظرهم.
- انتشار الأنشطة الموازية (غير الرسمية) يؤثر سلبا على خزينة الدولة لعدم تمكنها من اقتطاع ضرائب هذه الأنشطة مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة والتي يمكن استعمالها لصالح الاقتصاد بخلق مناصب عمل.

2- الآثار الاجتماعية

- انتشار الآفات الاجتماعية مثل الجريمة والسرقة والانحراف والتطرف والتسول.
- التخلف الاجتماعي نتيجة عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للعاطلين عن العمل مثل الرعاية الصحية والتعليم والإيواء.
- إحباط نفسي سيئ لدى العاطل عن العمل وحالة نفسية مضطربة.

3- الآثار السياسية

- ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والانتماء واللامبالاة.
- البطالة تؤدي إلى اضطراب الأوضاع الاقتصادية ومن ثم قد تعصف بالاستقرار السياسي للدولة.
- قد تؤدي البطالة إلى ارتكاب جرائم سياسية كالتجسس لحساب الأعداء أو التطرف والإرهاب.

المطلب الثالث : السياسات الاقتصادية المستخدمة في علاج البطالة

يكتسي التشغيل الكامل بمفهومه الواسع نوع من الغموض حيث يحدث نوع من البطالة في الفترة التي يقضيها الأفراد في البحث عن عمل لذا لا يمكن القول أن العمالة (التشغيل الكامل) هي مرادف لانعدام البطالة. وبالتالي فإن هذا المفهوم يعني العمل على تحقيق أقل مستوى ممكن من البطالة، حيث يعتقد بعض الاقتصاديين أن معدل البطالة المعقول (الطبيعي) هو المعدل الذي يجعل الاقتصاد يعمل بكفاءة ويتراوح بين 3% و5%.

تختلف السياسات الاقتصادية المستخدمة للحد من البطالة باختلاف آراء علماء الاقتصاد وباختلاف أنواع البطالة وأسبابها، فيمكن مثلا الحد من البطالة المقنعة بإعداد خطة دقيقة وواضحة لتوزيع متوازن للعمالة على مستوى القطاعات والمناطق وسحب العمالة الفائضة من القطاعات والمناطق التي تعاني من البطالة المقنعة وتوظيفها في القطاعات التي تعاني من عجز.

أولاً : السياسة النقدية

تعتبر النظرية النقدية أن كل التقلبات التي تحدث في المتغيرات الاقتصادية ومن بينها العمالة سببها تغييرات في عرض النقود وبالتالي فإن سبب البطالة يرجع إلى عوامل نقدية. مع العلم أن النقديون لا يعترفون إلا بالبطالة الاختيارية والبطالة الدورية المرتبطة بتقلبات الدورة الاقتصادية وفترتها الزمنية والتي تنتشر في فترة الركود الاقتصادي.

لحد من البطالة الدورية ينبغي إتباع السياسة النقدية التوسعية من خلال أدواتها المباشرة وغير المباشرة لضخ المزيد من النقود في السوق بهدف تحسن الوضع الاقتصادي وتحفيزه عن طريق زيادة العرض النقدي وخفض أسعار الفائدة مما يسمح للبنوك رفع قدراتهم على منح القروض للقطاعات الاقتصادية وبالتالي زيادة الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة تمتص العاطلين عن العمل.

ثانياً : السياسة المالية

أما أنصار النظرية الكنزوية فإنهم يرجعون سبب البطالة إلى قصور الطلب الكلي الفعال حيث يعتقدون أن هذا الأخير هو المحدد للعرض الكلي، ومن أجل زيادة العمالة يجب رفع مستوى الطلب الكلي الذي ينقسم بدوره إلى طلب على السلع الاستهلاكية وطلب على السلع الاستثمارية التي تتكون من عوامل الإنتاج (منها العمالة).

وهكذا فإن أسباب البطالة مرتبطة باختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وبالتالي فإن الأسلوب الفعال للحد من هذه الظاهرة هو السياسة المالية التوسعية من خلال تخفيض الضرائب الذي يمنح للمستثمرين والمستهلكين المزيد من الأموال لإنفاقها، ومن ثم ارتفاع الطلب على المنتجات وهذا ما يحفز المستثمرين على التوسع في استثماراتهم وبالتالي خلق فرص عمل جديدة تمتص البطالة.

كما يمكن زيادة مستوى الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق العام من خلال الإنفاق الاستثماري على مشاريع البنية التحتية التي تستوعب عمالاً يتقاضون أجوراً تتفق على الاستهلاك، ومن خلال الإنفاق الجاري (تدعيم الأسعار وإعانات البطالة والمعاشات) الذي يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للمستهلك وبالتالي ارتفاع الاستهلاك. وهكذا يرتفع الطلب الكلي الذي يحفز المستثمرون على زيادة الإنتاج وبالتالي خلق فرص عمل جديدة.

رغم أن السياسة المالية تحتاج إلى وقت أطول لتنفيذها لضرورة تدخل السلطة التشريعية للموافقة عليها إلا أنها تعتبر حسب كينز أكثر فاعلية من السياسة النقدية حيث تساهم بشكل كبير في منح الأفراد الثقة الضرورية بحكوماتهم، ومع ذلك لم يهمل أدوات السياسة النقدية للحد من البطالة ولكنه اعتبرها أداة مساعدة للسياسة المالية. لذا يمكن البدء في انتهاج سياسة نقدية توسعية عندما يتطلب الوضع الاقتصادي ذلك إلى حين جاهزية تنفيذ أدوات السياسة المالية التوسعية.

والجدير بالذكر أن السياسات الاقتصادية التوسعية سواء كانت نقدية أو مالية ينبغي أن يكون لها حد أقصى معين لأنها تكون مصحوبة بارتفاع الأسعار مما يؤدي إلى نشوء مشكلة التضخم.

المبحث الرابع : المحافظة على توازن ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات بمثابة البيان الذي تسجل فيه الاستحقاقات والالتزامات الناشئة نتيجة للمعاملات الاقتصادية بين دولة معينة والعالم الخارجي. ونظرا للتأثير القوي لهذه المعاملات الخارجية على الاقتصاد الوطني ومتغيراته (كالدخل الوطني ومستوى التشغيل) التي غالبا ما تكون في شكل اختلالات (عجز) فإن توازن ميزان المدفوعات واستقراره يعد من أهم أهداف السياسة الاقتصادية التي تسعى الدول إلى تحقيقه.

المطلب الأول : مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته

يلخص ميزان المدفوعات حصيلة المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي ويوضح موقف كل دولة اتجاه الدول الأخرى في نهاية الدورة، هذا الأخير يعكس نقاط الضعف والقوة في الموقف الخارجي للاقتصاد.

أولا : مفهوم ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات بأنه "بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة". كما يعرف بأنه سجل منظم لجميع العمليات التجارية والمالية والنقدية بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين لفترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. كما يعرف بأنه سجل لحقوق الدولة وديونها خلال فترة معينة.

ميزان المدفوعات سجل شامل تدون فيه كافة المعاملات الاقتصادية التجارية والمالية والنقدية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى والتي يترتب عليها حقوقا للدولة أو التزامات اتجاه العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

نستنتج من هذا التعريف ما يلي :

- يظهر في ميزان المدفوعات المعاملات الاقتصادية الخارجية التي يترتب عليها حقوقا للمقيمين لدى غير المقيمين أو التزامات للمقيمين اتجاه غير المقيمين.
- المقيمون هم الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين (البنوك، المؤسسات، الشركات.... الخ) الذين يمارسون نشاطهم داخل إقليم الدولة بشكل دائم.

- بعض الدول (الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الدول المتقدمة) تعد موازين مدفوعاتها لفترة تقل عن سنة بهدف مساعدة السلطات المعنية معرفة حقيقة الوضع الاقتصادي الخارجي، ومن ثم اتخاذ الإجراءات المناسبة لتدارك الوضع بدلا من الانتظار حتى نهاية السنة
- يعد ميزان المدفوعات وفقا للمبدأ المحاسبي القيد المزدوج (المساواة بين الجانبين الدائن والمدين) مما يجعله دائما متوازنا من الناحية المحاسبية بمعنى تعادل المعاملات التي تحصل الدولة من خلالها على مقبوضات من الدول الأخرى والمعاملات التي يترتب عليها مدفوعات للدول الأخرى. مع العلم أن التوازن المحاسبي لا يعني توازن ميزان المدفوعات من الناحية الاقتصادية، إذ قد ينطوي هذا التوازن على اختلالات في مكوناته.

ثانيا : مكونات ميزان المدفوعات

يتكون ميزان المدفوعات من كل التدفقات التي يترتب عليها أثارا مالية للدولة أو عليها اتجاه العالم الخارجي حيث تقيد الحقوق في الجانب الدائن والالتزامات في الجانب المدين.

لقد تعددت تقسيمات ميزان المدفوعات غير أن التقسيم الأكثر استعمالا هو التقسيم الذي يميز بين حساب العمليات الجارية وحساب رأس المال وحساب عمليات التسوية وحساب السهو والخطأ.

1- حساب العمليات الجارية

يشمل هذا الحساب كل الصفقات المرتبطة بالمعاملات المنظورة (السلع) وغير المنظورة (الخدمات) التي تساهم في تكوين الدخل الوطني حيث تؤدي صادرات السلع والخدمات إلى زيادته والواردات إلى نقصانه، لذا يطلق عليه أحيانا حساب الدخل.

أ- الحساب الجاري للتجارة المنظورة (الميزان التجاري) : يتكون هذا الحساب من صادرات وواردات السلع خلال فترة زمنية معينة (سنة)، تسجل الصادرات في الجانب الدائن ويترتب عليها دخول النقد الأجنبي، أما الواردات تقيد في الجانب المدين ويترتب عليها خروج النقد الأجنبي.

يحقق الميزان التجاري فائضا إذا كانت الصادرات أكبر من الواردات وعجزا في الحالة العكسية.

ب- الحساب الجاري للتجارة غير المنظورة (ميزان الخدمات) : يسجل في هذا الحساب كل المعاملات الخدمية التي يقدمها المقيمون للدول الأجنبية (صادرات) والتي يترتب عليها دخول النقد الأجنبي والمعاملات الخدمية التي يحصل عليها المقيمون من الخارج (وواردات) والتي يترتب عليها خروج النقد الأجنبي.

أهم الخدمات التي يتكون منها ميزان الخدمات تتمثل في الخدمات السياحية والبنوك والتأمين والنقل والاتصالات والتعليم والبعثات الدبلوماسية والعسكرية وعائد الاستثمارات الأجنبية وفوائد القروض الأجنبية.

ج- حساب التحويلات من جانب واحد : يتكون هذا الحساب من المعاملات بغير مقابل أو من جانب واحد، كتحويلات المواطنين المقيمين في الخارج إلى الداخل والتحويلات التي تقدمها الحكومة لحساب

جهات أجنبية مثل ضحايا الكوارث الطبيعية أو الهدايا والهبات والمساعدات المالية، هذه التحويلات قد تكون نقدية أو عينية كالأدوية والأغذية والتجهيزات، ولا يترتب عليها دين أو حق.

2- حساب العمليات الرأسمالية

يتكون حساب العمليات الرأسمالية من جميع المعاملات الدولية طويلة أو قصيرة الأجل التي يترتب عليها التزامات ديون أو ملكية، والتي ينشأ عليها تغير في مركز دائنية أو مديونية البلد الخارجية والتغيرات في الأصول والاحتياطي الرسمية للبلد.

أ- حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل : يقصد بحركة رؤوس الأموال طويلة الأجل تدفقات رؤوس الأموال من وإلى الخارج لمدة تفوق سنة مثل الاستثمارات المباشرة والقروض طويلة الأجل وأقساط سدادها. وبالتالي فإن إقامة مشاريع أو شراء المقيمين لعقارات تجارية أو غير تجارية في الخارج أو الاكتتاب في أسهم أو سندات مؤسسات في الخارج يقيد في الجانب المدين باعتباره تصدير لرؤوس الأموال طويلة الأجل، ويترتب على هذه التعاملات خروج رؤوس الأموال طويلة الأجل وزيادة الحقوق المالية للمقيمين اتجاه العالم الخارجي.

أما ما يحققه غير المقيمين من استثمار مباشر في الدولة فإنها تقيد في الجانب الدائن وتعتبر واردات لرؤوس الأموال طويلة الأجل ويترتب عليها دخول لرؤوس الأموال للبلد ونقصان للحقوق المالية للمقيمين على الخارج وزيادة التزاماتهم.

يحقق هذا الحساب فائضا إذا كان الجانب الدائن أكبر من الجانب المدين وعجزا في الحالة العكسية.

ب- حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل : يقصد بحركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل تدفقات رؤوس الأموال من وإلى الخارج لمدة لا تتجاوز سنة كودائع البنوك أو سندات الحكومة والكمبيالات. خروج رؤوس الأموال قصيرة الأجل يقيد في الجانب المدين ويترتب عليها زيادة الطلب على النقد الأجنبي، أما دخول هذه الأموال إلى البلد يسجل في الجانب الدائن ويترتب عليه زيادة عرض النقد الأجنبي.

تتكون المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل من حركات رؤوس الأموال التلقائية التي تتدفق بهدف الهروب أو الاستفادة من الظروف الاقتصادية والسياسة في البلد، كخروج رؤوس الأموال إلى بلد يتمتع بظروف أفضل، وحركات رؤوس الأموال التي تتدفق بهدف إجراء عمليات التسوية في ميزان المدفوعات وتسمى بحركات الموازنة.

ثالثا : حساب الذهب والاحتياطات النقدية

يتضمن هذا الحساب الذهب المستخدم لغطاء الاحتياطات النقدية والمتمثل في الاحتياطات الدولية من العملة الصعبة.

أ- الذهب : أرصدة الذهب التي هي بحوزة المؤسسات النقدية والهيئات الرسمية والبنوك، تلجأ الدولة إلى تصدير الذهب أو إسترداده وفقاً لوضعها الاقتصادي. إذا كانت مواردها من النقد الأجنبي غير كافية للوفاء بمدفوعاتها تلجأ لاحتياطات الذهب لسد العجز وتعتبر تصدير تسجل في الجانب الدائن.

أما إذا كان لديها فائض في مواردها من النقد الأجنبي فإنها تستخدمه لاسترداد الذهب من أجل زيادة احتياطاتها من الذهب لأنه ليس من مصلحة الدولة الاحتفاظ بالفائض في شكل سيولة نقدية جامدة، هذه العملية تسجل في الجانب المدين.

ب- الاحتياطات النقدية : تتكون الاحتياطات النقدية مما يتوفر لدى الدولة من عملات صعبة كالودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية الوطنية لدى البنوك الأجنبية والودائع التي تحتفظ بها البنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية والأصول الأجنبية قصيرة الأجل (الأوراق التجارية الأجنبية وأذونات الخزنة) والقروض المختصة لتسوية عجز ميزان المدفوعات، وموارد الدولة لدى صندوق النقد الدولي (حقوق السحب الخاصة التي يصدرها الصندوق).

عند تصدير السلع والخدمات إلى الخارج تدخل العملة الصعبة وتسجل في الجانب الدائن للحساب، أما في حالة الإستيراد تخرج العملة الصعبة وتسجل في الجانب المدين.

بعد إجراء التسويات الحسابية لاختلال ميزان المدفوعات يصبح متوازناً من الناحية المحاسبية (وفقاً لمبدأ القيد المزدوج)، لكن هذا التوازن ليست له أي دلالة من الناحية الاقتصادية لأن التوازن اقتصادياً يعني تعادل الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من صادراتها للسلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية إلى الداخل مع الالتزامات الناشئة عن وارداتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية إلى الخارج.

إن اعتماد الدولة على الاحتياطات النقدية الدولية لتسوية الاختلال المحاسبي لميزان المدفوعات يكون بشكل مؤقت لأن هذه الاحتياطات محدودة، واستمرارية الاختلال (العجز) يترتب عليه استنزاف أرصدة الدولة من الذهب والعملات الصعبة.

كما أن اعتماد الدولة على الاقتراض باستمرار غير ممكن دائماً لأن الدول المقرضة تفقد ثقتها في قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها وبالتالي تمتنع على إقراضها أو تقرضها بشروط تخل بمصلحتها.

رابعاً : السهو والخطأ

إن مبدأ القيد المزدوج المعمول به في الحسابات الثلاثة السابقة يعني تعادل مجموع العناصر الدائنة مع مجموع العناصر المدينة وقد لا يتحقق هذا نتيجة لخطأ أو نسيان قيد في أحد الحسابات لذا نستخدم حساب السهو والخطأ من أجل إحداث توازن حسابي.

هذا الحساب قليل الأهمية يستخدم في حالة اختلاف أسعار صرف العملات التي قد تحدث خطأ في تقييم السلع والخدمات، وعند ضرورات الأمن الوطني التي قد تقتضي عدم الإفصاح عن مشتريات السلع الاستراتيجية كأسلحة.

المطلب الثاني : أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات وأسبابه وأثاره

يحدث الاختلال في ميزان المدفوعات من الناحية الاقتصادية عند اختلاف مجموع عناصر الجانب الدائن عن مجموع عناصر الجانب المدين للحساب الجاري وحساب حركات رؤوس الأموال، يترتب على هذا الاختلال آثارا على الوضع الاقتصادي للدولة مما يضطرها إلى اتخاذ إجراءات استثنائية لمعالجته.

أولا : أنواع الاختلال

اختلال ميزان المدفوعات يظهر في شكل فائض أو عجز، في الحالتين يمكن التمييز بين عدة أنواع.

1- أنواع العجز

- أ- العجز المؤقت : يحدث العجز المؤقت نتيجة لبعض الظروف الاقتصادية قصيرة الأجل الناجمة عن :
- اضطرابات واحتجاجات العمال في بعض الأنشطة يؤدي إلى انخفاض الإنتاج ومن ثم تتخفف الصادرات وترتفع الواردات لتحل محل الإنتاج الوطني .
 - سوء الأحوال الجوية والكوارث الطبيعية التي تصيب خاصة الزراعة في الدول التي يعتمد اقتصادها على القطاع الزراعي حيث ينخفض الإنتاج الزراعي ومن ثم تتخفف الصادرات وترتفع واردات المنتجات الزراعية لتحل محل الإنتاج الزراعي الوطني.
 - الحروب والاضطرابات السياسية والأمنية تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع من أجل تخزينها ومن ثم يحدث العجز.
 - التقدم التكنولوجي الذي قد يؤدي إلى انكماش مفاجئ في الطلب الخارجي على بعض السلع التي يتميز البلد فيها بميزة نسبية ويعتمد عليها في صادراته.

ب- العجز الهيكلي : عند استمرار عجز ميزان المدفوعات لفترة تتجاوز سنة بسبب الظروف الاقتصادية غير الملائمة التي تسيطر على النشاط الاقتصادي بشكل دائم فإن العجز يصبح هيكليا، تستدعي معالجته إجراءات هامة لتغيير البنية الاقتصادية للبلد وهذا ما يتطلب وقتا طويلا.

تتجسد هذه الظاهرة في بعض البلدان النامية التي تعاني من عجز هيكلي في ميزان مدفوعاتها الناتج عن الارتفاع المستمر ل وارداتها الرأسمالية والسلع الغذائية الناجم عن النمو الديمغرافي الذي يتجاوز معدل نمو الناتج الوطني.

كما يمكن أن يحدث العجز الهيكلي في موازين مدفوعات بعض الدول المتقدمة بسبب بعض الأزمات الاقتصادية الداخلية التي قد تستمر لأكثر من سنة مثل بعض التغيرات الجذرية التي تصيب جانب من جوانب النشاط الاقتصادي الوطني والتي تتطلب حولا تستغرق سنوات لإتمامها، والأزمات الاقتصادية الدورية التي تطول مدتها.

2- أنواع الفائض

الفائض هو الحالة العكسية للعجز وبالتالي فإن بعض العوامل التي جعلتنا نميز بين نوعين من العجز هي تقريبا نفسها التي نستند إليها للتمييز بين الفائض الهيكلي والفائض المؤقت ولكن بشكل مختلف.

أ- الفائض الهيكلي : يكون الفائض هيكليا إذا استمر لعدة سنوات، يحدث هذا النوع نتيجة لقوة النشاط الاقتصادي الداخلي ولسيادة ظروف التجارة الخارجية.

ب- الفائض المؤقت : يحدث هذا في موازين مدفوعات الدول التي تتسم بأوضاع اقتصادية غير ملائمة، قد يحدث هذا الفائض نتيجة لظروف اقتصادية طارئة (كارثية أسعار البترول بالنسبة للدول المصدرة للبترول أو ظروف ملائمة قصيرة الأجل في الأسواق المالية) أو لسياسات اقتصادية انتهجتها الدولة من أجل خفض وارداتها أو زيادة صادراتها.

ثانيا : أسباب الاختلال

يمكن التمييز بين خمسة عوامل لاختلال (العجز) ميزان المدفوعات نلخصها فيما يلي :

1- العوامل الهيكلية

ترتبط هذه العوامل بالمؤشرات البنوية للاقتصاد الوطني خاصة بنية التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) التي ترتبط بدورها بقدرة الدولة الإنتاجية. هذه الحالة نجدها في اقتصاديات البلدان النامية التي تتميز ببنية صادراتها بالتركيز على نوع محدد من السلع حيث تعتمد صادراتها على المنتجات الأولية الزراعية أو الاستخراجية كالمنتجات الزراعية والبترول التي غالبا ما تتأثر بتقلبات التجارة الخارجية.

2- العوامل الطارئة

العوامل الطارئة هي العوامل التي لا يمكن التنبؤ بها كالكوارث الطبيعية أو انعدام الاستقرار الأمني والسياسي واندلاع الحروب، هذه العوامل تؤدي إلى انخفاض الاستثمار وبالتالي انخفاض الإنتاج وارتفاع أسعار المنتجات المحلية ومن ثم انخفاض الصادرات وارتفاع حجم الواردات لتحل محل النقص في الإنتاج المحلي.

كما قد يلجأ المستثمرون إلى تهريب أموالهم لاستثمارها في الخارج مما يؤدي إلى تحويلات رؤوس الأموال إلى الخارج. هذا كله يؤثر على ميزان المدفوعات حيث يؤدي إلى إحداث عجز.

3- سوء تقييم سعر الصرف

إذا كان سعر صرف العملة الوطنية أكبر من قيمة العملة الحقيقية فإنه سيؤدي إلى ارتفاع أسعار صادرات المنتجات المحلية في الأسواق الخارجية وانخفاض أسعار المنتجات الأجنبية في السوق الداخلي مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية وارتفاع الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية ومن ثم ترتفع الواردات وتنخفض الصادرات ويحدث العجز في ميزان المدفوعات مما يؤدي إلى إحداث ضغوط تضخمية تساهم بدورها في استمرار العجز وتفاقمه.

4- العوامل الدورية

ترتبط العوامل الدورية بالتقلبات التي تصيب الدورة الاقتصادية في الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية، حيث تتميز فترة الرواج بارتفاع كل من الإنتاج والدخل والأجور مما ينجم عنه بوادر التضخم وبالتالي ارتفاع الأسعار ومن ثم انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات مما يؤدي إلى إحداث عجز في ميزان المدفوعات.

تتفاوت حدة هذه التقلبات من دولة إلى أخرى، كما أنها تنتقل من الدول ذات الوزن الثقيل في الاقتصاد العالمي إلى الدول الأخرى ومن ثم تؤثر على موازين مدفوعاتهم.

5- عوامل أخرى

تتميز اقتصاديات البلدان النامية بانخفاض الإنتاجية الناجم عن محدودية وسائل الإنتاج، لذا فإنها تتبنى برامج تنموية تعتمد على زيادة وارداتها من الآلات والتجهيزات والمعدات التي تحتاجها التنمية لفترة طويلة.

هذا الإجراء يؤدي إلى ارتفاع الاستثمار الذي غالبا ما يتجاوز قدرتها على الادخار الاختياري، وينتج عن هذا التفاوت بين مستويات الاستثمار والادخار اتجاهات تضخمية مزمنة. استمرار هذا الوضع لفترة طويلة يؤدي إلى حدوث اختلال دائم (عجز) في ميزان المدفوعات.

ثالثا: آثار اختلال ميزان المدفوعات

1- آثار العجز : عجز ميزان المدفوعات يغطي عن طريق خروج الذهب النقدي للخارج أو انخفاض الأصول الأجنبية التي يملكها المقيمون أو زيادة التزامات اتجاه الدول الأخرى. هذه الوضعية تؤدي إلى تدهور الاحتياطات النقدية الدولية لدى البلد، استمرار هذا الوضع يضطر الدولة إلى اتخاذ إجراءات استثنائية للحد من الواردات أو تنفيذ بعض الإجراءات المخالفة لمصلحتها التي تفرض عليها من قبل الدول الدائنة.

2- آثار الفائض : الفائض في ميزان المدفوعات مظهر ايجابي بالنسبة لاقتصاد الدولة حيث يؤدي إلى تحسين مركز الاحتياطات النقدية الدولية ودخول الذهب النقدي إلى الدولة واستمرار زيادة التزامات الدول الأخرى اتجاه هذا البلد.

غير أن استمرار هذه الوضعية قد يؤدي كذلك إلى مشاكل حيث تصبح الدول المدينة غير قادرة على التعامل مع هذه الدولة ومن ثم تلجأ إلى تقييد معاملاتها التجارية معها، وهذا يجعل البلد الذي لديه فائض مضطرا لمنح مساعدات أو قروض للدول الأجنبية كي تستمر في التعامل معه، وقد تضطر إلى زيادة قيمة عملتها من أجل ارتفاع أسعار السلع والخدمات الموجهة للتصدير وانخفاض أسعار السلع والخدمات المستوردة وبالتالي تنخفض الصادرات وترتفع الواردات.

المطلب الثالث : السياسات الاقتصادية المستخدمة للحفاظ على استقرار ميزان المدفوعات

وفقا لأهداف السياسة الاقتصادية التي وردت في المربع السحري لكالدور فإنه لا يكتفي بتوازن ميزان المدفوعات (تعادل الواردات والصادرات) ولكنه يعتقد أن استقرار هذا الميزان يتطلب تحقيق فائضا يقدر بـ 2% من الناتج الوطني.

لبلوغ هذا الهدف أو على الأقل الحد من العجز (خاصة في غالبية البلدان النامية التي تعاني موازين مدفوعاتها من العجز الهيكلي) ينبغي على صانعي السياسة الاقتصادية البحث على الإجراءات الاقتصادية (السياسات النقدية والمالية والتجارية) المناسبة والملائمة سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل.

عند وضع السياسات الاقتصادية يجب الأخذ بعين الاعتبار أسباب العجز، والتمييز بين عجز ميزان المدفوعات وعجز الميزان التجاري لأن المفهومين ليست لهما نفس دلالة. عجز الميزان التجاري يعبر على عجز دائم هيكلي لميزان المدفوعات وهو مرتبط باختلال في هيكل الاقتصاد الوطني. كما يمكن تلاشي أهمية هذا العجز في حالة تحقيق فائض أكبر منه في حساب التجارة غير المنظورة حيث يمكن للدولة الاعتماد على إيرادات النشاط السياحي أو عائد استثماراتها في الخارج.

أولا : السياسة المالية

تؤدي السياسة المالية دورا كبيرا في التحكم في توازن ميزان المدفوعات من خلال السياستين الإنفاقية والضريبية.

في حالة العجز تلجأ الدولة إلى إتباع سياسة مالية انكماشية من خلال تخفيض الإنفاق العام بهدف تقليل الطلب الكلي، ومن ثم تتخفف أسعار السلع الوطنية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الأجنبي عليها وبالتالي زيادة الصادرات.

كما أن ارتفاع أسعار السلع الأجنبية في السوق الداخلي يترتب عليه ارتفاع أسعارها وبالتالي يقل الطلب المحلي عليها مما يؤدي إلى انخفاض الواردات. هذا كله يترتب عليه تقليص عجز الميزان التجاري وبالتالي تتحسن وضعية ميزان المدفوعات.

لعلاج عجز ميزان المدفوعات تستخدم الدولة أيضا الضرائب للتأثير على حجم الصادرات والواردات من خلال تأثيرها على سعر صرف العملة بشكل مباشر، وعلى الأنشطة الأخرى بشكل غير مباشر.

إن ارتفاع الضرائب على الدخل يؤدي إلى انخفاض دخل الأفراد (خاصة الأجور والإرباح) وبالتالي انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري ومن ثم انخفاض الطلب الكلي، نتيجة لهذا تتخفف أسعار المنتجات الوطنية في الأسواق الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الخارجي عليها وبالتالي ارتفاع الصادرات، وانخفاض الواردات نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في السوق الداخلي، وبذلك يتقلص العجز ويرتفع سعر الصرف.

ثانيا : السياسة النقدية

تؤدي السياسة النقدية دورا هاما في الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات من خلال التحكم في المستوى العام للأسعار والعرض النقدي وأسعار الفائدة التي تعتبر الأداة التقليدية لتوجيه سعر صرف العملة الوطنية.

بتحديد قيمة سعر الصرف يمكن للسلطات النقدية التأثير على عرض النقود وطلبها بالشكل الذي يؤدي إلى توازن سوق الصرف عند سعر الصرف المرغوب فيه.

عند انتهاج السلطات النقدية لسياسة نقدية توسعية بزيادة الائتمان المحلي بشكل يفوق زيادة الطلب على النقود، تتدهور قيمة صافي الأصول الأجنبية (الاحتياطات النقدية الدولية) نتيجة لانخفاض أسعار الفائدة الذي يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال (ودائع البنوك الأجنبية لدى البنوك التجارية الوطنية والأصول الوطنية قصيرة الأجل التي يحتفظ بها الأجانب) إلى الخارج، وبالتالي تتدهور وضعية ميزان المدفوعات.

إن التوسع في منح الائتمان يعني الزيادة في العرض النقدي مما يؤدي إلى خلل بين العرض والطلب ومن ثم يرتفع المستوى العام للأسعار ويحدث العجز في الميزان الجاري نتيجة لانخفاض الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية (انخفاض الصادرات) وارتفاع الطلب على المنتجات الأجنبية نظرا لانخفاض أسعارها (زيادة الواردات).

كما يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية وبالتالي هروب رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية إلى الخارج بغرض تحقيق عائد أكبر مما يؤدي إلى حدوث عجز في حساب رؤوس الأموال.

إذن للحد من عجز ميزان المدفوعات تلجأ الدولة إلى تقليص حجم الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية سواء العامة أو الخاصة من خلال أدواتها المباشرة وغير المباشرة، وإلى رفع سعر الفائدة مما يؤدي إلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل وإبقاء سعر الصرف في وضع التوازن.

لذا تعتبر سياسة الصرف الأجنبي من أهم أدوات السياسة النقدية لتصحيح اختلال (العجز) ميزان المدفوعات، لأن انخفاض سعر الصرف مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة يجعل أسعار المنتجات المحلية في الأسواق الخارجية أرخص، وأسعار المنتجات الأجنبية في السوق الداخلي أعلى وبالتالي ترتفع الصادرات وتنخفض الواردات وتتحسن وضعية الميزان الجاري ومن ثم يختفي عجز ميزان المدفوعات.

ثالثا : السياسة التجارية

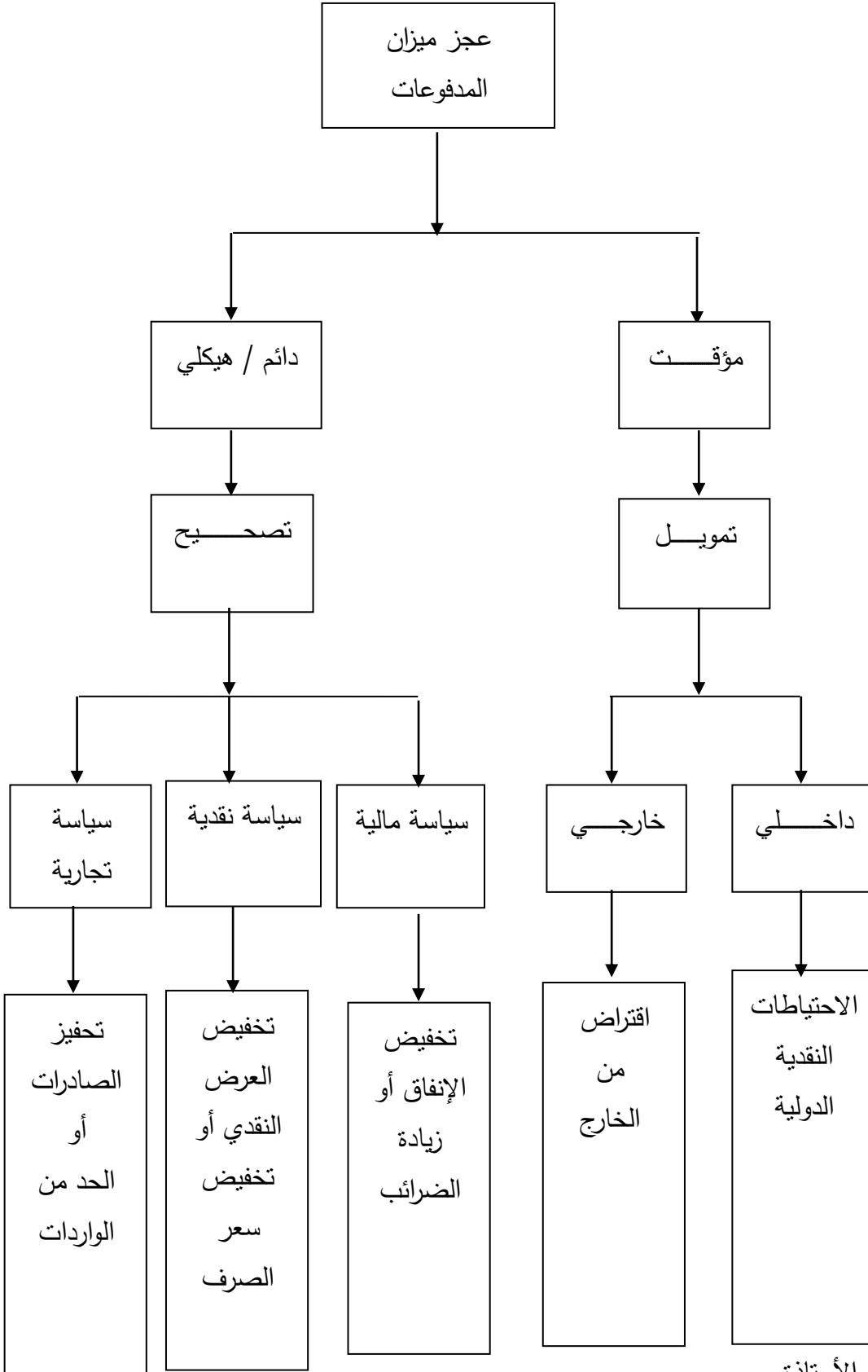
لعلاج عجز ميزان المدفوعات تلجأ الدولة أيضا إلى أدوات السياسة التجارية الحمائية لتنشيط الصادرات والحد من الواردات.

لتقليص الواردات تتبع الدولة إجراءات لحماية منتجاتها المحلية ورفع قدرتها التنافسية في السوق الداخلي من خلال رفع التعريفات الجمركية على الواردات أو تسقيف الواردات أو نظام الحظر....الخ، هذه

الإجراءات من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية في السوق الداخلي وبالتالي انخفاض الطلب عليها ومن ثم تتخفف الواردات وتحسن وضعية ميزان التجاري يتقلص عجز ميزان المدفوعات. كما يمكن المحافظة على استقرار ميزان المدفوعات عن طريق الإجراءات التي تتخذها الدولة لتنشيط الصادرات من خلال إعانات التصدير أو الاتجار الحكومي أو سياسة الصرف الأجنبي أو سياسة الإغراق. هذه الإجراءات تؤدي إلى انخفاض أسعار المنتجات المحلية في السوق الخارجي ومن ثم ارتفاع الطلب الأجنبي عليها وبالتالي ارتفاع الصادرات وانخفاض العجز في الميزان الجاري وتحسن في ميزان المدفوعات.

بالإضافة إلى القيود التجارية التي تؤثر بشكل مباشر على الميزان التجاري يمكن للدولة (خاصة في الدول المتقدمة) فرض قيودا مالية أو قيود الصرف على حركة رؤوس الأموال، فإذا كانت تعاني من عجز ميزان المدفوعات يمكنها فرض قيود على تصدير رؤوس الأموال. الشكل التالي يلخص كيفية معالجة عجز ميزان المدفوعات

مخطط كيفية معالجة عجز ميزان المدفوعات



المصدر : إعداد الأستاذة

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- 1- ابتسام محمد العامري، التجربة التنموية في سنغافورا، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 45 مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد.
- 2- إبراهيم أحمد البدوي، سامي عطا الله، إعادة تأهيل السياسة الصناعية في الوطن العربي، عمران، العدد 3/9 صيف 2014، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.
- 3- إبراهيم عبد الحليم عبادة، السياسة النقدية، ضوابطها ومواجهاتها في الاقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي الأول بعنوان الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، 23-24 فيفري 2001.
- 4- أحمد الكواز، السياسات الصناعية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002.
- 5- أحمد حمدي العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، دار المعرفة. بيروت، 19921.
- 6- أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 7- أحمد سعيد بامحرمه، اقتصاديات الصناعة، دار هران للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1994.
- 8- أحمد محمد احمد أبو بطة، التضخم النقدي، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2012.
- 9- أحمد نصير، أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2012، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2015.
- 10- ادوارد ناشد جرجس وآخرون، تجارب تنموية في النمو والتنوع الاقتصادي، الملتقى العلمي الدولي الأول : الآليات الجديدة لتمويل التنمية الاقتصادية نحو تمويل مستدام للتنمية في الجزائر، 25-26 أفريل 2008، جامعة جيجل، الجزائر.
- 11- إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات - نماذج - استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 12- بريش عبد القادر، أسباب فشل السياسات الزراعية العربية في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة جديد الاقتصاد، عدد 5 ديسمبر 2010، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر.
- 13- بلقاسمي سمية، إشكالية البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2016/2017.
- 14- بن حنة الياس، أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا دراسة تحليلية في الأسس.... الآفاق، مشروع الإسلام الحضاري والتجربة التنموية في ماليزيا- دراسة في دور القيم الإسلامية في التنمية، كتاب

- جماعي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2019.
- 15- بن سانية عبد الرحمن، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2012/2013.
- 16- بن سميحة دلال، اثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2012/2013.
- 17- جميل الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي-المنظور العملي، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1999.
- 18- جون مينارد كينز، النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة نهاد رضا، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1991.
- 19- حازم البيلالي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، بيروت، القاهرة 1995.
- 20- حسن خليل، السياسات العامة في الدول النامية، دار المنهل، بيروت، لبنان، 2007.
- 21- حمداني محي الدين، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2010.
- 22- خالد أبو القمصان، موجز الأفكار الاقتصادية عبر العصور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- 23- خليل حسن، السياسات العامة في الدول النامية، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007، الفصل 11 http://drkhalilhussein.blogspot.com/2011/02/blog-post_1608.html بتاريخ 2021/01/18
- 24- رحمن حسن الموسوي، الاقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 25- رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1997.
- 26- رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين التطبيق والنظرية المكتبة المصرية، القاهرة، 2007.
- 27- رعد حسن الصرف، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول، دار رضا للنشر، القاهرة، 2000.
- 28- رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992.
- 29- زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار القدر للطبع والنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.

- 30- سالم توفيق النجفي، عبد الرزاق الحميد شريف، السياسة الاقتصادية الزراعية، مديرية الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 1990.
- 31- سامي خليل، الاقتصاد الدولي، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.
- 32- سعيد النجار، الحقوق الأساسية للبلدان النامية في ظل الجات ومنظمة التجارة العالمية، البلد غير موجود، 2001.
- 33- السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع الإشارة خاصة لمصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.
- 34- السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي : النظرية والسياسات، دار الفكر، عمان ، الأردن، 2011.
- 35- السيد محمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 36- السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
- 37- السيد محمد أحمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية رؤية إسلامية دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 158.
- 38- صلاح الدين بسيوني رسلان، السياسة والاقتصاد عند ابن خلدون، البلد لا يوجد، السنة لا توجد www.kotobarabia.com
- 39- ضياء مجيد الموسمي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993.
- 40- ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي : المؤسسة النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
- 41- طارق نجاح، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- 42- طارق يوسف حسن جابر، السياسة الخارجية التجارية في النظام الاقتصادي الإسلامي، دار النفائس للنشر، عمان، 2012.
- 43- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006.
- 44- عادل أحمد حشيش، العلاقات الدولية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 45- عبد الحكيم رشيد، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 46- عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، دار الخلدونية، الجزائر، 2011.
- 47- عبد الرحمن محمد الحسن، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15- 16 نوفمبر 2011.

- 48- عبد القادر محمد، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 49- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تقييمية وتحليلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 50- عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير، عمان، الأردن، 2011.
- 51- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل كلي وجزئي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 52- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.
- 53- عبد المنعم السيد علي، نزار الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- 54- عبد الهادي مختار، الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2010.
- 55- عدنان فرحان الجوراني، الإصلاح الضريبي.....المفهوم والأهداف والأسباب.
<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=287956>
بتاريخ 2021/01/14
- 56- عدنان فرحان عبد الحسن، دراسة تحليلية لمرتكزات نجاح التجربة التنموية في كوريا الجنوبية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 18 نيسان 2006، جامعة البصرة.
- 57- عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 2002.
- 58- عطية عبد الواحد، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1999.
- 59- عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الجامعة المفتوحة، الأردن، 1994.
- 60- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2010.
- 61- عودة راشد الجبوسي، الإسلام والتنمية المستدامة رؤية كونية جديدة، مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان، الأردن، 2013.
- 62- عوف محمود الكفر، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية)، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1997.
- 63- فرهاد محمد علي الأدهن، التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، مؤسسة التعاون للطبع والنشر، القاهرة، مصر، التاريخ : لا يوجد، ص 63.

- 64- قويدر معيزي، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2006، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008.
- 65- كامل بكري وآخرون، الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2010.
- 66- مايكل ايدجمان، ترجمة محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.
- 67- محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 68- محمد بيلي، ملخص سياسات الاتفاقيات التجارية الإقليمية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سوريا، 2008.
- 69- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010.
- 70- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010.
- 71- محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، دار الوفاء لندنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 72- محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري كالدور، مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، العدد 16/2016، جامعة مسيلة.
- 73- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية : دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، 2000.
- 74- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها - نظرياتها - سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 75- محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 2003.
- 76- محمد محمود يونس، على عبد الوهاب، اقتصاديات دولية، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009.
- 77- محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك، مبادئ التحليل الاقتصادي، مكتبة الثقافة للنشر، عمان، 1998.
- 78- مدحت القرشي، السياسة الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007.
- 79- مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل، عمان، الأردن 2008.

- 80- مرغاد لخضر، حوحو فطوم، فعالية السياسة النقدية والمالية في أداء الأسواق المالية، مجلة الاقتصاد والتنمية، مختبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدينة، العدد 3 جافي 2015.
- 81- المعهد الوطني للتخطيط، تجربة دول جنوب شرق آسيا، الكويت، دون مؤلف، دون تاريخ.
www.arab-api.org consulté le 15/4/2021
- 82- منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية السلسلة : أطروحة دكتوراه، بيروت، لبنان، 2000.
- 83- ناجي التونسي، سياسات الإصلاح الضريبي، سلسلة جسر التنمية، العدد 13 2003، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- 84- نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي - مبادئ وتطبيقات، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 85- نواف أبو شمالة، السياسات الصناعية الحديثة في تجارب الدول المتقدمة والناشئة، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 139-2017، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- 86- نيس سعيدة، دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014/2015.
- 87- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
- 88- وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988، ص 431
- 89- وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000.
- 90- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

المراجع باللغة الفرنسية

- 91- Agnès Bénassy et autres, Politiques économiques, De Boeck, Bruxelles, 2004.
- 92- Jean-Louis Mucchielli, Thierry Mayer, Economie internationale, Dalloz, Paris, 2010.
- 93- Kouider BOUTALEB, Problématique de l'efficacité des politiques économiques dans les pays en voie de développement : Le cas de l'Algérie, Colloque sur l'évolution des politiques économiques, Tlemcen, 29-30 octobre 2004.
- 94- Les instruments stratégiques de politique agricole, Rapport, FAO, Nations unies, 1999.
- 95- René Teboul, Macroéconomie, Foucher, Paris, France, 2006.

